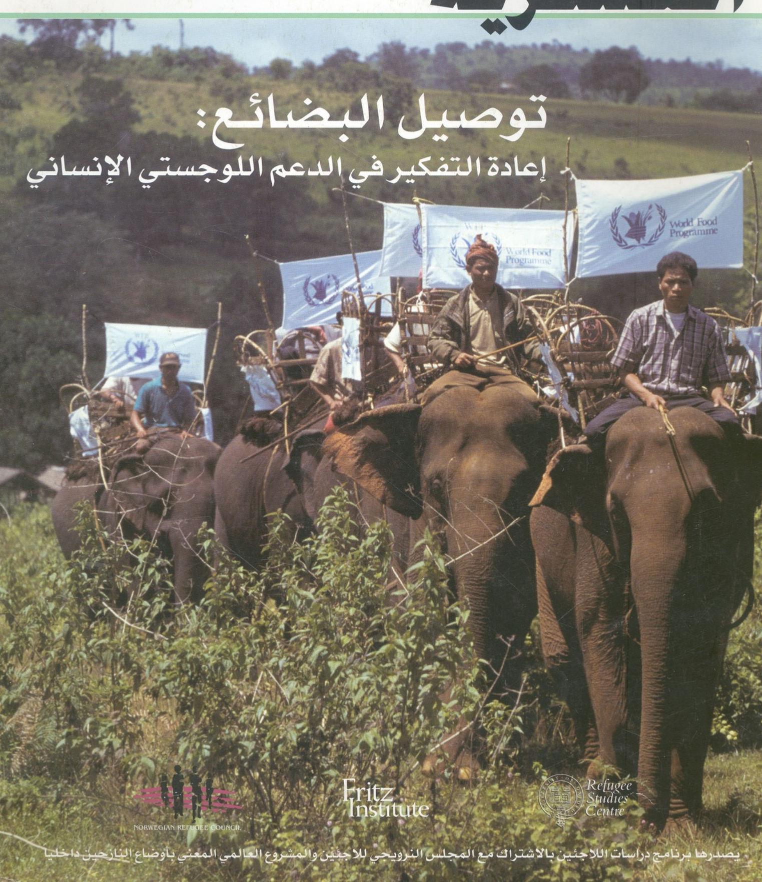
18/١٨

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣
رمضان - شوال

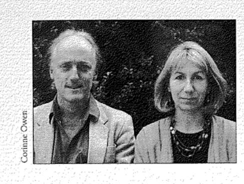
نشرة الهجرة القسرية



توصيل البضائع: إعادة التفكير في الدعم اللوجستي الإنساني

يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا

من أسرة التحرير


Corinne Owen

في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ شارك أحدنا (تيم) في مهمة لتقييم كيفية استجابة منظمة غير حكومية كبرى للنزوح الجماعي للأكراد في جبال زاجروس. وفي مخزن بشمالي العراق، عثرت البعثة على كميات من المشمع البلاستيك لا يلائم المناخ ملقاة على الأرض دون استخدام وتقدر قيمتها بمليون دولار. لم يتم رفع تقرير بذلك لمقر الوكالة، كما لم تكن هناك خطط لإرسال هذه الكميات إلى جزء أكثر دفئا من العالم حيث كان سيتم استخدامها.

ويتناول هذا العدد من النشرة تحسين الاتصالات بين القائمين على توفير الدعم اللوجستي ومديري البرامج لجعل هذا الاختلاط شيئا ينتمي للماضي. ونوجه الشكر لمعهد فريتز على لفت انتباهنا لأهمية الدعم اللوجستي الإنساني وعلى المنحة السخية التي مكنتنا من إصدار هذا العدد. كما أننا ندين بالشكر العميق إلى ضيفي التحرير انيسيا توماس (المدير المفوض بمعهد فريتز)، وريكاردو ارنست (جامعة جورج تاون) وإلى لين فريتز لدعمه الشخصي.

هل تقرأ نشرة الهجرة القسرية للمرة الأولى - ربما تعرفت علينا بسبب توزيع هذا العدد من خلال شبكات معهد فريتز؟ للنشرة قاعدة قراء عالمية - يتم توزيع ٦٥٠٠ نسخة بثلاث لغات في ١٥٠ دولة، كما يتم توزيعها على كافة الوكالات الإنسانية. نأمل أن تظلوا من قرائنا وتسهموا في النقاش والتفكير الدائرين مع متابعة الأعداد القادمة من النشرة للتحديات اللوجستية التي عرضناها في هذا العدد.

النشرة تحتاج إلى دعمكم فلدينا حاليا مجرد وعود بنصف التمويل الذي نحتاجه للحفاظ على مستوى التوزيع الحالي - في وقت ترتفع فيه تكاليف البضاعة والإرسال بالبريد، ويتزايد فيه عدد الوكالات والأفراد الراغبين في أن يضافوا إلى قوائم توزيعنا البريدي. ويغطي الدخل من الاشتراك نسبة صغيرة فقط من تكاليف توصيل هذه المجلة إلى جمهور قراء أغلبيته من الجنوبيين. هل نستطيع أن نطلب ممن يعملون منكم لحساب وكالات إنسانية - سواء من تم استعراض عملهم في هذا العدد وآخرون منكم ممن يعملون في ظل قيود وضغوط مماثلة - الاتصال بنا لمناقشة الاتفاق على **اشتراك مضاعف** لمقاركم/العاملين في الميدان والوكالات الشريكة. هناك عدد من وكالات رئيسية يدعم عملنا بهذا الأسلوب، ونود أن نشير إلى أن رسوم الاشتراك في مجلتنا متواضعة. يرجى الاتصال بنا على البريد الإلكتروني في fmr@qeh.ox.ac.uk.

وستقوم **الأعداد الثلاثة القادمة** من النشرة ببحث الموضوعات الآتية: الصحة الإنجابية للاجئين والنازحين الداخليين، وسائل اللاجئين/النازحين الداخليين لكسب الرزق، وإعادة دمج النازحين الداخليين. والمهل الزمنية لتقديم التقارير هي ١ أكتوبر ٢٠٠٣، ١٥ يناير ٢٠٠٤، ١٥ مايو ٢٠٠٤ على الترتيب. يمكن معرفة المزيد من التفاصيل على موقعنا على شبكة الإنترنت في www.fmreview.org

مع تحيات أسرة التحرير

ماريون كولدري وتيم موريس

صور الغلاف: نقل محلي في كمبوديا - برنامج الغذاء العالمي/جيم هولمز.
الصور ص ٣٧: (الوسط) تيمور الشرقية - برنامج الغذاء العالمي/جيم هولمز.
(اليمين) أفغانستان - برنامج الغذاء العالمي/كلايف شيرلي

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

ترجمة النسخة العربية:
محمود صبري

التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



المحتويات

توصيل البضائع: إعادة التفكير في الدعم اللوجستي الإنساني



مقالات عامة

أبواب ثابتة

لماذا يعد الدعم اللوجستي وظيفة هامة؟

بقلم: أنيسيا توماس



كانت وظيفة الدعم اللوجستي منذ عقدين موضوعاً نادراً للمناقشة داخل مكاتب كبار مسئولي الشركات الكبرى.

حظيت وظيفة الدعم اللوجستي التي كان كثيراً ما يشار إليها على إنها مهمة شحن السفن بمكانة وضيعة وكان القائمون عليها يتواجدون في البدرومات وفي أحواض السفن. والآن يتم الاعتراف بوظيفة الدعم اللوجستي أو إدارة سلسلة الإمداد على أنها عنصر إستراتيجي ومنتج للقيمة في العملية الشاملة للمنظمات التجارية. وتؤكد برامج الخريجين والدكتوراه في الجامعات الكبرى على البحث المستمر الذي يوثق وينشر أمثلة لأفضل الممارسات. وقد أصبح هناك طريق وظيفي للقائمين على الدعم اللوجستي وعدد من المجلات التي تؤرخ عملهم ودائرة من النظراء يتقاسمون معهم المعرفة في اجتماعات ترعاها منظمات مثل مجلس إدارة الدعم اللوجستي.[١]

ويوحي بحث أجراه معهد فريتز بأن الدعم اللوجستي يعد أساسياً لمهام الإغاثة لأسباب عديدة:

- يعمل الدعم اللوجستي بمثابة جسر بين الاستعداد للكوارث والتعامل معها من خلال وضع إجراءات فعالة لتدبير الاحتياجات والعلاقات بين الموردين والمخزون المعد سلفا والمعرفة بأحوال النقل المحلي.
- تتوقف سرعة الاستجابة للبرامج الإنسانية الرئيسية التي تشتمل على تدخلات تتعلق بالصحة والغذاء والمأوي والمياه والصرف الصحي على قدرة القائمين على الدعم اللوجستي على تدبير ونقل واستقبال الإمدادات في موقع جهد إغاثة إنساني.
- حيث إن إدارة الدعم اللوجستي تشارك عادة في كل مرحلة من مراحل جهد الإغاثة فإنها تعد معيناً خصباً لبيانات يمكن تحليلها لتوفير تعليم ما بعد الحدث.

تشمل بيانات الدعم اللوجستي كافة جوانب التنفيذ مثل استعداد الموردين ومزودي خدمات النقل وتكلفة ودقة توقيت جهود الإغاثة وملاءمة البضائع المقدمة وتدفق المعلومات بين الميدان والمقر والمانحين. وفي جهد الإغاثة يعد الدعم اللوجستي نواة المعلومات للمانحين ومديري العمليات والإدارات المالية وأنشطة الإغاثة الميدانية.

وعلى الرغم من أهميتها كوظيفة لإنجاح جهود الإغاثة فإن القائمين على الدعم اللوجستي لا يحصلون على التقدير المستحق ولا تتم الاستفادة منهم بالشكل الملائم في كثير من المنظمات الإنسانية. وتقتصر أدوارهم التي كثيرا ما تصنف على أنها وظيفة مساعدة على تنفيذ القرارات بعد اتخاذها. ويلقي هذا عبئاً ثقيلا على القائمين على الدعم اللوجستي الذين لم يعطوا الفرصة للتعبير عن العراقيل المادية في عملية التخطيط. كما أن هذا يميل إلى إثارة توترات مع أشخاص في البرامج إذ أنهم لا يستطيعون فهم التأخيرات والانهيارات في عملية توصيل الإمدادات.

هذا العدد من النشرة:

يفخر معهد فريتز كثيرا برعاية هذا الإصدار الخاص من النشرة الذي يناقش فيه الدور الهام للوجستيات الإنسانية بأصوات القائمين على الدعم اللوجستي الذين شكلوا عمليا جزءا من كل جهد إغاثة رئيسي على مدار العقد المنصرم. ونحن نؤمن بأن وجهة نظر القائم على الدعم اللوجستي تعد عنصرا إستراتيجيا ورئيسيا في التخطيط لجهود الإغاثة الفعالة. وتبرز المقالات التي يحويها هذا الإصدار التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه القائمين على الدعم اللوجستي الإنساني وكذلك براعتهم والتزامهم وعواطفهم وهم يشبون لمواجهة التحديات.

ينقسم هذا العدد الخاص إلى أربعة أقسام عريضة وهو يبدأ بسلسلة من الملاحظات الشخصية لممارسين في وورلد فيجن والصليب الأحمر الدولي واوكسفام حول وضع مجالهم والأفكار التي يمكن أن تساعد في دفع ممارسة الدعم اللوجستي الإنساني. وتشتمل هذه على خلق دائرة ممارسة، واستثمارات أكبر في التكنولوجيا والاستعداد، ونداءات من أجل التقدير وسماع الصوت.

بعد ذلك يعطي العدد جانباً من الجهود المنسقة والمنظمة لتوسيع نطاق الدعم اللوجستي في الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج الغذاء العالمي مع إبراز التقدم في هذا المجال وتحديد بعض التحديات المتبقية. ويختتم هذا القسم بإعطاء مثال لتعاون لوجستي مبتكر لتحقيق تنسيق أفضل بين الجهات الإنسانية المشاركة في جهود الإغاثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويناقش القسم الثالث المشكلات التي تواجه منظمات الإغاثة مثل قضية الأغذية المعدلة وراثيا في جنوب القارة الأفريقية وانعكاساتها على القائمين على الدعم اللوجستي.

وأخيراً نجد عرضا تفصيليا لبعض الاحتمالات العملية لتنفيذ دعم لوجستي فعال بما في ذلك بعض الاستخدامات المبتكرة للتكنولوجيا.

الأشخاص الذين جعلوا الأمر ممكناً

ذهب الكثير إلى ما هو أبعد من نداء الواجب لجعل إصدار هذا العدد الخاص أمراً ممكناً. وقد كان فريق المحررين بالمجلة المرجع الذي اعتمدنا عليه جميعاً ويستحق كاتبو المقالات ومن أسهموا بأجزاء لم نتمكن من إدراجها تقديراً خاصاً فقد أنجزوا عملهم بعد ساعات الإغلاق وغالباً في الميدان أثناء وقت لم يكونوا يملكونه. وقد كان زميلي المحرر ريكاردو ارنست شريكا متمكنا وهو يتعامل مع المعلومات التي تنهال من كافة أنحاء الكرة الأرضية. وقام فريق معهد فريتز وخاصة أيفي كوهين بتقديم أفكار ومدخلات لتجميع الصور والكلمات معا. وأوجه شكرا خاصا إلى ليون فريتز الذي كان لالتزامه وإنسانيته ورؤيته دور في صدور هذا العدد الخاص.

والشيء الأكثر أهمية هو أن هذا العدد يعد بمثابة تحية للقائمين على الدعم اللوجستي الإنساني الذين يعملون كل يوم بأساليب لا حصر لها للتأكد من إغاثة الأشخاص المتضررين بشكل أسرع. إن القائمين على الدعم اللوجستي يثرون فرقكم ومنظماتكم بوجودهم. اصطحب أحدهم إلى الغداء اليوم.

أنيسيا توماس
العضو المنتدب بمعهد فريتز. البريد الإلكتروني: anisya: thomas@fritzinstitute.org

١. انظر: www.clm1.org

الجانب الأكاديمي للوجستيات التجارية وأهمية هذا العدد الخاص

بقلم: ريكاردو إرنست

إن الدعم اللوجستي بمفهومه التقليدي هو عملية إدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال من المصدر (الموردين) إلى المستهلك النهائي (العملاء). وقد حظي الموضوع باهتمام لا بأس به في العالم النفعي أو التجاري بما أنه يمثل اليوم واحدا من أهم مصادر التربح. وانتمى هذا الدور لأعوام كثيرة إلى التصنيع وهذا هو السبب في أننا شهدنا زيادة في انتشار المنشآت الصناعية حول العالم (مثال البحث عن العمالة الرخيصة).

وتبرز البيئة العالمية التي تميز عالم الأعمال أهمية تطوير استراتيجيات تتجاوز الحدود الجغرافية لبلد واحد. إن الفروقات في مستويات الأجور والتوسع في الأسواق الخارجية وتحسين النقل تكسر حواجز الزمان والمكان بين الدول وتجبر وظيفة الدعم اللوجستي على أخذ بعد عالمي. كما أن اللوجستيات العالمية تعد بمثابة الرد على التكامل المتزايد للأسواق الدولية في وقت تحاول فيه المؤسسات الاستمرار في القدرة على المنافسة. ولقد استخدم مصطلح «إدارة سلسلة الإمدادات» بشكل واسع لتصوير التحديات الإدارية الجديدة للمنافسة في السوق.

يعتمد العالم الإنساني على الدعم اللوجستي لنفس الأسباب الرئيسية، وهو يحتاج أيضاً إلى عملية لإدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال من المانحين إلى الأشخاص المتضررين. ويتمثل الاختلاف الجوهري مع العالم التجاري في الدافع من أجل تحسين العملية اللوجستية – تجاوز الربحية. وتعد معظم الاستخدامات اللوجستية في المجال الإنساني نتيجة للخبرة والحلول الخاصة للمشكلات والتي أدت إلى ظهور استخدامات مبتكرة من النوع الذي يعرض له هذا العدد الخاص من النشرة.

وبوجه عام، فإنه عند القيام بهيكلة وتحليل الأنشطة المتضمنة في اللوجستيات التجارية نجد ثلاث عمليات رئيسية هي: إدارة الطلب (خدمة العملاء ومعالجة الطلبيات) وإدارة الإمدادات (تدبير الاحتياجات وتخطيط الإنتاج والمخزون) وإدارة الإنجاز (النقل والتوزيع والتخزين). وفي العالم الإنساني توجد جهات كثيرة لا ترتبط مباشرة بفوائد تلبية الطلب. وللموردين (المانحين الإنسانيين) دوافع من وراء المشاركة (مثل الواجب الأهلي وحب الخير) ومن ثم، فإنه يمكن أن يصعب قياس معايير الأداء. إن العملاء الذي يتلقون المساعدة لن يتقدموا بطلب طوعي ولن يتقدموا بقائمة طلبات جديدة. وعلى الرغم من ذلك فإن المبادئ الأساسية لإدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال تظل كما هي، وهناك دور حيوي للقائمين على الدعم اللوجستي عندما يتعلق الأمر بإدارة الطلب والإمداد والإنجاز.

وهناك جدال يدور على نطاق واسع بوجود دروس وممارسات كثيرة من العالم التجاري يمكن استخدامها في العالم الإنساني. وفي الحقيقة فإن العالم التجاري قام بتطوير وتنفيذ استخدامات متعددة ساعدت في تحسين حلوله المتعلقة بالدعم اللوجستي. ومن منظور أكاديمي فقد شهدنا إقبالا معقولا من الطلاب على حضور المزيد من الدورات حول الموضوع، وقد كانت الموضوعات المرتبطة بإدارة سلسلة الإمداد واحدة من أسرع الدورات نموا في معظم كليات الأعمال. كما أن البحث الأكاديمي في هذا المجال زاد بنسبة معقولة مدفوعا في ذلك بدعم الشركات التجارية وتوافر البيانات. وفي حقيقة الأمر فإن المنهج الأكاديمي رفع من دور وظيفة الدعم اللوجستي من خلال السماح بتطوير:

- فهم أحدث ما وصل إليه فكر الإدارة الاستراتيجية فيما يتعلق بالشركات التي تنفذ عمليات عالمية
- قدرة على تحليل مشكلات الدعم اللوجستي على أساس وظيفي وعملي ويشمل كل الشركات يتجاوز تحقيق أقصى منفعة محلية إلى رؤية عالمية لمجموعة الروابط
- مجموعة من المعايير تتيح قياسا منتظما للأداء إلى جانب الأهداف الشاملة للمنظمة.
- وعي بالهياكل التنظيمية المستخدمة في الدعم اللوجستي ونقاط القوة والضعف في تلك الهياكل.



إن الحكمة التقليدية تقول إن العالم التجاري هو مصدر الدروس والممارسات للعالم الإنساني. وعلى الرغم من ذلك، فإن المقالات المتضمنة في هذا العدد الخاص يمكن أن توحي بسهولة بأن العكس هو الصحيح. والسيناريو النموذجي هو أن يعمل العالمان بشكل أكثر قرباً في تبادل الأفكار. ويتعين على المنظمات والقائمين على الدعم اللوجستي أن يكونوا أكثر ولعا بالتأمل والتفكير وأن يقوموا بتوسيع نطاق عملهم.

صحيح أن مشروع متاجر وول مارت يعد أفضل مثال على ابتكارات وتطبيقات الدعم اللوجستي في العالم التجاري ولكن صحيح أيضا بنفس القدر أن برنامج الغذاء العالمي وورلد فيجن واوكسفام والصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية أخرى وجدوا وسيلة لتحقيق نتائج تستحق اهتماما خاصا من العالم التجاري. وبدلا من تقديم مجموعة من الحلول فإن هذا العدد الخاص يعرض وجهة نظر القائمين على الدعم اللوجستي على العالم التجاري. وقد كان لمعهد فريتز دور مفيد في العمل كهمزة وصل بين العالمين وسوف يجني الجميع ثمار هذا التعاون والتبادل.

ريكاردو ارنست
المدير المشارك لبرنامج بحوث اللوجستيات العالمي،
كلية ماكدوناه للأعمال، جامعة جورج تاون، واشنطن دي سي.
البريد الإلكتروني: ernstr@georgetown.edu

الدعم اللوجستي الإنساني: المضمون والتحديات

بقلم: لارس جوستافسون

الدعم اللوجستي وإدارة سلسلة الإمداد يعززان الاستجابة للأزمات الإنسانية.

سواء كان هناك نزوح فعلي أو محتمل على نطاق كبير فإنه يتعين على الوكالات أن تقوم بتوصيل المساعدة الملائمة إلى المكان الملائم في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة. والتحديات التي تواجه تحقيق ذلك كثيرة ومعقدة:

١. مواجهة تحديات إعادة الإعمار في كوسوفو

بعد انتهاء الحرب كانت هناك حاجة لتنفيذ برنامج ضخم لإعادة الإعمار لتوفير مساكن كافية للاجئين العائدين والنازحين الداخليين. وفي الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة كان يتعين إحضار كافة مواد ومعدات البناء من المناطق المجاورة لكوسوفو وتدبير مئات الشاحنات لإحضار البضائع إلى كوسوفو ثم عدة آلاف من الشاحنات والجرارات الزراعية ذات المقطورات أو المركبات الخفيفة الأخرى لنقل هذه البضائع إلى وجهتها الأخيرة. لم تكن الطرق ممهدة لمرور هذه المركبات الثقيلة، كما لم تكن تتوافر إمدادات وقود كافية، وتم تدمير أو نهب منشآت التخزين والنقل، وكان الأمن لا يزال يمثل سببا للقلق، ولم تكن المرافق قد أعيد إصلاحها، وكانت أنظمة التعقب يدوية في كثير من الأحيان. كانت هناك ضرورة لتدريب الفرق المحلية على معظم الجوانب المرتبطة بإدارة سلسلة الإمداد.

٢. العراق: سرعة التوصيل

في صباح أحد أيام السبت من شهر مارس عام ٢٠٠٣ تلقيت مكالمة من فريق الإدارة الإقليمي في عمان طلب فيها جسرا جويا عاجلا من إمدادات الطوارئ والمواد والمركبات. وعلى الفور اتصلت بكبير القائمين على الدعم اللوجستي الذي شرع في الاتصال بفريق الدعم اللوجستي في إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة. وبحلول صباح يوم الاثنين بدأت العروض تتوالى، وفي صباح يوم الثلاثاء تم اختيار وتعبئة شركة النقل، وبحلول صباح يوم الأربعاء كانت جميع البضائع جاهزة للشحن. وفي صباح يوم الخميس كانت الطائرة تربض على المدرج في مطار برنديسي. وفي عصر ذلك اليوم هبطت تلك الطائرة وعلى متنها أربعون طنا من البضائع في عمان وتم تخليصها وتفريغها في ظرف ساعتين. وكان من بين هذه البضائع ثلاث عربات نقل وعشرة آلاف حاوية مياه قابلة للطي وأقراص للتطهير و ٦,٣٠٠ بطانية و ١,٨٠٠ مشمع بلاستيك. وبحلول نهاية الأسبوع – سبعة أيام بعد المكالمة الهاتفية الأولى – كانت هذه البضائع في طريقها إلى وجهاتها الإقليمية استعداداً وتحسبا لتدفق محتمل للاجئين من العراق.

٣. انتقال الأشخاص من مناطق النزاع

عند نشوب نزاع، كثيرا ما يتعين على أعداد كبيرة من الأشخاص الانتقال من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر أمناً – إلى مراكز ترانزيت مؤقتة، ومراكز متابعة الحالات، ومعسكرات النازحين الداخليين، ومخيمات اللاجئين. وعلى الرغم من أن هذا هو دور الأمم المتحدة في المعتاد فإنه كثيرا ما يطلب من المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى المشاركة. ويعد الدعم اللوجستي عنصرا ضروريا لنجاح عملية: إن تدبير وتعبئة المركبات الكبيرة المطلوبة والتأكد من توافر كميات كافية من الوقود ليست مهمة سهلة عندما لا يتوافر الوقود في الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن احتياجات الدعم للأشخاص المنقولين تعتمد على الدعم اللوجستي: الغذاء، الماء، الصرف الصحي، والمأوي.

٤. تدفق الفريق الإنساني

يعد انتقال الفريق في كثير من الأحيان متغيراً يتم الاستخفاف به وتحديا قويا في مجال الدعم اللوجستي. كيف تنقل أعداداً كبيرة من عمال الإغاثة إلى الميدان وتضمن سلامتهم وإقامتهم دون الإخلال بالاقتصاديات؟ في القوقاز، كما في مناطق طوارئ أخرى كثيرة، ارتفعت تكلفة الإسكان عشرة أضعاف عن التكلفة المحلية قبل نشوب الطارئ مع تدفق عمال الإغاثة غير المحليين. وكان المعروض من المساكن محدودا في باكو، ومع وصول الآلاف من عمال المساعدات المستعدين لدفع أسعار متضخمة بدأت أعداد كبيرة من السكان المحليين في الانتقال كي يتمكنوا من الاستفادة من العائد الاقتصادي نظير تأجير منازلهم. وكان من بين التأثيرات الفورية أن قام التجار المحليون أيضا برفع تكلفة الخدمات وبالتالي ارتفعت تكلفة المواد التموينية في الأسواق مما جعل الحياة بالغة الصعوبة بالنسبة للسكان المحليين الذين مكثوا في أماكنهم. تلك هي بعض التحديات اللوجستية التي تواجهها الوكالات الإنسانية. فما مدى نجاحها في مواجهتها؟

كانت المنظمات غير الحكومية ولا تزال مستعدة للعمل في أماكن كثيرة ينأى عنها قطاع الشركات. إن المنظمات غير الحكومية بابتكارها وتنفيذها حلولا معقدة تتعلق بالدعم اللوجستي والتعامل مع الميل الأخير – الخطوة بين مركز التوزيع النهائي والمستفيد أو العميل – كانت ولا تزال مستعدة للاستثمار في كم غير محدود من الوقت لإنجاح الأمور. ولهذه المنظمات خبرة وتجربة هائلة في آليات التحرك والمساءلة بخصوص المساعدات الغذائية والاستخدام الفعال للهبات العينية المقدمة من الرعاة. وقامت الوكالات بإنشاء أو في سبيلها إلى إنشاء وحدات عالمية أو إقليمية معدة سلفا أو كلاهما تكون قادرة على توصيل إمدادات ومواد ومركبات الطوارئ الهامة والمساعدة الفنية إلى أي مكان في العالم في غضون فترة زمنية قصيرة.

ثغرات في قدرة المنظمات غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تؤدي وهي تؤدي بالفعل دورا في إدارة الدعم اللوجستي خاصة على المستوى الميداني. وهي تؤدي جانبا كبيرا من هذا بصورة طيبة جدا غير أن النظم والأساليب كثيرا ما تكون عتيقة. وعلى سبيل المثال، فإن التوثيق المرتبط بالنقل كثيرا ما يتم إنتاجه إلكترونيا في النقطة الأصلية، وكثيرا ما يكون متاحا فقط على شبكات الحاسب الآلي. ولسوء الحظ، فإنه على الرغم من أن العالم التجاري متقدم جدا في عمليات المعالجة الإلكترونية بالكامل فإن غالبية المنظمات غير الحكومية لا يتوافر لديها بشكل نمطي استثمارات البنية الأساسية الإلكترونية. ومن ثم، فإن الحصول على هذه المعلومات لا يعد متاحا بالضرورة خلال السلسلة الكاملة

للإمداد وكثيرا ما تنتقل في وقت مبكر جدا في عملية المعالجة من النظم الإلكترونية إلى الورق. إن هذا يعني زيادة الوقت المطلوب لمعالجة المعلومات وتجهيز شحنة ويمكن أن يؤدي إلى تقليل الفعالية، وازدواج الوظائف، وزيادة عدم الدقة في كتابة التقارير، وزيادة التكاليف.

في عالم اليوم للتكنولوجيا الحديثة وأساليب الدعم اللوجستي وإدارة سلسلة الإمداد التي تحسنت بصورة كبيرة وزيادة حرية الوصول إلى المعلومات والدراية، فإنه من المهم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية أن تتعلم من قطاع الشركات والمنظمات التي تستهدف الربح وأن تستخدم أفضل الممارسات الناشئة.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عدداً من العوامل أعاق قدرتها على القيام بذلك:

١. الافتقار إلى العمق في المعرفة:

تؤثر معظم المنظمات غير الحكومية الإنسانية في الاستجابة للمواقف الطارئة وتتأثر بها بقوة بشكل أو بآخر. وقد بدأ كثير من زعماء المنظمات غير الحكومية حياتهم الوظيفية ولديهم خلفية عن العلوم الاجتماعية، ودراسات التنمية أو القانون. وهناك ميل لاعتبار زعماء هذه المنظمات ناشطين تحركهم القيمة، وقليل منهم لديه خبرة الشركات في إدارة الدعم اللوجستي.

ويشتمل الدعم اللوجستي الإنساني على مكونات تنظيمية مثل: تدبير الاحتياجات، النقل، التخزين، إدارة المخزون، التعقب، المزايدة والمزايدة العكسية، كتابة التقارير والمساءلة. وفي قطاع الشركات تلقى هذه المكونات دعماً من فريق من الخبراء، والدرايا، ونظم تكنولوجيا المعلومات، ونظم المعلومات الحديثة، واتفاقيات أطر، وعلاقات بين الشركات، وبنية أساسية، ومعايير موحدة، ومبادرات تعاونية.

إن جانباً كبيراً من عمل الدعم اللوجستي الجوهري الذي تؤديه الوكالات الإنسانية لا يرتقي إلى مستوى الصناعة، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستفيد كثيراً من مجتمع الشركات. وعلاوة على هذا، فإن البيئة الإنسانية باتت معقدة بشكل متزايد وتحتاج فهماً أعمق للنزاع، والأمن، والسياسات المحلية والقومية والدولية. وفي كل عام يترك واحد من بين كل ثلاثة أفراد يعملون في الميدان عملهم بسبب الإعياء وعليه، فإن دائرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الجنسيات والدولية مثل وكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر تحتاج إلى التركيز بدرجة أكبر بكثير على بناء القدرة.

٢. التمويل المنحاز إلى استجابات قصيرة المدى:

تميل المنظمات غير الحكومية إلى أن تكون شديدة الاعتماد على المنح التي توجه بشكل عام إلى سداد تكاليف مدخلات المشروعات والبرامج المباشرة في الميدان. وتعد المشروعات والبرامج محكومة بجداول زمنية

العالميين، المصنعين أو الموزعين. ويمكن تحقيق الأفضل بالتقاء المنظمات غير الحكومية في اتحاد للحصول على خصومات قوة شرائية أعلى واتفاقيات أطر.

لا تعد نظم الاتصال نقطة قوة أساسية للمجتمع الإنساني ومع ذلك فإنها تعتبر جزءا رئيسيا من العمليات الإنسانية. وفي مواقف الأزمات، يعد

بالإمكان توفير ملايين الدولارات كل عام فقط من خلال القدرة على العمل بشكل أكثر «ذكاء»

كثيراً ما تكون قصيرة ولا تحظى بالتمويل المستحق. وتعيش المنظمات غير الحكومية من منحة إلى منحة ومن مشروع إلى مشروع، وهذا لا يتيح تطوير عملية إستراتيجية مؤسسية سليمة، إذ أن كلاً من دوائر التخطيط ودوائر التمويل لا يمكن التنبؤ بأفعالها بوجه عام، كما أن هذا لا يشجع الاستثمار في نظم محسنة.

٣. نقص الاستثمار في التكنولوجيا والاتصال:

تم استثمار رأس مال بسيط جداً (من أي مصدر) في تطوير وتنفيذ نظم معلومات إدارة حديثة، أو نظم تكنولوجيا معلومات أو نظم دعم لوجستي. وتفتقر معظم المنظمات غير الحكومية إلى «قدرة نظم» حديثة في كل مجال تقريباً. كما أن معظم هذه المنظمات أساءت بصورة كبيرة تقدير قيمة دور الدعم اللوجستي، وإدارة سلسلة الإمداد ودعم النظم المتكاملة. ولو أن كبار القائمين على الإدارة أجروا تقييما أفضل لهذا المجال لكان له عائد مالي معقول على الاستثمار. وبالإمكان توفير ملايين الدولارات كل عام فقط من خلال القدرة على العمل بشكل أكثر «ذكاء» – أكثر كفاءة.

على سبيل المثال.. يعد تدبير الاحتياجات جزءا من عملية الدعم اللوجستي الشاملة. وسوف تتمكن منظمة غير حكومية لديها قدرة تنظيمية على استخدام برنامج حاسب آلي شائع لإدارة تدبير الاحتياجات من معرفة أعلى مائة سلعة يتزايد عليها الإقبال أو أعلاها تكلفة. في أي وقت من العام. وبغض النظر عن مكان البرنامج أو المشروع فإن استخدام تكنولوجيا برامج الحاسب الشائعة سوف يمكن كل مستخدم من أداء دوره بشكل مستقل متخذاً القرارات المحلية المتعلقة بتدبير الاحتياجات، في نفس الوقت الذي سينشئ ويسهم فيه في إقامة آلية عالمية للقوة الشرائية تعود بالنفع على المنظمة بأكملها. وسوف تتوافر للإدارة قوة المعلومات التي تمكنها من التفاوض بشأن اتفاقيات شراء ضخمة مع الموردين العالميين، البائعين

الاتصال بالمانحين وأجزاء أخرى من المنظمة والعالم الخارجي أمراً حيوياً.

توصيات

١- تعزيز المعرفة.

- إن ما تعلمه قطاع الشركات من 10 إلى ١٥ عاماً هو ما وصل إليه الكثير من المنظمات غير الحكومية اليوم. ونحن بحاجة للتقدم بسرعة ولا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تفعل هذا بنفسها. وتستطيع المؤسسات مساعدة الوكالات الإنسانية بدرجة كبيرة باقتسام درايتها ونظمها ومواردها معها. يجب أن يعني التعاون في نهاية المطاف وجود عمليات دعم لوجستي أكثر كفاءة، وأكثر فعالية في التكاليف – لمساعدة أولئك المتضررين من النزاعات والكوارث.

- لا يعتبر القائمون على تقديم الدعم اللوجستي في الميدان في كثير من الأحيان مهنيين مدربين غير أنهم طوروا مهاراتهم من خلال عملهم. وهناك حاجة لتطوير ودعم مبادرات وآليات بناء القدرة المستندة إلى الجدارة حتى يتسنى رفع مهارات ودراية القائمين على الدعم اللوجستي الإنساني إلى مستويات أكثر احترافاً، مدعومين في ذلك بالانضباط والتفويض التدريبي المناسب. ويمكن تجنيد مستخدمين جدد من مدارس مغذية وبيئات شركات حيث ربما يتوافر لديهم مهارات مهنية جوهرية وإن كانوا بحاجة لتعلم المزيد حول المحيط الإنساني. بالإضافة لذلك، فإن ثمة حاجة للتركيز بصورة أكبر على التعليم والتدريب داخل المنظمات.

- لا يمكن لوكالة واحدة أن تواجه بمفردها التحديات سالفة الذكر. والمطلوب هو درجة من التعاون فيما بين الوكالات في شكل ورش عمل ومنتديات خاصة. ومن المهم أيضاً أن يستفيد القطاع من خبراء

القطاع التجاري خاصة في مجالاته المثبتة لنظم الاختصاص وبرامج الحاسب الآلي، والخبرة الفنية والهندسية، إلخ. ويمكن للمؤسسات أن توفر لأفرادها الفرص للعمل إلى جانب المنظمات غير الحكومية. ويمكن لمجتمع الشركات أن ينشئ أيضا منتدى من خبراء الدعم اللوجستي يتاح للقطاع الإنساني نشرهم على أساس الاستدعاء عند الطلب/حسب الحاجة. وكثيرا ما يقترن الطلب الإنساني/بحاجة تمليها الاحتياجات المحددة لطارئ من الطوارئ. ويمكن لخبراء الشركات أن يعملوا جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية في الميدان سواء في مرحلة ما قبل أو أثناء الطارئ.

٢- توسيع نطاق التمويل.

- إن المانحين بحاجة إلى أن يدركوا أنه بدون تبني أسلوب تدخل نشط إزاء تغيير إدارة الدعم اللوجستي التنظيمية فإن الأموال لن تستخدم في كثير من الأحيان بالفعالية التي يجب أن تكون عليها. إن الممارسة الحالية للمانحين في تمويل المشروعات والبرامج لا تمكن المنظمات غير الحكومية من التعامل مع هذه المشكلة. إن المانحين بحاجة إلى التدخل في حل المشكلة وتوسيع نطاق تمويلهم ليشمل استثماراً جاداً في إدارة الدعم اللوجستي وتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الحديثة.

- إن إمكانيات استخدام الهبات العينية لا يتم استغلالها وكثيراً ما يكون لدي قطاع الشركات فائضاً في المخزون وفي المنتجات والمعروض ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ظهور طلبات للسوق غير منظورة أو تغير الموضات، ويمكن للمنظمات غير الحكومية استخدام هذا الفائض بشكل طيب غير أنها تحتاج لقائمة معايير يجب أن تجتازها قبل القبول/الاستخدام.[1]

٣- الاستثمار في التكنولوجيا والاتصالات.

- يجب أن تعي المنظمات غير الحكومية الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الدعم اللوجستي وإدارة سلسلة الإمداد. ويحتاج كبار المديرين إلى إدراك أن هناك توفيرات كبيرة يجب إتمامها من خلال تدعيم وتوحيد مجموعة من وظائف الدعم اللوجستي المتناثرة في كثير من الأحيان. وعلى الإدارة الوسطي أن تستثمر الوقت والطاقة من أجل إقناع كبار القادة.

- تعد الاتصالات العالمية مجال اهتمام رئيسي يحتاج إلى إسهام تعاوني من جانب كل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسيكون من بين الأفكار إقامة اتحاد للمنظمات غير الحكومية للعمل مع القطاع الخاص والاستفادة من موارده وخبرته ومعرفته في الاتصال اللاسلكي، والأقمار الصناعية، وإصدار التراخيص وأجهزة الحاسب الآلي ويمكن أن ينتج عن ذلك إنشاء وحدة اتصال لخدمة المجتمع الإنساني الأوسع أثناء كارثة ذات نطاق كبير.

- من المهم أن يكون لدينا خطط للدعم اللوجستي وبرامج حاسب آلي للدعم اللوجستي وعاملين في مجال الدعم اللوجستي. وعلى الرغم من ذلك فإنه إذا لم تتم معالجة قضايا الاتصالات فإن الأسلوب اليدوي غير المتكامل في التعامل مع الدعم اللوجستي الذي نستخدمه اليوم سيظل قائماً – وستظل سلسلة الدعم اللوجستي قائمة وغير فعالة.

مبادرات أخيرة

تبرز مقالات عديدة في هذا الإصدار بعض المبادرات الأخيرة مثل مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك وفريق التدخل اللوجستي المعزز للطوارئ. تشتمل تطورات آخرى على إقامة مجلس للدعم اللوجستي الإنساني[2] لتوضيح رؤية القطاع وتحفيز إدارة محسنة للدعم اللوجستي. ويضم المجلس عددا من مديري الدعم اللوجستي الأساسيين في القطاع الإنساني بهدف تشجيع التعاون، والتكامل، وتوحيد المعايير، وتطوير منتجات مشتركة.

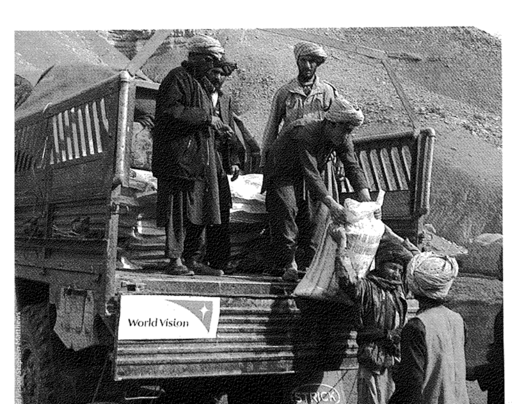
أقامت ورلد فيجن وحدات معدة مسبقاً في ثلاثة أماكن: دنفر بالولايات المتحدة (التركيز الأساسي هو الدول الأمريكية)، برنديسي بإيطاليا (الاهتمام الرئيسي هو مناطق الشرق الأوسط، وآسيا الوسطي، وأفريقيا)، وهانوفر بألمانيا (وحدة أصغر تخدم احتياجات لوجستية متنوعة). وتهدف وحدة ورلد فيجن إلى توصيل إمدادات إلى كافة أنحاء العالم في غضون ٧٢ ساعة؛ ولمزيد من التفاصيل اتصل بالكاتب.

وتعمل ورلد فيجن مع منظمات حكومية أخرى ومعهد فريتز لـ: (أ) تحديد المسئولين وأدوارهم، (ب) وضع خريطة لاحتياجات القدرة الحالية والمستقبلية، (ج) استكشاف مجالات التعاون حيث يمكن للاستثمارات المشتركة أن تكون ذات نفع، والبنود التعليمية والتدريبية المطلوبة. كما أن ورلد فيجن إنترناشيونال تعمل مع مانحين مثل حكومة أستراليا ووزارة التعليم الأسترالية لوضع مبادرات بناء الأهلية ومنح الشهادات جاري تقاسمها مع أفرع في منطقة آسيا الباسيفيك؛ وهناك خطة لتوسيع هذه المبادرة عالمياً بحلول عام ٢٠٠٥.

لارس جوستافسون
مدير إدارة الاستجابة للطوارئ والتلطيف من تأثير الكوارث، ورلد فيجن إنترناشيونال. البريد الإلكتروني:
lars-gustavsson@wvi.org

١ تقوم وورلد فيجن بتدبير هبات عينية استناداً إلى قوائم احتياجات أساسية تحددها مكاتبها الدولية والمحلية. وتشتمل معايير تدبير الاحتياجات على معلومات متصلة تتعلق بالتبرع، وقيمته، وسواء ما إذا كان المانح سيقوم بتغطية رسوم الشحن، وأي قيود، يفرضها بلد متلق محدد، والطلبات الخاصة بالإعلان.

٢ قام معهد فريتز بإنشائه في عام ٢٠٠٢.



توزيع الأغذية في إفغانستان

التماس من مسئول لوجستي

بقلم: جون ريكارد

كمسئول دعم لوجستي، هل سبق أن علمت لأول مرة بمشروع جيد عندما ظهرت طلبات الشراء على مكتبك؟ أو تلقيت طلبا بتدبير مركبات قبل عشرين دقيقة من طلبها بشكل عاجل؟

إن كان الأمر كذلك، فلك العزاء في أن تعلم أنك لست الأول. ولسوء الحظ، فإنك من غير المحتمل أن تكون الأخير. وفي أفضل الحالات، فإن سيناريوهات كهذه تحول وظائف الدعم إلى حالة مستمرة من «مكافحة الحريق» – غير مؤثرة، محبطة، وتصيب بالتوتر كافة الأطراف المعنية. وفي أسوأ الحالات، فإن تنفيذ المشروع يمكن أن يتأخر، وسيعاني الناس بلا داع.

وإلى حد ما، فإن هذا السيناريو يعد شائعا في كل وكالة وكل موقف تقريبا. هناك في واقع الأمر كم لا حصر له من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قدرتنا على التخطيط والتنسيق: بنية أساسية محلية هزيلة أو لا يمكن الاعتماد عليها، أحوال سوق تتغير بشكل متزايد، اتصالات وأمن هزيلين، تحركات سكانية مائعة، موظفون يعملون أكثر من طاقتهم، جداول زمنية قصيرة من المانحين للمقترحات، نظم المانحين، ذاكرة مؤسسية، العلاقات فيما بين الوكالات، إجمالي عدد الموظفين، وهكذا. وتزيد هذه العوامل من صعوبة قيام المديرين بالتخطيط والتنسيق. والمشكلة هي أنه عند الاستجابة، بدلا من أن يقوم المديرون بمراجعة تلك العناصر التي نستطيع السيطرة عليها فإنهم يميلون إلى نقض أولويات عمليات التخطيط والتنسيق بأسرها.

ومن زمن ليس ببعيد جداً، كثيرا ما كانت مشروعات أصغر ينفذها مديرون بمسميات عديدة – مثل «مدير المشروع»، «الإدارة والدعم اللوجستي»، «ممثل البلد» و«المالية». وبمعرفة نطاق العمليات، فإن هذا كان أمراً يمكن إدارته، وبمعرفة العدد المحدود للعاملين وتقاربهم، كان يتم التنسيق للتخطيط بشكل تلقائي تقريبا. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشروعات أخيرة شارك فيها العشرات من العاملين الأجانب والمحليين تم إنفاق ملايين الدولارات عليها. ومع ذلك، فعلي الرغم من زيادة تعقد مسئولياتنا فإنه يبدو أننا لم نضع أولويات أو خططا لإجراء تغييرات جوهرية، وتحديث الإدارة، والهياكل الإدارية والتعاونية التي من شأنها أن تتيح لنا كمنظمات تخطيط وتنسيق توسعنا.

وعلى المستويات الميدانية والتنظيمية، فإننا نشهد برامجا تتحول إلى مشروعات، ودعم إداري ولوجستي ومالي (أو صورا أصغر منها). ويعد هذا التطور ضروريا لإدارة البرامج الكبيرة بفعالية لكنني سأدفع بأن عقليتنا الأساسية كأفراد يقودهم منفذو المشروعات لم تتغير. ويمكن لمشروعات أن تبدأ تدفقا للمعلومات، وأن تحافظ عليه، وأن توقفه – والأخيرة عادة نتيجة الخطأ غير المقصود، أو العمل الزائد عن الحد، أو قلة الخبرة. وربما نفكر في أنفسنا على أننا متكاملين بينما مشروعاتنا وخدماتنا الداعمة في الحقيقة ليست كذلك في الهيكل والعقلية. وكثيرا ما تعد وظائف الدعم على أنها ثانوية وليست عناصر متكاملة من المجموع.

كم مرة سهر مديرون بمفردهم حتى ساعات الصباح الأولى لطرح اقتراح قبل مهلة الصباح؟ أكثر بكثير مما يحتمل أن نعبأ بالاعتراف به. هل يقوم موظفو الدعم اللوجستي والمالية بمراجعة المقترحات بصورة روتينية؟ لا. إن النتائج يمكن أن تتراوح بين تمويل غير كاف يتم استجداؤه من أجل البنية الأساسية للمخازن وجداول زمنية غير واقعية بخصوص المعدات أو الإمدادات اللازمة (ومن ثم، تأخير تنفيذ المشروع).

كما أن التخطيط المنسق يعوقه نقص عام لفهم ما يقدمه ويمكن أن يقدمه دعم لوجستي فعال: تحسن الكفاءة، خطط الطوارئ، المساءلة وخفض التكاليف. إن هذا يخلق موقف مفارقة. لا يتم إدراج الدعم اللوجستي لأن المديرين غير متأكدين من القيمة التي يمكن أن يضيفها.. لا تتم الاستجابة لطلبات الدعم اللوجستي بشكل كامل، ليؤدي ذلك إلى مكافحة حريق.. المديرون يرون القائمين على الدعم اللوجستي يناضلون (بدلا من رؤية المشكلات الأساسية) ويخلصون إلى أنه من أجل مقترحات تالية فإن استعراضنا للدعم اللوجستي لن يعود بفائدة.

ليس هذا تدريبا في إلقاء اللوم، ولكنه إظهار لواقع العمل في ظل ظروف صعبة بالفعل، في نطاق هياكل لا تؤثر على أو تقدر تماما تكامل جميع الأطراف في العملية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا كمجتمع لسنا متفردين، ولذا لا يتعين بالضرورة تعلم كافة الحيل الجديدة على الطريق الصعب. ويعكس كثير من دواعي القلق والمعوقات التي تواجه القائمين على الدعم اللوجستي مضمون المناقشات التي دارت داخل القطاع الخاص منذ ١٥ عاماً. وهناك، مارست الإنجازات التكنولوجية في أجزاء من قطاعي التصنيع والبيع بالتجزئة أنشطتها الجوهرية بأكبر قدر من الفعالية. كان المجال الوحيد المتبقي الذي يمكنه توفير خدمة محسنة/أو خفض في التكاليف هو مجال كيفية تفاعل هذه الشركات مع مورديها، وكيفية نقل منتجاتها للأسواق. هذه إدارة سلسلة إمداد – وهو ما يسميه كثير منا دعماً لوجستيا.

يجب أن يدعم كل هذا تدفق قوي للمعلومات داخل فريق متكامل

نداء ختامي

يحتاج التخطيط والتنسيق إلى أن ينظر إليهما على أنهما عنصران أساسيان وليس مجرد عنصران مرغوب فيهما. إننا بحاجة إلى الاستثمار في النظم – والاستثمار في تكامل نظمنا وهياكلنا. نحن نحتاج إلى إجراء مشاورات داخليا وخارجيا، ونحن نحتاج إلى طلب المشورة من الخبراء. وفي ضوء الإدارة، والاستثمار، وتكنولوجيا العصر، وأفضل ممارسات القطاع الخاص، فإن هناك تحسينات معقولة في الكفاءة يمكن أن يدخلها مجتمع المانحين ووكالات المعونة. ويجب أن يدعم كل هذا تدفق قوي للمعلومات داخل فريق متكامل، وخلال كافة مراحل التخطيط والتنفيذ. يبدو الأمر سهلاً بل وواضحاً، ومع ذلك فإن هناك معاناة من أجل الفوز بالقبول.

جون ريكارد
مدير لجنة الدعم اللوجستي بلجنة الإنقاذ الدولية، نيويورك
البريد الإلكتروني: jrickard@theirc.org

نحو دعم لوجستي محسن: تحديات وأسئلة أمام القائمين على الدعم اللوجستي والمديرين

بقلم: دونالد تشايكين

تحتاج البرامج الفعالة إلى وظائف دعم كفؤة. ويعد الدعم اللوجستي وظيفة دعم هامة ويحتاج إلى دمجه في قرارات التخطيط والإدارة من البداية وحتى النهاية.

تؤثر الأسئلة المتعلقة بالدعم اللوجستي في الجداول الزمنية، وملاءمة الإمدادات، وطرق التنفيذ، وإدارة الأصول، وجوانب أخرى كثيرة تعد جزءا لا يتجزأ من إدارة البرامج.

وتعد مبادرة مجلس الدعم اللوجستي الإنساني لمعهد فريتز لتجميع القائمين على الدعم اللوجستي مفيدة ومثمرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما نحتاجه الآن هو **توسيع منتدى النقاش** ليشمل الإدارة. هل يمكن أن تكون هذه خطوة قادمة للمجلس؟ بالإضافة لذلك، يحتاج القائمون على الدعم اللوجستي أنفسهم إلى استثمار الوقت والجهد في شرح دور الدعم اللوجستي داخل منظماتهم والنهوض به، لجعل الإدارة أكثر وعيا بالمزايا - المادية والفنية على حد سواء - لدمج الدعم اللوجستي بالكامل في عملية التخطيط.

إن الوكالات تحتاج إلى **موظفي دعم لوجستي أصحاب خبرات في الإدارة**. ومن السهل نسبيا العثور على موظفي دعم لوجستي ميدانيين بيد أنه توجد مجموعة صغيرة جدا من موظفي الدعم ممن على مستوي الإدارة. وتتمثل إحدى المشكلات في أن أفراداً - مثل موظفي الدعم اللوجستي- يتم إهمالهم ويصعب عليهم اقتحام مجال الإدارة. ثمة حاجة لآن يعطي مديرو الوكالات الأفراد في كافة الفروع الفرصة لتشجيعهم/تدريبهم على أدوار الإدارة.

نحتاج إلى **مهنية** أكثر في القطاع - وإلى أن تحصل تلك المهنية على تقدير أكبر. وربما يساعد منح الشهادات في ذلك (مع أن خبرة التدخل المثبتة تظل أساسية)، خاصة في بعض المناطق حيث يكون للشهادات اعتبار أكبر ثقافيا. وتوجد في أوروبا دورات قليلة في الدعم اللوجستي، وأفضلها تديرها بيوفورس[١] في فرنسا - ولكن باللغة الفرنسية، ولذا فإنها غير متاحة للجميع. نحن بحاجة إلى دورات مماثلة بلغات أخرى.

كما أن الوكالات **تحتاج إلى وضع خطط استعداد للطوارئ** في الدول - خططا تشمل الدعم اللوجستي. ويجب أن تشتمل هذه الخطط على تطوير مصادر إمدادات محلية والاتفاق على المواصفات. وتعمل إدارة الدعم اللوجستي باوكسفام في الوقت الحالي مع مراكز الإدارة الإقليمية الثمانية التابعة لها من أجل إنشاء قاعدة بيانات لكل منطقة. يجب تقاسم هذا المورد فيما بين الوكالات. هذا ويجب تشجيع التعاون في مجالات أخرى أيضا. وقد تعاونت اوكسفام - بريطانيا، ولجنة الإنقاذ الدولية في تطوير **نظام دعم لوجستي لتكنولوجيا المعلومات** أثبت فعاليته، ورخصه المناسب، والسهولة النسبية في تشغيله. وتم تصميم النظام لدعم الاحتياجات المحددة لاوكسفام/اللجنة، غير أن وكالات أخرى مثل: أنقذوا الأطفال البريطانية، ومنظمة مرلين غير الحكومية البريطانية عبرت منذ ذلك الحين عن اهتمامها به. ويمكن استخدام النظام بشكل منفصل عن الحاسب الآلي - وهي ميزة جوهرية إذا ما تم استخدامها بشكل فعال في كثير من المواقف التي يتعين على موظفي اوكسفام والشركاء أن يعملوا فيها.

هل **الوحدات الإقليمية/العالمية المجهزة سلفا** تعد ضرورية و/أو مرغوب فيها؟ ربما تثبت أنها مفيدة في بعض الحالات غير أن نفعها يمكن أن تقيده معوقات تجعل لجدواها مدة صلاحية؛ كما أنها قد تتطلب استثمارات مالية هائلة، خاصة عندما يتعين استخدام مخازن عامة. وعادة ما يتوافر لدي الوكالات إنذار بطوارئ وشيكة، وكثيرا ما تتمكن حتى من نقل معدات إلى الميدان مسبقا. وحتى في الطوارئ غير المتوقعة، تستطيع اوكسفام تنظيم رحلات تشارتر في غضون ٢٤ ساعة ونقل معدات الطوارئ من مخازنها القريبة من اوكسفورد إلى أي مكان في غضون يومين إلى ثلاثة أيام. وعلى الرغم ن ذلك، فإنه إذا لزم الأمر، هل تستطيع الوكالات الاستفادة من الوحدات المجهزة سلفا لبرنامج الغذاء العالمي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وورلد فيجن، على سبيل المثال؟

وكرئيس لإدارة الدعم اللوجستي باوكسفام على مدار الأعوام الستة الماضية، كان من بين التحديات الرئيسية التي واجهتني هي حمل المنظمة على الاعتراف بالدعم اللوجستي كوظيفة دعم حيوية تحتاج إلى أن تدمج في قرارات التخطيط والإدارة. لقد اتخذنا خطوات كثيرة في الاتجاه الصحيح، لكن لا تزال هناك تحديات كثيرة.

دونالد تشايكين
مدير إدارة الدعم اللوجستي في اوكسفام (بريطانيا). البريد الإلكتروني:
dchaikin@oxfam.org

١ انظر www.bioforce.asso.fr

المساعدة الغذائية في ملاوي



مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: استجابة منسقة لدواعي قلق لوجستية إنسانية مشتركة

بقلم: ديفيد كاترود، رامينا سامي، لوك فان وازنهوف

تميل الوكالات الإنسانية بشكل نمطي إلى إساءة تقدير أهمية الدعم اللوجستي.

يكفي فقط النظر إلى قائمة مراجعة لأحد مخططي الدعم اللوجستي الإنساني لفهم نطاق وعمق المعلومات المطلوبين لتحقيق أقصى فعالية تشغيل والتعامل مع اختناقات متعددة قد تعوق الاستجابة الإنسانية عند وقوع كارثة. وتزداد صعوبة استكمال مثل هذه القائمة تعقداً عندما يشارك عدد ضخم من الأطراف في الاستجابة لطوارئ معقدة ذات نطاق كبير. كم عدد المنظمات في المجتمع الإنساني المستعدة لمواجهة مثل هذه التحديات، ناهيك عن أداء ذلك بكفاءة وبفعالية في التكاليف؟

إن عدم توفير الميزانية الواجبة لقدرة أداء الدعم اللوجستي يعني أن موظفي الدعم المنهكين لا يتمكنون من جمع المعلومات الحيوية المطلوبة لتقدير استراتيجية دعم لوجستي وافية بصورة ملائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتوافر للوكالات المهارات، والموارد الإنسانية والوقت للاتصال والتنسيق والتفاوض بشكل مؤثر مع المشاركين الآخرين – الجيش، الحكومات المضيفة، حكومات الدول المجاورة، منظمات إنسانية أخرى، المانحين، ومزودي الخدمات اللوجستية.

وفيما يتعلق بنظام الأمم المتحدة، فإن مكتب تنسيق الشئون الإنسانية قد لا تتوافر له دوما المهارات الفنية المطلوبة لمستوى تنسيق الدعم اللوجستي الذي تتطلبه منظم عمليات الطوارئ. وقد أدت الحاجة إلى شكل متخصص لآلية التنسيق فيما بين الوكالات للتعامل بشكل خاص مع بيئات العمليات المعقدة وتحقيق أفضل استخدام للموارد المحدودة والمكلفة إلى إقامة مركز دعم لوجستي مشترك يتبع الأمم المتحدة.

مركز الدعم اللوجستي المشترك

تم إنشاء المركز، الذي تم تصوره في البداية كمنشأة للاستجابة قصيرة المدى للطوارئ، نتيجة الاستجابة الإنسانية للأزمة في شرقي زائير عام ١٩٩٦ التي تطلبت تنسيقا ميدانيا مكثفا، وحشدا للإمكانيات الجوية بين المفوضية العليا للاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة اليونيسيف لتوصيل مساعدات الإغاثة للاجئين الذين تقطعت بهم السبل داخل شرقي زائير ونقل أولئك العائدين إلى أماكنهم الأصلية. وكان هذا التنسيق المكثف ضروريا طيلة فترة الأزمة من أجل تحقيق أقصى استخدام للطائرات المكلفة من خلال تخطيط، وترتيب أولويات، والتحكم في نقل المواد الغذائية وغير الغذائية الضرورية والعائدين.

ومنذ ذلك الحين، تم نشر المركز في كوارث أخرى كبيرة النطاق – البلقان، تيمور الشرقية، موزمبيق، أنجولا، أفغانستان، والعراق – حيث كان تنسيق الدعم اللوجستي المكثف فيما بين الوكالات مطلوبا. وعلى الرغم من أن المركز بدأ لخدمة غرض خاص، فإن جهاز صنع السياسات الإنسانية بين الوكالات التابع للأمم المتحدة اعترف به رسميا في مطلع عام ٢٠٠٢ وقام بوضعه تحت رعاية برنامج الغذاء العالمي أكبر طرف في مجال الدعم اللوجستي. ومن ثم، فإن المركز يمكنه الاستفادة من الموارد اللوجستية الواسعة للبرنامج لمواجهة عدد كبير من التحديات اللوجستية. وعند نشر المجلس، يتم دمجه في هيكل تنسيق الاستجابة على الأرض. ونجد أن المركز مصمم لدعم نموذجين من نماذج الاستجابة: تنسيق الدعم اللوجستي فيما بين الوكالات فقط أو التنسيق علاوة على إدارة الموارد، مثل أسطول طائرات تم التبرع به.

ويؤكد منهج المركز الحاجة للحفاظ على واحترام نظام الدعم اللوجستي لكل وكالة من الوكالات. وبنظرته إلى الجهد الإنساني كنظام «معياري»، فإنه يسعى لتعزيز وتقوية أنظمة الدعم اللوجستي الفردية، وتطوير تعاون دؤوب فيما بين الوكالات، وتحسين كفاءة المجتمع الإنساني ككل. وعلى سبيل المثال، فإن المركز – دون التدخل في الترتيبات المعمول بها لتأجير الطائرات في وكالة من الوكالات – يمكنه تسهيل حشد قدرة جسر جوي محدود بهدف مضاهاة قدرة زائدة في وقت لاحق يكون الطلب فيها كبيرا.

ولتنفيذ تفويض التنسيق المنوط به على أفضل

قائمة مراجعة نمطية لأحد مخططي الدعم اللوجستي الإنساني

حالة وموفورية أصول البنية الأساسية، والمنشآت، والخدمات في الميدان.

- ☑ المطارات
- ☑ معدات التفريغ بالمطارات
- ☑ المخازن بالمطارات
- ☑ طرق رئيسية
- ☑ جسور
- ☑ سكك حديدية
- ☑ موانئ وسفن
- ☑ مستودعات وقود
- ☑ وقود
- ☑ مخازن في جميع أنحاء البلاد
- ☑ أسطول شاحنات

حالة وإمكانية استخدام الممرات البرية والمعابر الحدودية:

- ☑ كل ما سلف بطول المعابر الحدودية، علاوة على
- ☑ إجراءات ورسوم التخليص الجمركي.
- ☑ شروط التأشيرة.

نحو، ينشئ المركز مجموعة من المكاتب التابعة المؤقتة حول مكتب تنسيق إقليمي يتم إنشاؤه للعمل خلال فترة الطارئ. وبدون أعضاء فريقه الدائم، يعتمد المجلس على متطوعين من وكالات أخرى. وتخدم هذه المكاتب التابعة كـ (أ) مراكز لجمع المعلومات اللوجستية، و (ب) أجهزة تنسيق لأنشطة الدعم اللوجستي المحلية وفيما بين الوكالات.

وحيثما يتم تحديد الاختناقات اللوجستية التي تؤثر على الجهد الإنساني المشترك فإن المكاتب التابعة تقوم بإعداد وتنفيذ استجابة جماعية للقضاء على المعوقات. وإذا لزم الأمر، يساعد مسئولو المركز أيضا في تحديد قضايا السياسات المتعلقة بالدعم اللوجستي التي تؤثر في عمليات الدعم اللوجستي الإنساني، وبعد اختفاء الاختناقات تتم تصفية المكاتب التابعة.

منبر إعلامي

خلال أزمة من الأزمات تكون حاجة مخططي الدعم اللوجستي الإنساني لتحليل المعلومات والبيانات هائلة. ولا تتوافر لوكالة واحدة في طارئ على نطاق كبير الموارد اللازمة لتغطية المجالات الرحبة الآخذة في الظهور من حيث حالة البنية الأساسية، وحرية استخدامها، وتوافرها، وأسعارها. ويقوم المركز، الذي يخدم كمنبر إعلامي داعم لمخططي الدعم اللوجستي بالوكالات، بجمع ومقارنة وتحليل ونشر المعلومات ذات الصلة من وبين الجهات الإنسانية وغير الإنسانية. ويشتمل هذا على معلومات مكانية في شكل نظم معلومات جغرافية. وعندئذ يمكن للوكالات تفعيل أنشطتها من حيث الاستجابة، والتكلفة، وتجهيز مخزون مسبقا. بالإضافة لذلك، يمكن أن يساعد المركز في تجنب المنافسة المدمرة بين، والازدواج داخل المنظمات الإنسانية.

وفي بداية الأزمة الأفغانية، على سبيل المثال، قام المركز بتصميم موقع على شبكة الإنترنت مخصص للأزمة يحوي معلومات ذات صلة لمخططي الدعم اللوجستي. وأصبح الموقع شاملا بشكل متزايد مع تلقي معلومات منتظمة من زواره. واستطاع مخططو الدعم اللوجستي الحصول عبر الموقع على معلومات محدثة وموثوق بها حول الجسور الجوية الاستراتيجية والإقليمية المقرر إقامتها: الممرات ومنشآت وأرصدة البنية الأساسية داخل البلد: أسعار النقل: مواقع مخزون الوكالات: تفاصيل الاتصال المباشر لأفراد الدعم اللوجستي للوكالات المختلفة: وحالة الممرات والمعابر الحدودية: والمعلومات الجمركية: وأي خدمة جوية عادية للركاب للأمم المتحدة وجداول الخطوط الجوية التجارية.

التعامل مع الاختناقات اللوجستية

قد تنتج الاختناقات اللوجستية عن أفعال دول مجاورة، أو حكومات متلقية، أو قوات عسكرية تسيطر على موارد مثل المخازن أو مستودعات الوقود. وعادة لا تتوافر لكل وكالة بمفردها الموارد اللازمة للدخول في مفاوضات متزامنة في مواقع متعددة مع جهات مختلفة. وحتى لو توافرت مثل هذه الموارد فإنها ستكون أقل الخيارات كفاءة وفعالية في التكاليف إذا كانت القضايا المثارة ذات اهتمام مشترك.

وبأدائه هذه المهام نيابة عن المجتمع بأسره، فإن المركز يعزز من القدرة اللوجستية الإنسانية الشاملة ومن ثم، فقد تمكن من تنظيم والإسراع بنقل الشحنات وأفراد المساعدة الإنسانية من جيران أفغانستان والدخول في مفاوضات مع سلطات الجمارك المحلية، والسكك الحديدية، و الموانئ، والحدود حول مسائل متعلقة بالتخليص الجمركي والرسوم الجمركية وشروط التأشيرة.

وخلال الأزمة الأفغانية، كان الممر الشمالي يمثل اختناقا للمجتمع الإنساني. وكان الممر الأوزبكي، عبر مدينة تيرميز الحدودية، البديل الاقتصادي الوحيد حيث كان يوجد به ميناء، ووصلات سكك حديدية، وطرق معبدة على كلا جانبي جسر فوق نهر أموداريا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في عام ١٩٩٨ قامت الحكومة الأوزبكستانية بإغلاقه. ولمعالجة هذا الاختناق، أنشئت عملية للمركز اللوجستي المشترك في تيرميز لتوفير تداخل لوجستي بين السلطات المحلية والوكالات الإنسانية.

وعلى وجه السرعة، تفاوض مسئولو عملية تيرميز بشأن اتفاقية مع السلطات الأوزبكستانية من أجل نقل شحنة إنسانية بحرا إلى أفغانستان وأقاموا نظاما لترتيب أولويات وجداول الشحن البحري. وبعد ذلك ركز المجلس جهوده على التفاوض بشأن فتح الجسر أمام مواد وموظفي الإغاثة. تم الاتفاق على إجراءات تخليص جمركي مناسبة مع سلطة الجمارك الأوزبكستانية وتم استئناف النقل السطحي بين البلدين. وكانت القدرة المتاحة الناتجة أكثر من كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المخطط لها. اختفي الاختناق اللوجستي واختفت معه الحاجة لتنسيق مكثف. وبعد إقامة هيكل تنسيق لوجستي محلي كفء فيما بين الوكالات، تم إغلاق مكتب تيرميز.

ويمثل نقص منشآت التخزين الكافية معوقا لوجستياً هاماً ومتكرراً أمام الوكالات الإنسانية عند دخولها بلد أو منطقة جديدة. وللتعامل مع هذه النقطة، كثيراً ما يتوسط المركز في


AFP/Tom Haskell

اتفاقيات تبادل بين الوكالات التي تحتاج منشآت تخزين وتلك التي تتوافر لديها، ويقوم بتنسيق تقاسم مكان التخزين، ويتصل بالسلطات العسكرية أو المدنية المحلية التي تمتلك مثل هذه الموارد من أجل الإسراع بنقلها إلى المنظمات الإنسانية.

ويعد مزودو الخدمات اللوجستية بالبلد المضيف بمثابة مجموعة أطراف هامة جداً يمكنها إما أن تسهل وإما أن تعرقل الكفاءة التشغيلية لعمليات الدعم اللوجستي الإنساني. ويمكن لبرنامج تفاوضي مشترك فقط أن يساعد المنظمات الإنسانية في ممارسة سلطتها التفاوضية الجماعية. وأثناء الأزمة الأفغانية شاركت الوكالات الإنسانية دون أن تدري في منافسة مدمرة بالمزايدة على أسعار النقل لضمان استخدام قدرة الشاحنات في حيرات. أدي ذلك إلى زيادة نسبتها ٣٠٠٪ في أسعار نقل الشحنات على مدار فترة ستة أشهر. وبعد إجراء دراسة فنية حول قطاع النقل الأفغاني، قدم مركز الأمم المتحدة اقتراحا بشأن أسعار النقل تستخدمه كافة الوكالات. وعن طريق التهديد بإحضار أسطول شاحنات تابع للأمم المتحدة في حالة عدم التوصل لاتفاق ونشر الأسعار المتفق عليها على موقعها بشبكة الإنترنت، تمكن من وضع نهاية لارتفاع الأسعار. وبوجه عام، تم توفير الملايين من دولارات المجتمع الإنساني.

الحاجة لإنهاء نزاع

تعد الاستجابة الإنسانية في بيئات عسكرية أمرا معقدا. وعادة ما تؤدي الهواجس الأمنية إلى الإجلاء المؤقت لأعضاء الفرق الإنسانية والتعتيم على عمليات الإغاثة طيلة وقت الأزمة. وتخلق العمليات في مثل هذه البيئات اعتماداً في التشغيل على البنية الأساسية للدول الحدودية. وعلى عكس بيئات الكوارث الطبيعية، ففي أثناء تدخلات عسكرية كثيرا ما يتولى الجيش السيطرة الفعلية على الخدمات والموارد العامة، والبنية الأساسية للنقل مثل المطارات، والمخازن، وممرات النقل التي تحتاجها المنظمات الإنسانية بنفس القدر. إن إنهاء النزاع بين الأنشطة الإنسانية والعسكرية التي تعتمد في التشغيل على بنية أساسية محدودة يستدعي بذل جهد منسق «مشروع». وكما كان الحال في كل من أفغانستان والعراق، كثيرا ما يضطلع مركز الأمم المتحدة بهذا الدور المتعلق بالتنسيق وإنهاء النزاع دعما للعمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

وفي بداية الأعمال القتالية في أفغانستان تم إغلاق المجال الجوي للبلاد الواقع تحت السيطرة الفعلية لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أمام العمليات الجوية الإنسانية. وبعد مفاوضات مكثفة مع قوات التحالف، قام المركز بإعداد ممرات للعمليات الجوية الإنسانية وزاد بنجاح من عدد نقاط الإنزال للشحنات الإنسانية في مطارات رئيسية عديدة في البلاد وبطريقة مماثلة في العراق فتح المركز، بعد انتهاء الحرب، المجال الجوي العراقي أمام العمليات الإنسانية.

مفهوم متطور

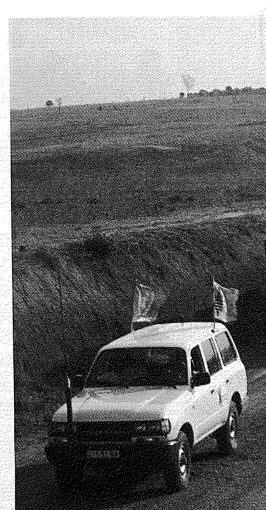
يحتاج المجتمع الإنساني إلى الاستجابة للبيئة التشغيلية للطوارئ الدينامية والتي تحتاج إلى جهد فائق بشكل متزايد عن طريق تطوير أشكال أكثر تخصصا ودقة في التوقيت للتنسيق فيما بين الوكالات. وقام المركز منذ إنشائه بتوفير هيكل دعم مؤقت للجهات الإنسانية التشغيلية في بيئات الطوارئ تلك التي تحتاج إلى تنسيق مكثف، وحشد للموارد اللوجستية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية مثل الاستجابة لفيضانات موزمبيق وبيئات الطوارئ المعقدة مثل أفغانستان والعراق. وقد ضمنت علاقية خدماتها مستوى مرتفعا من التعاون الطوعي من الوكالات المشاركة فيما يتعلق بالموظفين (الإعارات) وتقاسم المعلومات.

ومنذ نشره لأول مرة، اتسع الدور التنسيقي للمركز ليشمل أطرافا متعددة من بينهم مجتمع المانحين. على سبيل المثال، شرع المركز في تنفيذ عدد من مشروعات المسح للبنية الأساسية من أجل المساعدة في تطوير استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة من أجل إعادة التأهيل الحيوية لشبكة الطرق في أفغانستان. وبعد تقييم أحوال الطرق الأفغانية وطاقتها، ساعد المجتمع الإنساني في وضع مقترحات بشأن تمويل المانحين والائتلاف. ومن خلال تنظيم ندوات حول إعادة التأهيل، قام المركز بتسهيل التفاعل بين الأطراف وساعد في ترتيب الأولويات والإسراع بأعمال الإصلاح.

وقد أكدت التجربة الأخيرة لانتشارات مركز الأمم المتحدة الطبيعة النشطة والمرنة للمنشأة. وفي أفغانستان، قام المركز بدعم نشاطين هامين غير إنسانيين يحتاجان إلى تخطيط وتنفيذ لوجستي هائلين. ومع «اختفاء» الحكومة والمؤسسات ساهم المركز في عمليات الدعم اللوجستي لعملية اللوياجيرجا التي أدت إلى انتخاب الحكومة الأفغانية وممارسة تبديل العملة التي شملت جمع وإعدام ٤٠٠٠ طن متري من أوراق البنكنوت القديمة وتوزيع ٨٠٠ مليون ورقة من أوراق البنكنوت الجديدة.

استمر مفهوم المركز في التطور، مستجيبا لمطالب جديدة ومتعلما من التجربة. وهو يقوم بتطبيق الدروس المستفادة من كل أزمة. لقد تعامل مع مشكلة التأخير في صدور قرارات النشر، وهي نقطة تمت مواجهتها أثناء زلزال جوجارات في عام ٢٠٠١، من خلال بروتوكول التنشيط الذي تم التوصل إليه حديثا.[١] ولضمان توافر العدد الكافي من الموظفين الذين سيتم البدء بهم، عقد المركز جلسات تدريب لموظفي الدعم اللوجستي بالوكالات وإلى يومنا هذا عقد المركز جلستي تدريب لموظفي الدعم اللوجستي بالوكالات/المنظمات غير الحكومية، واحدة في برنديسي (سبتمبر ٢٠٠١)، والأخرى في كوبنهاجن (نوفمبر ٢٠٠٢). وتم الترتيب بشكل غير نهائي لعقد جلستين آخريتين في أواخر عام ٢٠٠٣ وأخيراً، وحتى يتمكن المركز من إدارة أنشطته لدي وصوله إلى الميدان، فقد اتخذ الإجراءات الضرورية للتأكد من توافر الحد الأدنى من المعدات من خلال إعداد صناديق أدوات وعدد قياسية تكون جاهزة للاستخدام.

لقد أصبح مركز الأمم المتحدة قادرا الآن على تقديم عدد من خدمات تنسيق الدعم اللوجستي من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة الاستجابة للحدث الطارئ، وكذلك تقييم الآليات الموجودة



قافلة للأمم المتحدة في أنجولا

لتنسيق الدعم اللوجستي فيما بين الوكالات لعمليات الطوارئ الجاري تنفيذها. وبينما يواصل المركز ترسيخ أقدامه، فإن التحديات الرئيسية التي تواجهه تتعلق بـ:

- التشخيص السليم للموقف اللوجستي لتحديد أفضل استجابة ملائمة للمركز، والتأكد من أن كافة الأطراف المشاركة تدرك بالكامل هذا الدور.
- العمل على تفادي الوقوع في فخ «التسيق من أجل التنسيق» والسعي الجاد لتوفير قيمة مضافة في جهد الاستجابة اللوجستي الشامل لطارئ معين.
- الحساسية تجاه القدرة الاستيعابية لموظفي الدعم اللوجستي للوكالات وتصميم الهياكل الخاصة بإدارة ونشر المعلومات طبقا لذلك. وفي هذا الصدد، يجب أن يعي المركز أنه في سياق الحدث الطارئ، فإن البيانات المتبادلة بين الوكالات تعد ناقصة، وإدارة المعلومات يندر أن يكون لها هيكل مرض. سوف يستمر التركيز على تطوير وأساليب وتكنولوجيات إدارة معلومات جديدة تدعم وظائف التخطيط للدعم اللوجستي.
- إعطاء الاهتمام المستحق لشرح دوره بوضوح لكافة الأطراف المشاركة على المستويين الميداني والقيادي (بسبب آلية الاستجابة للطوارئ الجديدة نسبيا للمركز فإن تفويضه لا يلقي فهما على نطاق واسع).
- بذل كل جهد ممكن، بعد الانتشار، للحصول على تغذية مستمرة من مستخدميه الأساسيين حول أكثر الخدمات ملاءمة، والمعلومات، والمساعدات التي يحتاجونها من المركز.

دافيد كاترود

رئيس إدارة الدعم اللوجستي ببرنامج الغذاء العالمي، ورئيس مكتب مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك في روما. (www.wfp.org & www.wfp.unjlc.org)

البريد الإلكتروني:

david.katruud@wfp.org

رامينا سامي

أستاذة أبحاث زائرة في كلية انسيد للأعمال، فاونتينبلو (www.insead.edu)، فرنسا.

البريد الإلكتروني:

ramina.Samii@insead.edu.

لوك فان وازنهوف

أستاذ كرسي مادة التصنيع في انسيد.

البريد الإلكتروني:

luk.van.wassenhove@insead.edu

١ يقوم بروتوكول التنشيط مبادئ توجيهية لعملية التشاور بين الوكالات بما يؤدي إلى تنشيط مركز مشترك للدعم اللوجستي (ما إذا كان ذلك مطلوباً، حجمه، فترة تشغيله، الموارد المطلوبة، إجراءات التعبئة إلخ). المزيد من المعلومات حول المبادئ التوجيهية متاح في: www.unjlc.org/home/core/download/unjlc.concept%20_18_feb.2003_Annex D_Activation.pdf

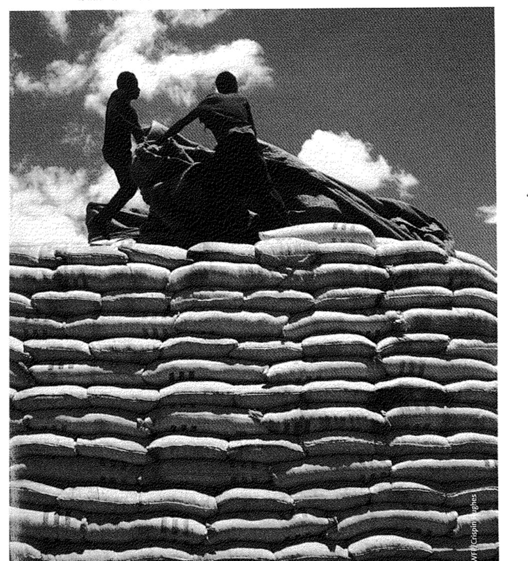
يستند هذا المقال والمقال الذي يليه حول الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى دراسات الحالة التالية التي أجرتها كلية انسيد.

بواسطة رامينا سامي ولوك فان وازنهوف

- مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: نشوء برنامج لتسيق الإغاثة الإنسانية، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣/٢ - ٥٠٩٣.
- مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: «أزمة أفغنستان»، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣/٢ - ٥٠٩٢.
  www.fritzinstitute.org/images/Flpdfs/UNJLC%20 afghouistan.pdf.
- «اللوجستيات: نقل بذور مستقبل أكثر إشراقاً (العام الثاني لمركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك في أفغانستان)»، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣.

بواسطة آر. سامي، ل.ن.فان وازنهوف، ك.كومار وبكيرا-فرنانديز:

- «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: مدير إدارة الكوارث. زلزال جوجارات»، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٢/٦ - ٥٠٣٢.
- «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - مدير إدارة الكوارث. الاستعداد لكوارث الغد»، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٢/٦ - ٥٠٣٩.



الدور المركزي لإدارة سلسلة الإمداد في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بقلم: برنار كوميلييه، رامينا سامي، لوك فان وازنهوف

كان زلزال جوجارات حداً فاصلاً بالنسبة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبتحديد أكبر لإدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد به. لقد كانت هذه المرة الأولى التي تجمعت فيها أدوات وآليات وممارسات الاستعداد بالاتحاد والتي تم تطويرها لإدارة سلاسل إمدادات طوارئ بشكل أفضل.

أتاح صندوق الطوارئ للإغاثة من الكوارث بدء عمليات بصورة سريعة. وقد ساعد وصول فريق تنسيق وتقييم ميداني بعد ٤٨ ساعة من الكارثة في التعرف على متطلبات الإغاثة ووضع خطط لحشد الموارد. كما أتاح النشر السريع لوحدات الاستجابة للطوارئ انطلاق أنشطة الإغاثة سريعاً. وقد ساعد جدول تعبئة الإغاثة[1] ونظام تعقب السلع في حشد وتنظيم وتنسيق وصول إمدادات الإغاثة. وقد ساعد ذلك، إضافة إلى ميثاق سلوك الاتحاد، في تقييد وصول سلع وبضائع غير مطلوبة. وأخيراً، كان لاتفاقيات الإطار المبرمة مع الموردين الأساسيين دور في ضمان جودة مواد الإغاثة وإرسالها الضروري بأسعار تنافسية. وبعد ثلاثة أيام من زلزال جوجارات، كانت خطة الاستجابة التي وضعها الاتحاد قد انطلقت بقوة. وفي الأيام الثلاثين التالية، قامت إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد في الاتحاد بتنظيم إرسال ٢٢٥ ألف بطانية، و٢٤ ألف خيمة، و١٢٠ ألف مشمع بلاستيك إضافة إلى مواد إغاثة أخرى لنحو ٣٠٠ ألف شخص بواسطة ٤٥ طائرة تشارتر.

ما الذي كان وراء هذا المستوى من الاستجابة والتنسيق، الذي لم يكن بالإمكان تصوره قبل ذلك بخمسة أعوام فقط؟ قبل أي شئ واجه الاتحاد صعوبات كبيرة في الاستجابة لإعصار ميتش الذي ضرب عدداً من دول أمريكا الوسطي في أواخر عام ١٩٩٨. وخلال ذلك الطارئ، فشل الاتحاد في تنسيق إسهامات الإغاثة من الجمعيات الوطنية المتبرعة؛ ووصل فريقه الفني ومندوبو الإغاثة التابعون له إلى موقع الكارثة في وقت متأخر جداً؛ وتم تجهيز معداته المتخصصة في اللحظة الأخيرة فقط؛ واحتاجت تعبئة الإمدادات الأساسية وتوزيعها على السكان عدة أسابيع.

وكان الدرس الأساسي الذي تعلمه الاتحاد من إعصار ميتش هو الحاجة للعمل بجدية خلال الكوارث، ولكن بجدية أكبر في فترة ما بين الكوارث. وقد تم الاتفاق على أنه ينبغي التحكم في عنصرين من عناصر إدارة الكارثة قبل وصول السلع الملائمة إلى المكان الملائم في الوقت الملائم ألا وهما الاستعداد للكارثة والاستجابة للكارثة. وكان الدور الرئيسي الذي قامت به إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد هو الذي صنع الفارق خلال زلزال جوجارات. وقامت الإدارة بزيادة درجة الاستعداد لسلسلة الإمداد وهو شرط مسبق من أجل تخطيط وتنفيذ متزامنين ومؤثرين.

إدارة سلسلة الإمداد: تحسينات

١- الهيكل التنظيمي:

ركزت أنشطة وحدة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بالاتحاد بشكل تقليدي على وظيفة الشراء. وعلى الرغم من ذلك، وعلى مدار الأعوام الأخيرة اتسع دور الوحدة ليشمل كافة أنشطة سلسلة الإمداد ذات الصلة من التخطيط وإدارة المخازن إلى التدريب وإعداد التقارير. وفي عام ٢٠٠٠ شهد الاتحاد عملية إعادة هيكلة كبرى أدت إلى فصل واضح بين برامج التنمية القائمة وإدارة وتنسيق الكوارث. وخلال إعادة الهيكلة هذه، تم الاعتراف رسميا بالدور المعزز للدعم اللوجستي وتم رفع الوحدة إلى مستوى إدارة. وركزت التحسينات التي أدخلت خلال هذه الفترة على الاستعداد للتشغيل والعمليات وتوحيد كافة العمليات والأنشطة بما في ذلك إجراءات تدبير الاحتياجات.

وقد ساعدت جهود وتوحيد المعايير التي قام بها الاتحاد، واتفاقات الأطر، وميثاق السلوك، والنظام الأساسي لتعقب البضائع في الإسراع بتعبئة وإرسال إمدادات الإغاثة خلال زلزال جوجارات. وقد ساعدت أيضا اتفاقات الأطر مع الموردين الدوليين والمحليين لإمدادات إغاثة أساسية مثل البطاطين والمشمعات البلاستيك في تسهيل عملية تدبير الاحتياجات. وتحدد هذه الاتفاقات سعر وجودة وشروط إرسال السلعة؛ بالإضافة إلى أنها تلزم الموردين بتخزين مستوى معين من المخزون في مخازنهم.

٢- البضائع غير المطلوبة:

ينظم ميثاق سلوك[2] الاتحاد التبرعات النقدية والعينية للقطاع الخاص. وبتحديده معايير تشمل المسائل الأخلاقية والتشغيلية فإن الاتحاد يحتفظ لنفسه بحق رفض تبرعات معينة ومن ثم يتفادى الزج بسلع وبضائع عبر شبكته. و يساعد نظام تعقب البضائع لإدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد والذي أنشئ حديثا في احتواء وصول بضائع غير مطلوبة. ويمكّن النظام، الذي لا يزال يجرى تنقيحه، مقر الاتحاد وكذلك العاملين في الميدان من أن يراقبوا، في الوقت الفعلي، من يرسل أي بضائع، وبأي وسيلة، وأين، ومتي.

ومقارنة بزلزال بنجلاديش الذي وقع منذ نحو عشرة أعوام، أتاح هذا النظام إدخال تحسين مؤثر. وخلال الأزمة السابقة، تم إنفاق كم هائل من الوقت والطاقة على إدارة السلع غير المطلوبة والتخلص منها والتي كانت تمثل ٩٥٪ من كافة السلع التي تم تلقيها. وفي حالة جوجارات، وقفت نسبة السلع غير المطلوبة عند ٥٪. كما أن النظام أتاح للاتحاد تزويد المانحين بمعلومات موثوق بها حول حالة السلع

المطلوبة، وتلك التي تمت تعبئتها، وتلك الموجودة في الموقع.

٣- وحدات استجابة للمواقف الطارئة:

الشيء الذي حقق نجاحاً بوجه خاص أثناء زلزال جوجارات هو نشر وحدات استجابة للمواقف الطارئة مزودة بمعدات وأفراد متخصصين تم إنشاؤه حديثا. وتوجد أربعة أنواع عامة من هذه الوحدات تتعلق بالدعم اللوجستي، والرعاية الصحية، والاتصالات، والمياه والصرف الصحي. وقد طلبت إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد ستا من هذه الوحدات لاستخدامها في أزمة جوجارات: ثلاث في مجال الرعاية الصحية (مستشفي إحالة، وحدة طوارئ، ورعاية صحية أساسية)، وواحدة للدعم اللوجستي، وخامسة للاتصالات، وسادسة للمياه والصرف الصحي. وفي غضون أيام من وقوع زلزال جوجارات تم نشر مستشفي إحالة مشترك يضم ٣١٠ أسرّة، ووحدة رعاية صحية أساسية، وعيادة طوارئ، وأكثر من مائة متخصص. وقامت وحدة المياه والصرف الصحي بتقديم الدعم لهذه الوحدات. وأقامت وحدة اتصالات بدأت عملها في غضون ثلاثة أيام من وقوع الزلزال قناة اتصال بين كافة الوحدات المشاركة.

وتعتبر وحدة الدعم اللوجستي التي تمارس عادة نشاطها قبل وصول الوحدات الأخرى وإمدادات الإغاثة مفيدة في بناء بيئة التشغيل الملائمة حول أنشطة الإغاثة. واستنادا إلى جدول تعبئة مواد الإغاثة وأموال البنية الأساسية المحلية، تقوم وحدة الاستجابة للمواقف الطارئة بتقييم الحاجة إلى مخازن الخيام المطلوبة وحجمها وعددها، وتحديد أفضل موقع للبناء. وهي تحصل على موافقة خاصة (إعفاء ضريبي للسلع المستوردة) قبل تخليص البضائع عبر الجمارك، وتقوم بالترتيب لنقل البضائع (الشاحنات، الوقود، السائقين، التأمين، إلخ. إلى المخازن.

دعم إدارة سلسلة الإمداد

وجدت هذه التطورات داخل إدارة سلسلة الإمداد بالاتحاد دعما من التحسينات في درجة استعداده فيما يتعلق بالموارد البشرية، وإدارة المعرفة، والماليات.

١- الموارد البشرية

أتاح تحسن مستوى الاستعداد البشري للاتحاد الاستجابة بشكل فوري لزلزال جوجارات. وقام الاتحاد بتطورات قدرته الخاصة، بالتقييم والتنسيق الميدانيين عبر إنشاء، فريق تقييم وتنسيق ميداني يتألف من مديري كوارث أصحاب خبرة من الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مدربين على مجالات محددة مثل الإغاثة، الدعم اللوجستي، الصحة، التغذية، الصحة العامة، علم الأوبئة، المياه والصرف الصحي، المالية والإدارة. ويتم تمثيل إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد في هذا الفريق بخبير في الدعم اللوجستي.

ويمكن نشر فريق التقييم والتنسيق في غضون ١٢-٢٤ ساعة حتى ستة أسابيع في أي مكان بالعالم. والتفويض الممنوح له هو إجراء تقييم ميداني سريع فور وقوع كارثة، وتقديم توصيات، وتنشيط عملية إغاثة ملائمة، والتأكد من وجود تنسيق مع عشرات الجهات. وقبل إنشاء الفريق، اعتادت كل جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدول المانحة والمضيفة إرسال فرق التقييم الخاصة بها، مما كان ينطوي على تكلفة وانعكاسات واضحة على التنسيق. ومن أجل تشكيل مجموعة أساسية من المتخصصين والحفاظ عليها تضم نحو مائتي خبير يمكن اختيار أعضاء فرق التقييم من بينهم، يجري الاتحاد دورات تدريبية لهذه الفرق في جميع إنحاء العالم. وتهدف هذه الدورات إلى نقل المعرفة الخاصة بمنهجية عمل ثابتة وبناء روح الفريق ومجموعة مشتركة من الخبرات. ويدعم التدريب على الوظيفة هذه البرامج التدريبية.

٢- إدارة المعرفة

يعكف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الوقت الحالي على وضع نظام معلومات لإدارة الكوارث للتأكد من كسب المعرفة الموجودة لدي الاتحاد وشبكته من الجمعيات الوطنية، وتقنينها، وإتاحة حرية الوصول إليها من قبل كافة العاملين. وفي حالة حدوث كارثة، يحتاج الاتحاد إلى جمع ونشر معلومات عن جغرافية، ومناخ، وسكان، والعادات الغذائية، والأحوال والعادات المعيشية، والبنية الأساسية، والرسوم والقواعد الجمركية المعمول بها في المنطقة المتضررة. ومن بين وظائف نظام المعلومات تحديد وإقامة صلات بمواقع الإنترنت ذات الصلة التي تتضمن مثل هذا النوع من المعلومات الأساسية. وفور وقوع زلزال جوجارات مباشرة، أطلع الاتحاد باستخدام نظام المعلومات لديه على عدد من مواقع الإنترنت التي تتضمن معلومات ذات صلة عن المنطقة كي يتمكن من تقدير حجم السكان المتضررين.

٣- المالية

يعد صندوق الطوارئ للإغاثة من الكوارث واحدا من أقدم الأدوات المتاحة لدي الاتحاد. ويتم الاتصال بالصندوق فور وقوع كارثة وقبل توجيه نداء محدد بشأن كارثة. ويقدم الصندوق بذرة الأموال اللازمة لبدء استجابة سريعة على الأرض: مثل نشر أعضاء فرق التقييم في الموقع، ودفع مقدم شراء إمدادات أولية ونشر وحدات استجابة للطوارئ. وأتاح الصندوق للاتحاد أن يكون أول منظمة إنسانية تصل إلى جوجارات وتنشط سلسلة إمدادات الطوارئ الخاصة بها. وكان لذلك بدوره تأثير مباشر على قدرته على حشد الموارد وامتداد نطاق استجابته.

تحديات باقية

من أجل تحسين مستوى استعداد سلسلة الإمداد ووقت الاستجابة بصورة أكبر، قامت إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بالاتحاد بتنفيذ نظام تخطيط ومتابعة للدعم اللوجستي الإنساني يخلو من الوسطاء بالتعاون مع معهد فريتز يشمل كتالوجا آليا وموحدا لستة آلاف بند. وسوف تسمح هذه التحسينات معا بقدر أكبر من التنسيق في عملية إغاثة بين عمليات الدعم اللوجستي والمالي، وتكنولوجيا المعلومات، وإعداد التقارير للمانحين.

وعلى الرغم من ذلك، وكبقية منظمات الإغاثة الأخرى، فإن الاتحاد لا يزال يواجه تحديات في مجالات عديدة من بينها الحصول على أموال من أجل الاستعداد للكوارث وبناء القدرة، وتحديد أفضل الهياكل للتنسيق بين المقر والميدان، وتحديد دور الأمانة بشكل واضح بالنسبة لأدوار الجمعيات الوطنية.

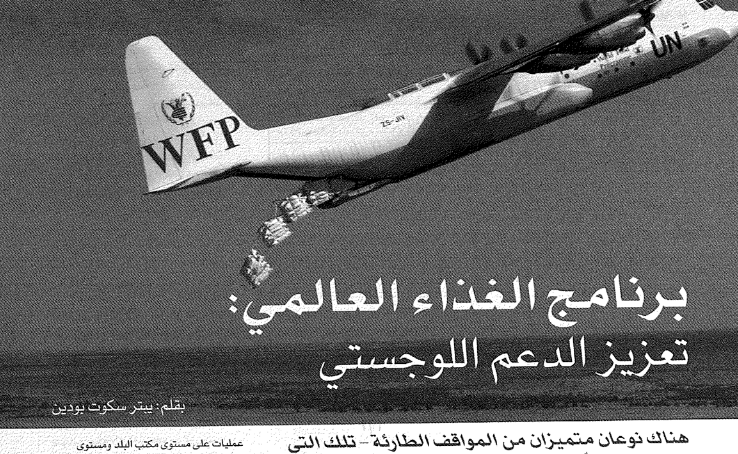
برنار كوميلييه
مدير إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف. (www.ifrc.org)
البريد الإلكتروني:
bernard.chomilier@ifrc.org

رامينا سامي
أستاذة أبحاث زائرة في كلية انسيد للأعمال، فاونتينبلو، فرنسا
البريد الإلكتروني:
ramina.samii@insead.edu

لوك فان وازنهوف
أستاذ كرسي مادة التصنيع في انسيد
البريد الإلكتروني:
luk.van-wassenhove@insead.edu

١ جدول تعبئة مواد الإغاثة هو عبارة عن قائمة بنود وكمياتها يعتقد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنها مطلوبة لتلبية احتياجات موقف طارئ. ويقوم الاتحاد بإعداد وتوزيع هذا الجدول بين جمعياته الوطنية من أجل جمع التبرعات و/أو الإسهامات العينية. ويساعد الجدول في التقليل إلى أدنى حد من السلع غير المطلوبة، وفيما تلزم الجمعيات الوطنية نفسها بتوفير بند من البنود يتم تحديث الجدول وتوزيعه على الجميع.

٢ انظر www.ifrc.org/publicat/conduct



WFP/Jim Holmes

برنامج الغذاء العالمي: تعزيز الدعم اللوجستي

بقلم: بيتر سكوت بودين

هناك نوعان متميزان من المواقف الطارئة – تلك التي تكون مستعداً لها، وتلك التي لا تكون مستعداً لها.

في الوقت الذي تقوم فيه فرق الاستجابة بتقييم الأنباء والأحداث التي تنتشر تدريجياً، يتعين على الوكالات الإنسانية التخطيط للطوارئ في نطاق غير عادي من المواقع الجغرافية وبيئات العمليات. وكثيراً ما يكون المخططون الذين يركزون على تحديات الدعم اللوجستي في وضع أفضل يمكنهم من تقديم مساعدة فعالة.

وقد أصبح برنامج الغذاء العالمي الذي توجد له عمليات في أكثر من ثمانين دولة وأحد من أكبر مقدمي المساعدات لكل من اللاجئين والنازحين الداخليين. ومع الاعتراف بعدم وجود تعريف عام للدعم اللوجستي، فإن تعزيز هذا الدعم يعني توفير موارد إضافية لمواجهة متطلبات العمليات. وعلى مدار السنين قام البرنامج بوضع إجراءات للاستعداد والاستجابة على حد سواء من أجل دعم وتعزيز عملياته.

فريق الدعم اللوجستي المعزز من أجل الطوارئ

على مدار الأعوام الثمانية الماضية، أنشأ برنامج الغذاء العالمي وحدة متخصصة لتعزيز عملياته الميدانية بكم متنوع من خدمات الدعم. وقد عهد إلى فريق الدعم اللوجستي المعزز[1] بالتحديد مهمة التعامل مع موضوع الاستعداد اللوجستي وكذلك توفير دعم عملياتي رئيسي خلال الطوارئ. ويشتمل هذا على وضع تقييمات لقدرة الدعم اللوجستي، ومعدات الاستجابة السريعة، والترتيبات البديلة، ودليل التعاون المدني العسكري، والتعاون فيما بين الوكالات على أساس مفهوم مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك[2].

ويقوم فريق الدعم اللوجستي المعزز بتقوية الأنشطة اللوجستية لبرنامج الغذاء العالمي من خلال العمل بشكل وثيق مع موظفي الدعم اللوجستي الميدانيين، ومسئولي البرامج، والموارد. والاتصالات، وتدبير الاحتياجات لتطبيق القدرات الجاهزة، ووضع خطط التشغيل، وإذا لزم الأمر تصميم مشروعات تدخل خاصة. ويهدف فريق الدعم اللوجستي المعزز إلى توفير عدد من خدمات الطوارئ السريعة والفعالة لدعم العمليات الميدانية لبرنامج الغذاء العالمي، بصفة أساسية من خلال زيادة موفورية الموارد. كما أنه مسئول عن إدارة عمليات مستودع الاستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في برنديسي بإيطاليا. وتستخدم كل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هذه المنشأة لتخزين إمدادات البرامج المتوافرة للتوزيع الفوري على المستفيدين ومعدات دعم العمليات للوكالات والمنظمات غير الحكومية المستجيبة.

وكثيراً ما يحتاج برنامج الغذاء العالمي إلى إقامة بنيته الأساسية الخاصة به لخدمة العمليات الميدانية بما في ذلك المكاتب، والمخازن، وكافة المعدات من أجل نظام سلسلة إمدادات. وفي مثل هذه الظروف، يمكن لمكتب البلد أن يدعم عمليته بالاستفادة من الاحتياجات المخزنة في مستودع الاستجابة الإنسانية ويمكنه إقامة بنية أساسية لتنفيذ عمليات على مستوى مكتب البلد ومستوى المكاتب الفرعية على حد سواء. وتكون المباني السابقة التجهيز متراصة بشكل مسطح ومطوقة بأسلاك سلفاً وتأتي مع المعدات المكتبية ومقار النوم. وتستطيع طائرة نقل من طراز هرقل سي ١٣٠ نقل حوالي ست من هذه الحزم، وبينما يكون من المفضل تواجد رافعة مشعبة في الموقع فإنها لا تعد ضرورية.

بالإضافة لذلك، أصبح برنامج الغذاء العالمي الآن وحدة دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة به التي يطلق عليها اسم «فريق دعم تكنولوجيا المعلومات وطوارئ الاتصالات السريع». وإلى جانب عمله لحساب البرنامج، فإن الفريق يقوم بدور متزايد في توفير الاتصالات الآمنة فيما بين الوكالات. ويشتمل النشر الأخير للمعدات على ذلك الذي تم أثناء مواقف طارئة ذات نطاق كبير في أفغانستان والعراق. وفي الأعوام الثلاثة الماضية، قام البرنامج بعمل مكثف لتقوية استعداده وقدرته اللوجستية. وكان الهدف العام هو تحسين تسهيلات الاستجابة السريعة حتى يتسنى إرسال الأغذية في الوقت المناسب في كل من مواقف الطوارئ المفاجئة والناشئة ببطء.

التعزيز من خلال المشاركة

لتكميل استجابته للطوارئ، أبرم برنامج الغذاء العالمي اتفاقيات على مرور الأعوام مع منظمات شريكة «جاهزة» – منظمات يمكن أن يستدعيها لضمان توافر قدرة إضافية في مناطق رئيسية قابلة للتأثر. وقد تم تحديث هذه الاتفاقيات بهدف تنظيم الأساليب والإجراءات التي سيتم

إتباعها في كل مرة يتم فيها نشر شركاء جاهزين. وأصبح هذا يرتبط بصورة متزايدة بقضايا مثل تأمين والتزامات مخاطر الحرب/التعويضات والمسئوليات المرتبطة بذلك.

ويمكن تصنيف الشركاء الجاهزين إلى ثلاث فئات: كيانات حكومية، ومنظمات غير حكومية، ومانحين من القطاع الخاص. وقد يقوم هؤلاء الشركاء بتوفير خبراء و/أو نشر خدمات تتكون من موظفين ومعدات على حد سواء. وفيما يلي جدول يوضح بعض الخدمات التي تم نشرها منذ عام ١٩٩٩.

وبينما ركزت معظم الاتفاقيات على الخبرة في مجال الدعم اللوجستي، فإن بعض الشركاء الجاهزين كان لديهم أيضا أفراد أصحاب خبرة في مهارات أخرى مثل تقييم الاحتياجات، الأمن الغذائي، التغذية، الوعي الأمني، وإزالة الألغام. وبمقدور برنامج الغذاء العالمي نشر مثل هذه الموارد سريعاً، بعد أن قام بتطوير إجراءات نشر معيارية مع شركائه. والأهم من ذلك، أقام البرنامج علاقات ثقة وتفاهم متبادل. ويعد التدريب عنصرا هاما في هذا النجاح، إضافة إلى التقييمات المشتركة لأعمال النشر السابقة.

وبسبب تنوع المجالات وتعقد البيئات التي يستدعي البرنامج للتدخل فيها، فإن كثيرا ما يطلب من فرق التدخل اللوجستي المعزز للطوارئ تطوير الوسائل الملائمة لمساندة التفويض العملياتي الأساسي الممنوح للبرنامج من خلال شراكات تعاونية. وعلى سبيل المثال، قدمت المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام مشورة خبراء ومساعدة فنية للبرنامج. وقامت المؤسسة بتوعية العاملين بأخطار الألغام (نظريا وفي شكل تدريبات عملية) وأوضحت التأثير الذي يمكن أن يكون لهذا الوعي على عمليات البرنامج. ولعب هذا الجهد، بالتنسيق مع هيئة إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة، دورا هاما في تأمين ممرات النقل وكذلك تامين المكاتب والمخازن للبرنامج خلال الأشهر الأولى من عملية العراق في عام ٢٠٠٣.

وخلال الطارئ الأفغاني ٢٠٠١-٢٠٠٢، ساهم فريق لتسلق الجبال والتحكم في الانهيارات الجليدية من منظمة كير كندا في الجهود الكبيرة التي بذلت للإبقاء على نفق سالانج مفتوحا. وحال هذا الفريق دون أن تسد الانهيارات الجليدية طرق الإمداد المؤدية إلى المناطق النائية في أفغانستان. ومثل هذه التدخلات مكنت البرنامج والوكالات الإنسانية الأخرى من نقل إمدادات حيوية إلى أولئك الذين تقطعت بهم السبل بسبب النزاع. وكان من بين النتائج الإيجابية الإضافية تحفيز إعادة تنشيط الاقتصاد من خلال فتح طرق للنقل وتنقل الأشخاص الذين شردتهم أعوام من الحرب.

دعم جاهز لعمليات برنامج الغذاء العالمي ١٩٩٩-٢٠٠٣	بلد/منطقة (القائمة غير شاملة)
قاعدة أساسية (مكاتب إدارية، أماكن معيشة)	أفغانستان، كوسوفو، تيمور الشرقية، موزمبيق، العراق
فرق اتصالات	البلقان، تيمور الشرقية، العراق
مخبز متنقل	ألبانيا، كوسوفو
فرق زوارق	موزمبيق
وحدة سيطرة على الانهيار الجليدي	أفغانستان
فرق تدريب على NBC[3]	العراق، الإمارات، قبرص، الكويت
فرق إزالة ألغام	أفغانستان، أثيوبيا، العراق، سريلانكا، السودان
أساطيل شاحنات	أفغانستان، البلقان، الأراضي الفلسطينية، أرتيريا، زامبيا، ملاوي، ليسوتو
فرق إعادة تأهيل طرق وجسور	أنجولا، أفغانستان، سيراليون، تركمانستان

وتشمل الأمثلة الأخرى:

- نشر زوارق إنقاذ في موزمبيق للمساعدة في جهود الإغاثة الغذائية.
- نشر فرق قوافل دولية تابعة لوكالة خدمات الإنقاذ السويدية في كوسوفو، وأفغانستان، والأراضي الفلسطينية.
- نشر فرق دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من المجلس الدانمركي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين) في معظم المناطق، والعمل بشكل وثيق مع فرق دعم تكنولوجيا المعلومات السريعة والاتصالات التابعة للبرنامج وهو ما يتم له التنسيق في دبي.
- خبراء العمليات الجوية الذين وفرتهم وزارة التمية الدولية البريطانية.
- نشر موظفي دعم لوجستي من ريد أستراليا في العراق.
- نشر مهندسين من وكالة المساعدة الإنسانية السويسرية من أجل إعادة تأهيل الطرق والبنية الأساسية.
- نشر خبراء من شركة تي بي جي للمساعدة في الدعم الجوي للعمليات في جنوب السودان.

شركاء القطاع الخاص

لمواجهة تحدي ظهور عمليات تجارية جديدة، بادر برنامج الغذاء العالمي ببناء علاقات مع القطاع الخاص. واشتمل ذلك على بحث الوسائل التي يمكن للقطاع الخاص من خلالها مساعدة البرنامج في مواجهة تحدي إطعام اناس في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أنه ليست كل المؤسسات تعد نموذجا للممارسة الفعالة، فإن البرنامج يتلقى دعما من منظمات مثل تي بي جي (شركة البريد الدولي السريع والخدمات اللوجستية التي تتخذ من هولندا مقرا لها (التي كانت تعرف في السابق بـ تي أن تي بوست جروب).[4]

وقامت شركة تي بي جي، من خلال قسم الدعم اللوجستي بها، بداية بتحديد ثلاث مجالات قصيرة المدى للدعم اللوجستي يمكن أن تدعم البرنامج فيها. ثمة حاجة لزيادة حجم مخزن مستودع الاستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة (الذي سيضم وكالات أخرى قريبا) بشكل كبير. وسوف تقوم الشركة بدعم توسعته وتحليل فعاليته وكفاءته من أجل تحديد أنسب تصميم وأقصى موفورية مخزون. كما أن الشركة تدرس عددا من المشروعات الأصغر، من بينها تقييم نظم إدارة المخازن، وتقييم البنية الأساسية العالمية للمخازن، وتحديد مؤشرات أداء الدعم اللوجستي الرئيسية.

كذلك لعبت شركة تي بي جي دورا مساندا هاما في عملية طارئ جنوبي أفريقيا، وفي عملية العراق الأكثر حداثة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقة ليست فقط حول نقل الإمدادات بين «أ وب»، وربما يكون الأكثر أهمية هي أنها حول إقامة صلات وفهم أفضل بين الخبراء التجاريين وخبراء القطاع العام، وحول تبادل الأفكار والممارسات والمفاهيم التجارية الجديدة. وكانت شركة أريكسون واحدة من بين أولى شركات القطاع الخاص التي قدمت دعما لزيادة القدرة بنشرها فريق اتصالات في أفغانستان قام بتوفير أجهزة اتصال نقالة ليس لبرنامج الغذاء العالمي فحسب وإنما أيضا لوكالات إغاثة طوارئ أخرى عاملة هناك.

واستنادا إلى نجاح نموذج مستودع الاستجابة الإنسانية، يقوم البرنامج حاليا بتطوير مفهوم «رباعي الزوايا» بالتعاون مع شركة تي بي جي. وسوف يشمل هذا المفهوم إقامة مستودعات

استجابة استراتيجية لتغطية جهات العالم الأربع. وستقوم المراكز بتوفير قدرة تخزين، والعمل كمناطق انطلاق للاستجابة. ولا يشمل هذا المفهوم بالضرورة مخزونا احتياطيا كبيرا؛ وسيكون معظم المخزون «فعليا» – على أن يكون التركيز على قدرة التدبير السريع للاحتياجات المحلية. كما اتفق البرنامج والمفوضية العليا لشئون اللاجئين على تقاسم الاستفادة من الاتفاقيات طويلة الأجل التي تبرمها كل وكالة مع الموردين، مما يزيد من قدرات تدبير الاحتياجات. ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من كل من القطاعين التجاري والعام، كما أنه على اتصال وثيق مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة اليونيسيف اللذين يقومان بتطوير وحدات واستراتيجيات مماثلة.

دروس مستفادة

أبرزت ردود الفعل الأخيرة الصادرة عن الشركاء الجاهزين (في عملية أفغانستان) والمناقشات الداخلية عددا من القضايا يتعين على البرنامج التعامل معها.

- بالنسبة للشركاء الجاهزين الجدد يجب أن يقدم البرنامج خطوطا عريضة شاملة أكثر وضوحا وشفافية عن العمليات. وفي حدث طارئ على نطاق كبير، يجب أن تصل المعلومات بسرعة إلى الشركاء. وفي الماضي، قام البرنامج بتوفير أدوات تدريب عامة معقدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن أدوات التعلم يجب أن تكون بسيطة ومقصورة على العملية.
- يقوم البرنامج – كبقية الوكالات الأخرى – بنشر موظفين/شركاء في مناطق غير آمنة بدرجة متزايدة ومع ذلك فإن لديه عددا قليلاً من خبراء الطب والأمان لدعم أولئك الذين يتم نشرهم. هناك حاجة لمعالجة هذه النقطة.
- يجب تعزيز قدرة البرنامج على الاستفادة من الدروس من العمليات الميدانية. وتجرى القوات المسلحة تدريبات قاسية على الدروس المستفادة، ويمكن للبرنامج التعلم من هذه الطريقة.
- يمكن للبرنامج أن يتعلم الكثير من القطاع التجاري فيما يتعلق بنقل المعرفة.
- طلب مانحو البرنامج مؤخرا تنسيقا أكبر بخصوص العمليات. واستجاب البرنامج لذلك بتكوين خلية متخصصين من شركائه الجاهزين أثبتت أنها مفيدة للغاية. وفي العراق، جاء ثلث موظفي الطوارئ الذين تم نشرهم لدعم عملية برنامج الغذاء العالمي من بين الشركاء الجاهزين الخمسة عشر. وبدون معرفة مفصلة عن قدراتهم، فإن هذا لم يكن ممكنا. وبينما يواصل البرنامج معالجة هذه المسألة، فإنه يوجه نفس السؤال إلى المانحين – التنسيق مطلوب على كلا الجانبين.

استمرار التحديات

- **التخطيط المتكامل:** يعد التخطيط للحوادث الطارئة ناجحا عندما يكون التزاما متكاملا لتحديد الثغرات والاحتياجات في عملية سلسلة الإمدادات. إن بناء علاقات مع الشركاء يحتاج إلى استثمار – في الوقت والمال. ويجب أن يتم هذا من خلال أطر وإجراءات واضحة. إن الاستجابة السريعة تحتاج إلى الثقة، خاصة عندما يمثل الأمن قضية.
- **بناء القدرة:** يتحاشى برنامج الغذاء العالمي جلب أرصدة نقل «خارجية» إلى منطقة من المناطق تتوافر بها قدرة محلية. وهناك جهود متزايدة تبذل لدعم استمرار هذه القدرة، وعندما تقترب العملية من نهايتها فإنه يتم تنفيذ «استراتيجيات انتقال» لدعم نقل المعرفة والمهارات إلى تلك المنظمات والكيانات التي ستبقى في المنطقة. وهناك حاجة لبذل الكثير من الجهد. ويتمثل التحدي الرئيسي التالي أمام المنظمات غير الحكومية والوكالات «الشمالية» على حد سواء في مد نطاق شبكتها والاستثمار في بناء هياكل مرنة داخل المناطق. وكثيرا ما يتم تحويل مسار موارد، بتكلفة عالية، وهي في منتصف الطريق حول العالم لتوفير إمدادات عاجلة. يجب توجيه أسئلة حول فائدة مثل هذه الاستجابات الاستراتيجية من حيث التكاليف، ويجب أن يقدم المانحون أيضاً «تبريرهم» لمثل هذا النشر. إن تعزيز الدعم اللوجستي يجب أن يحقق أقصى استفادة من وراء مفهوم «استثمار صغير، مكسب كبير»، وأن يتم بذل أقصى جهد في الإمكان لتطوير قدرات إقليمية. وتستطيع مثل هذه العلاقات أن تدر فوائد على المانحين عن طريق الاستخدام الكفء لمواردهم، ويمكنها أيضاً إقامة صلات مع وبين الدول الجنوبية.
- **القطاع العام في مواجهة القطاع التجاري:** سيتعين على الوكالات، في بداية كل علاقة، أن تحرص على الاتفاق على ممارسات أخلاقية وتوضيح أي مجال من مجالات عملها يحتاج إلى دعم/مشاركة وأيها لا يحتاج لذلك. ويجب إدراك أنه سيكون لكل من المنظمات التجارية ووكالات الإغاثة برامج عملها الخاصة ومتطلبات المساءلة الخاصة بها. وعلى الرغم من أنها قد لا تشترك في مجالات التزام تجاه الاحتياجات الإنسانية فإن المبادئ التجارية في مقابل المبادئ الإنسانية تحتاج إلى دراسة متأنية. وثمة حاجة لإقناع موظفي الإغاثة بأن الممارسات التجارية يمكن أن تكون مفيدة. كيف يمكننا تشجيع الشخص «التقليدي» على التكيف مع تكنولوجيا طرق جديدة؟

في داخل المجتمع الإنساني، كما في داخل مجتمع الشركات، ربما يقوم «الدعم اللوجستي» بإعادة تعريف نفسه. وقد تسهم إدارة سلسلة الإمدادات ذات البيانات المادية – حول ما هو متوافر أو غير متوافر – في تحسين تخصيص البرامج، وبدورها في تحقيق أقصى منفعة للمستفيدين. وبنفس القدر من التشابه، فإن تطوير منهج متكامل يساعد في سد الثغرات داخل وبين المنظمات.

بيتر سكوت بودين
رئيس فريق تدخل الدعم اللوجستي المعزز للطوارئ التابع لبرنامج الغذاء العالمي
www.wfp.org/operations/logistics/contingency-planning.html البريد الإلكتروني: Peter.Scott-Bowden@wfp.org

١ تم إنشاء فريق تدخل الدعم اللوجستي المعزز للطوارئ في عام ١٩٩٥ بواسطة راميرزو لوبيز داسيلفا (المنسق الإنساني الحالي للأمم المتحدة في العراق)، وديفيد كاترود، منسق مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك.
٢ انظر المقال حول مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك، ص ١١.
٣ تدريبات الوقاية من الحرب النووية، والبيولوجية، والكيماوية.
٤ انظر www.tpg.com/wwwenglish/community/movingtheworld

قافلة للأمم المتحدة في أفغانستان تتقدمها فرق إزالة الثلوج و/أو وحدة التحكم بالانهيارات الثلجية، التي قدمتها مؤسسات كندية مشاركة

الدعم اللوجستي تحت الضغط: برنامج العودة للمدرسة لليونيسيف في أفغانستان

بقلم: بول مولينارو وساندي بلاتشيه

على مدار الأشهر الثمانية عشر الماضية في أفغانستان، شاركت منظمة اليونيسيف في واحدة من أكبر العمليات التعليمية في تاريخ المنظمة.

حاولت المرحلة الأولى من برنامج العودة للمدارس تمكين ١,٧٨ مليون طفل في البلد الذي خربته الحرب من العودة للمدارس مع حلول نهاية مارس ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، تم تنفيذ حملتين إضافتين استوعبتا مليون طفل في سبتمبر ٢٠٠٢ و٤,٥ مليون طفل في مارس ٢٠٠٣. وقد كان لتنفيذ هذه العمليات ثلاثة تأثيرات رئيسية:

- أبرزت جانب مهنة الدعم اللوجستي داخل اليونيسيف. وتقر المنظمة الآن بالحاجة إلى تدعيم عملياتها اللوجستية بشكل أفضل في داخل البلاد.
- هي تمثل أسلوبا جديدا لعمليات الإمداد والدعم اللوجستي بوجه عام. من خلال الاعتراف بأن مثل هذه العمليات يمكن أن تكون أداة مفيدة وهامة لبناء قدرة محلية ومساعدة المؤسسات الوطنية في الانتقال من الحدث الطارئ إلى التنمية. كما أن هذا يساعد في إعداد نفس تلك المؤسسات للتعامل مع طوارئ مستقبلية حيث ستظل الإمدادات والدعم اللوجستي على الدوام عنصراً هائلاً في التخطيط للاستجابة.
- لقد أظهرت أن البرامج التعليمية ذات النطاق الكبير يمكن أن تكون عنصرا مباشرا من عناصر الاستجابة للحدث الطارئ، وليست قاصرة على إعادة الإعمار في فترة ما بعد الأزمة. وفي أفغانستان، كانت الاستجابة لاستئناف التعليم للجميع واحدة من أولى البرامج التي قادتها الإدارة المؤقتة والمجتمع الدولي.

نشوء عملية العودة للمدرسة والأخطاء الأولى:

بدأ التخطيط الأولي في مطلع أوائل شهر ديسمبر ٢٠٠١، وكانت في الحقيقة تجربة تنطوي على تحد في ضوء تعقد الموقف المحلي والعملية ذاتها. وفي هذا الوقت، كانت الحرب في أفغانستان قد انتهت لتوها ولم يكن قد تم الاتفاق بعد حول الحكومة الانتقالية الجديدة. كما كان موظفو اليونيسيف في المراحل الأولى للنشر. ووصلت الدفعة الأولى من موظفي الدعم اللوجستي إلى باكستان في أول ديسمبر ليواجهوا القضايا الأكثر إلحاحا المرتبطة بالإمدادات الغذائية، والصحية، واحتياجات الشتاء، وإقامة نظم دعم لوجستي لنقلها ومراقبتها. وكانت العناصر الهامة لقطاعات تدبير الاحتياجات، والتعليم، والدعم اللوجستي الناشئ تعمل بشكل منفصل. وكان تدفق المعلومات - داخل وبين مكتب أفغانستان ومكاتب الدعم في نيويورك كوبنهاجن - مقيداً، وتعترضه عوامل أقلها نقص أنظمة اتصال يمكن الاعتماد عليها في بلد بنيته الأساسية محدودة.

وتعين على قسم الإمداد باليونيسيف تحديد، وتدبير، وتجميع، وتعبئة، وتوزيع الآلاف من الأدوات المدرسية على أطفال يعيشون في بلد أضعفت سنوات الحرب بشكل خطير موارده البشرية والمالية وبنيته الأساسية. وأصبح واضحاً بالنظر إلى حجم الإمدادات المطلوبة أن اليونيسيف تواجه واحدا من أصعب التحديات التي واجهتها، وكانت مواجهة بوضوح بصعوبات في التعامل مع ضخامة العملية. تم إحضار عشرة آلاف صندوقا جوا تحوى مواد تدريس/تعلم لثمانمائة ألف طفل من مخزن اليونيسيف في كوبنهاجن. غير أن ذلك لم يكن كافيا تماما. وكان واضحا أن الإمدادات الجاري طلبها من موردين باكستانيين لن تكفي تغطية الاحتياجات التي كانت تتغير بصفة مستمرة بسبب عدم التيقن من أعداد أطفال المدارس الأفغان (بدأوا بحوالي مليون ثم قفزوا إلى مليون ونصف، ثم إلى نحو ١,٨ مليونا). ومع نهاية ديسمبر واجهت اليونيسيف مهلة مدتها شهرين ونصف الشهر (سيتم افتتاح المدارس في ٢٣ مارس) لتلقي وتعبئة وتوزيع الإمدادات. واستنادا إلى وعود من الموردين بالالتزام بجدول زمني مدته ستة أسابيع لإرسال الإمدادات، خططت اليونيسيف لبدء العمليات في ١٥ فبراير بموجب خطة توزيع لم يتم وضعها بعد، وبيانات لم تكن متاحة، وموارد بشرية وبنية أساسية للدعم اللوجستي كان لا يزال جاري تطويرها.

العاملون

في شهر يناير، كان يوجد بمكتب أفغانستان موظفان فقط من موظفي الدعم اللوجستي، أحدهما في إسلام آباد كمنسق، والآخر في بيشاور على الحدود الباكستانية/الأفغانية. وكانت اليونيسيف في حاجة ماسة لعاملين إضافيين. وعلى الرغم من ذلك، فعندما أعلنت الحكومة الجديدة أن العودة للمدارس ستكون أحد أعمدة برنامجها لإعادة الإعمار أخذت العملية بعدا سياسيا مباشرا. وأعلنت اليونيسيف التزامها بتوفير الإمدادات اللازمة قبل ٢٣ مارس ٢٠٠٢، وقامت على الفور بنشر فريق كبير في الميدان. أعادت عملية العودة للمدارس تشكيل نفسها، وأخذت تركيزا لوجستيا أقوي، وبات الآن لطلبات الحصول على الموارد التي كان يتقدم بها مكتب الدعم اللوجستي ثقل أكبر.

تم نقل جهاز الموارد البشرية رفيع المستوى في نيويورك الذي كان يغطي جنوب آسيا إلى إسلام آباد مؤقتا للتسهيل والإسراع بتدبير احتياجات العودة للمدارس. وبحلول منتصف فبراير، تم تعبئة أحد عشر موظفا من موظفي الدعم اللوجستي كان من بينهم من لديه خبرة ميدانية في كل حدث طارئ معقد تقريبا منذ طارئ البوسنة عام١٩٩٢.

تخطيط التوزيع وقاعدة نوشيرا للدعم اللوجستي

تمثلت الأولوية الأولى في وضع خطة توزيع كانت، رغم تعقدها، مترابطة ويسهل فهمها. ولأغراض التخطيط، لم يكن لدي موظفي



مركز التعبئة في مدينة نوشيرا

برنامج التعليم أي بيانات فعلية عن التوزيع للاسترشاد بها سوى مسح أجرته منظمة اليونيسكو عام ١٩٩٩. ومن ثم تم إعداد التخطيط بأخذ رقم الـ ١,٨ مليون طالب الذي دبرت له اليونيسيف الاحتياجات بالفعل وقامت بقسمته على نسبة السكان في كل منطقة لتحصل بذلك على فكرة عن عدد الأطقم المطلوبة في كل منطقة. وبسبب تعطل اللغة طلبت اليونيسيف خبرة محلية، واستقرت على متوسط نسبة الدارى/الباشتو لكل إقليم. كان هذا عاملا هاما لتوزيع الكتب المقررة. وبالنسبة لأعداد المدرسين، أخذت اليونيسيف رقم الطلاب لديها وقامت بقسمته على ٣٥، وبالنسبة للمدارس عملت على أساس مدرسة لكل سبعين طالباً.

كان العنصر الرئيسي الأول في شبكة التوزيع هو إقامة مركز دعم لوجستي كبير يمكنه القيام بتلقي الإمدادات غير المعبأة، وتعبئتها في شكل أطقم وإرسالها. تم أيضا إقامة مركز تعبئة في مدينة نوشيرا بإقليم الحدود الشمالية الغربية كان تابعا لخلية الدعم اللوجستي الوطنية، وهي منظمة حكومية يعمل فيها مسئولون عسكريون ومدنيون باكستانيون. واستأجرت الخلية من الباطن كل العمال (الحراس، وعمال التعبئة والشحن) وكذلك خدمات التغذية. كان العمال يؤدون عملهم على دورتين، وكان موظفو مخازن تم إحضارهم من كوبنهاجن يشرفون على العمال العاديين. وفي أقل من شهرين، انتج مخزن نوشيرا ٥٠ ألف طاقم تعليمي بمعدل صندوقين في الدقيقة. وبالإضافة لذلك، أنتجت مخازن أصغر في طاجيكستان واوزبكستان أكثر من عشرة آلاف طاقم، و٤٠٠ طاقم للترفيه، و٦٠٠ خيمة مدرسية.

تصميم الطقم

قام قسم التعليم باليونيسيف بتقديم قائمة البنود الأصلية التي ستعطى للطلاب، والمدرسين، والمدارس. وقام قسم الدعم اللوجستي بترجمة هذه البنود إلى «شكل أطقم» وتم منح مهلة لتغيير البنود أو أعدادها لجعل الممارسة قابلة للتحقيق لوجستياً. وتم تصميم طقم عام للصفوف من الأول وحتى السادس حتى يمكن وضع ترتيب أولويات لذلك للوفاء بمهلة ٢٣ مارس، وكذلك أطقم المدرسين والمدارس، على أن يتم إعداد أي مكونات متخصصة في وقت لاحق. وقد جعل ذلك المهمة ممكنة من الناحية اللوجستية. وبالإضافة إلى الأطقم، دبرت اليونيسيف نحو ٦ ملايين كتاب مقرر يتم توزيعها على الفور. وحملت هذه الكتب ٨٦ عنواناً مختلفاً بلغتين وتضمنت إرشادات للمدرسين.

التوزيع

كانت المراكز الرئيسية في هذه الحالة كابول، وحيرات، ومزار الشريف، وجلال أباد، وقندهار، وهي أماكن توجد بها مكاتب ومخازن وموظفو دعم لوجستي تابعون لليونيسيف. وقام كل مركز بتغطية عدد من الأقاليم وتلقي إجمالي الأطقم للأقاليم مجتمعة. وبوجه عام، قامت اليونيسيف بتوفير النقل من المراكز الرئيسية إلى مناطق التسليم غير أن هذه لم تكن هي الحال على الدوام. وفي كابول، اعتاد أفراد حفظ السلام من قوة المساعدة الأمنية نقل الإمدادات إلى مناطق التسليم والمدارس الفردية. وفي مزار الشريف، قام مركز الأمم المتحدة باستخدام طائرات هليكوبتر إلى مناطق التسليم. وفيما وراء مناطق التسليم، قدمت اليونيسيف مبالغ نقدية لمسئولي التعليم بالمناطق أو لمساعدي توزيع قام باستئجارهم. وساهمت هذه الأموال في تمويل النقل بواسطة مركبات أصغر، وعربات خاصة، والحمير، والتباعين، كما أتاح لليونيسيف إقامة حوالي ٢٥٠ منشأة تخزين صغيرة على مستوى المناطق. وفي أجزاء أخرى من أفغانستان، تمكنت اليونيسيف من العمل مع منظمات غير حكومية مثل اللجنة السويدية من أجل أفغانستان. وفي كل حالة، تركت وسيلة النقل لاختيار مسئول الدعم اللوجستي في المركز الرئيسي. وبسبب التنوع الجغرافي لأفغانستان لم تتم محاولة تطبيق نظام «وسيلة واحدة تناسب الجميع».

مشكلات تمت مواجهتها

تدبير الاحتياجات:

١. أثيرت تساؤلات حول جودة بعض الإمدادات التي تم تدبيرها محليا بسبب الجداول الزمنية القصيرة والأحجام الضخمة التي كانت مطلوبة.

٢. كثيراً ما كان الموردون المحليون متفائلين بشأن تواريخ التسليم، مما تسبب في نفاد المخزون مرارا في خطوط التعبئة مما دفع اليونيسيف لاتخاذ إجراءات عاجلة، مثل استئجار طائرات إضافية لنقل أدوات متأخرة من بلدان قريبة.

٣. في بعض الأحيان، تم الاستخفاف بالجداول الزمنية للإمداد.

التوزيع:

كانت أفغانستان لا تزال في مرحلة حدث طارئ، وكانت نهاية الشتاء، وقد دمرت أعوام الحرب البنية الأساسية (سواء البشرية أو الطبيعية). وتضمنت عملية تقديم الدعم اللوجستي في توزيع الأطقم متناقضات تكنولوجية – من طائرات ومروحيات إلى سيارات أجرة، وعربات يد، وحمير، وتباعين. وتم استخدام مئات الشاحنات لنقل الأطقم إلى كابول لتوزيعها بعد ذلك على المراكز الإقليمية. وكان موظفو اليونيسيف على اتصال يومي بنحو مائة مورد ومصنع لمتابعة سير العمل والتعرف على المشكلات. وتم تعبئة الآلاف من العمال الصحيين المشاركين في حملة تطعيم قومية للمساعدة في توزيع الأطقم. ومن بين العقبات التي لا حصر لها التي تمت مواجهتها: الحصول على شهادات إعفاء، إتمام إجراءات التخليص

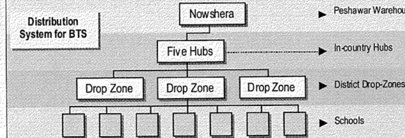
الجمركي في الموعد الملائم، التفاوض بشأن غرامة التأخير ورسوم التخزين بالموانئ، الطرق التي تغمرها الفيضانات، التعرف على النقاط المحورية المحلية والتأكد من استعدادها لاستقبال الإمدادات، وعمليات التنسيق المتزامنة في بلدان عديدة.

بناء القدرة

كان من بين أهداف برنامج العودة للمدرسة هو المساعدة في بناء قدرة في وزارة التعليم الأفغانية. وفي شهر يوليو من عام ٢٠٠٢ اختارت اليونيسيف مركزاً صناعياً سابقاً مهجوراً ولحقت به أضرار يخص بالفعل وزارة التعليم وكان مركزا لإنتاج الأثاث المدرسي. وقد أنفقت اليونيسيف خمسين ألف دولار على إعادة تأهيل ما يسمي الآن بمركز الدعم اللوجستي التعليمي. وبالإضافة لذلك، تم تسليم ستة من مخازن اليونيسيف إلى الوزارة لتشكل مركز عصب عمليات الإمداد والتوزيع للمدارس في جميع أنحاء البلاد. وتحت إشراف العاملين بقسم الإمداد باليونيسيف، تم تدريب القوة العاملة – جميعها من الأفغان – على إدارة المخازن، واستخدام قواعد البيانات، والصحة الأساسية، والأمان. وقامت اليونيسيف بتجهيز غرفة دراسية في المخزن مزود بعشرين جهاز حاسب آلي، وأقامت فصول محو أمية في المواقع.

وكان من بين النقاط الحساسة تشغيل السيدات في المخزن. وأرادت اليونيسيف التأكد من حجز ما لا يقل عن مائتي وظيفة جديدة للسيدات. وطبقا للعادات المحلية، فإنه لا يمكن للسيدات العمل في نفس الغرفة مع الرجال ولذا فإن المخازن كانت مقسمة بمشمعات بلاستيك بسيطة، حتى تتمكن السيدات من العمل في خط الإنتاج بمستوى الخصوصية المطلوب.

تم تصميم سلسلة التوزيع الأساسية على النحو التالي:



ختام

تم الاستفادة من بعض الدروس، وتجربة وتبني أفكار جديدة. وستكون العراق المرة الأولى التي يتم فيها تصدير نموذج العودة للمدارس إلى خارج أفغانستان وهناك بالفعل اختلافات واضحة في الطريقة التي تعتزم بها اليونيسيف المضي قدما. وتمثل عملية الإمداد للتعليم في أفغانستان، خاصة مركز الدعم اللوجستي في كابول، نهجا جديدا في مجال الدعم اللوجستي لمواقف طارئة. والهدف هو مساعدة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسد الفجوة بين الحدث الطارئ والتنمية عن طريق بناء قدرة قومية حتى يتسنى لبلد أن يصبح لديه اكتفاء ذاتي في تخطيط، وإنتاج، وتوزيع الإمدادات التعليمية أو غيرها.

وعندما يتم إعلان التزام ويتم نشر أفراد أساسيين وبمساندة من أعلى المستويات تستطيع اليونيسيف التحرك بسرعة لا يمكن تصورها وبفعالية. وفي حالة أفغانستان، أزالت اليونيسيف العراقيل حتى يمكن للأمور أن تحدث. ويمكن أن يكون للعناصر المؤسساتية التي تتيح تنفيذ مشروع بالغ التأثير كهذا تأثيرات فورية في كل جزء من أجزاء منظمة ما. وفي حالة اليونيسيف، أعاد برنامج العودة للمدارس عمليات الدعم اللوجستي إلى الخريطة. وقد جرت مناقشات على مستوى عال في الآونة الأخيرة حول الكيفية التي يمكن لمسئولي الدعم اللوجستي المهنيين أن يتوقفوا بها مع أطر العمل المستقبلية. إن دمج قدرة اليونيسيف المعترف بها في تدبير الاحتياجات مع أسلوب جديد للدعم اللوجستي يبشر بالخير لمستقبل عمليات لا يمكن إلا أن يوصف بأنه أمر لا يمكن أن يتم التنبؤ به.

بول مولينارو
مسئول الدعم اللوجستي لأفغانستان والدعم اللوجستي المنسق لجميع عمليات العودة للمدرسة الثلاث
البريد الإلكتروني:
fmolinaro@unicef.org

ساندي بلانشيه
مسئول الاتصال بقسم الإمداد باليونيسيف
البريد الإلكتروني: sblanchet@unicef.org

لمزيد من المعلومات قم بزيارة موقع العودة للمدارس في أفغانستان لليونيسيف على:
www.unicef.org/noteworthy/Afghanistan/bts
تفاصيل مفهوم المدرسة في صندوق توجد على
www.supple.unicef.dk/energencies/schoolkit.htm

التنسيق في البحيرات العظمى

بقلم: جورج فنتون



World Vision Canada/Philip Maher

تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الدول القاسية البيئة وغير الآمنة وتعقداً في العالم فيما يتعلق بعمليات إرسال إمدادات إغاثة إليها.

بسبب الحرب الأهلية التي استعرت هناك ابتداء من عام ١٩٩٨، قتل ما لا يقل عن ٣،٣ مليون شخص أو توفوا نتيجة المجاعة والمرض – وهم أكثر من أي عدد قتل في أي حرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1]. كما تشردت أعداد ضخمة من المدنيين الكونغوليين. وطبقا لقاعدة البيانات العالمية الخاصة بالنازحين الداخليين فإن اكثر من ٢،٥ مليون شخص من بين تعداد سكان قومي يبلغ نحو خمسين مليون نسمة نازحون الآن داخليا. وفي عام ٢٠٠٢ وحده، تم تشريد ٥٠٠ ألف شخص، كثير منهم بسبب أعمال العنف الكثيفة في منطقتي ايتوري الشمالية الشرقية وكيفو الجنوبية الشرقية. وتحاول منظمة المساعدات ورلدفيجن توفير مأوى طارئ ومياه لأكثر من خمسين ألف شخص لاذوا بالفرار من فظائع ترتكبها جماعات التمرد بالقرب من مدينة بونيا. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب انعدام الأمن فإن قوافل الإمدادات تأخرت على الحدود الأوغندية الكونغولية قرابة أسبوعين.

إن تناثر أعداد كبيرة من الأشخاص بهذا الشكل فوق مساحة ضخمة كهذه مع استمرار النزاع من شانه أن يجعل المشكلات التي يواجهها القائمون على توفير الدعم اللوجستي صعبة بما فيه الكفاية في بلد توجد به طرق جيدة وخطوط جوية. وعلى الرغم من ذلك، فإن عقودا من قلة الاستثمارات، والاستغلال، والفساد، والإهمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية تركت البنية الأساسية للبلد في حالة يرثى لها. كما تسببت الحرب في تقسيم البلاد فعليا إلى مناطق مختلفة، مما أسهم اكثر في أضعاف الروابط التجارية، والاقتصادية، والطبيعية التي كانت قائمة في وقت من الأوقات. وطبقا لمنظمة اللاجئين الدولية، فإن صعوبة حرية الوصول بسبب انعدام الأمن وضعف البنية الأساسية تجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية أغلى بلد في العالم تقوم فيه بتقديم مساعدة إنسانية.[2]

وقد ظهرت آمال في تحسن تدريجي في الموقف عندما تم توقيع اتفاق سلام بين حكومة كنشاسا وأكبر جماعة تمرد في أبريل ٢٠٠٣. وهناك جهود تبذل لاستعادة التجارة في كافة أنحاء الكونغو وإعادة فتح الطرق التجارية. وإذا ما استمر السلام قائما، فإن هذا يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تكامل مناطق الكونغو المتباينة مما سيفيد عمليات الدعم اللوجستي.

نقص العمل الجماعي

خلق التكرار المتزايد وضخامة الحوادث الطارئة في كافة أنحاء أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات العظمى، حاجة لقيام منظمات المساعدات بتحسين قدراتها للدعم اللوجستي. وبينما ارتقت بعض المنظمات إلى مستوى التحدي وبدأت تدرك قيمة التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات، فإن منظمات أخرى لا تزال تميل إلى اعتبار الدعم اللوجستي على إنه أنفاق غير ملائم – وإن كان ضرورياً – أكثر منه مكونا هاما من مكونات الإدارة الاستراتيجية.

ويبدو أن منظمات إنسانية كثيرة تتواجد في مرحلة مماثلة في موقفها إزاء إدارة سلسلة الإمدادات مثلما كان القطاع التجاري في عقدي السبعينات والثمانينيات، عندما كانت أجور المشاركين في تقديم الدعم اللوجستي ضعيفة وتدريبهم هزيلا. وتأخذ مؤسسات كثيرة الآن مسألة الدعم اللوجستي مأخذ الجد من منطلق إدراكها بأنه يمكن إتمام توفيرات مالية معقولة من خلال تنفيذ ضوابط مؤثرة. وبالإضافة لذلك، فإن إسناد المهام الرئيسية مثل تدبير الاحتياجات من الباطن لمزودي الخدمة المتمرسين كثيرا ما تتيح لشركة (أو منظمة) التركيز على خبرتها الأساسية. وتمثل هذه القضايا اهتماما كبيرا لمنظمات المساعدات، وعمليات سلسلة الإمدادات، واللوجستيين المهرة للعالم التجاري على حد سواء.

وكثيراً ما تبرز مشكلات التنسيق فيما بين الوكالات في المراحل المحمومة الأولى من استجابة لطارئ إنساني في وقت كثيرا ما تفشل فيه وكالات المعونة في بذل هذا الجهد، أو نجد أنه من الصعوبة بمكان التعاون بشكل فعال. وبالإضافة لمشكلات التنسيق اللوجستية، فإنه

لحقيقة محزنة أن تتسبب مواقف الطوارئ في كثير من الأحيان في تدافع هائل بين منظمات المساعدة من أجل الحصول على أموال المانحين لدعم مبادرات الإغاثة الخاصة بها. وكثيرا ما يلحق ذلك الضرر بالتنسيق النافع. وفي بعض الأحيان، يتم إعطاء اهتمام بسيط لما تفعله الوكالات الأخرى وسط أساليب فردية تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من فرص التسويق.

وتستطيع الجهات المانحة الإبقاء على هذه المشكلة، بميلها لتوزيع الأموال على منظمات مفضلة، وكثيرا ما تخفق في التنسيق فيما بينها ومع مجتمع المساعدات الأوسع. ويبدو أن ثمة حاجة لأن يقوم المانحون بتشجيع استعداد وتعاون أفضل من أجل مواجهة المواقف الطارئة، ليس بين منظمات المساعدة فحسب وإنما أيضا فيما بينهم.

وكنتيجة جزئية للإخفاق داخل منظمات المساعدة في التعامل مع المسائل اللوجستية بأسلوب محترف – تركيزها ينصب أكثر على الحاجة الإنسانية – فإنه في بعض الأحيان ظهرت انقسامات بين وظيفة الدعم اللوجستي ووظائف إدارة البرامج أو أدي ذلك إلى ظهور حاجة داخل منظمات كثيرة لإيجاد وسائل «للترويج» لأهمية الدعم اللوجستي، لتضمن في النهاية نجاح أنشطتها الإنسانية. وإلى جانب ذلك، فإنه يبدو أن هناك معايير ونظم مشتركة قائمة قليلة – فيما يتعلق بإمدادات الإغاثة على سبيل المثال – وكما واسعا جدا من أساليب توفير خدمات الدعم اللوجستي. وما لم يتم اتخاذ إجراء لتصحيح جوانب الخلل اللوجستية الحالية، وتحسين التنسيق وضمان توافر معايير تشغيل مناسبة، فإن منظمات المساعدة ستظل تواصل إهدار ملايين الدولارات.

إجراءات لتحسين التنسيق

من منطلق إدراكها لأهمية وجود تنسيق أفضل، بدأت بعض وكالات المعونة في الالتقاء معا لإيجاد سبل لحشد الموارد، ومنع التداخل في العمليات، ودعم الكفاءة. وتم إنشاء مجموعة عمل للاستعداد والاستجابة للحدث الطارئ لمنطقتي شرق أفريقيا والبحيرات العظمي: خطوة أولى على طريق تحسين التعاون العملي وتبادل المعلومات في المجالات الرئيسية بين منظمات المساعدة على مستوى إقليمي. وتم إنشاء المجموعة، التي تضم حاليا ١٧ عضوا ما بين منظمات غير حكومية، ومنظمات دولية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، في كينيا في عام ٢٠٠٢ تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية. وأراد المكتب تشجيع إقامة تعاون أفضل فيما بين الوكالات بسبب دواعي القلق الخاصة بالمعوقات اللوجستية الكثيرة التي تواجه العمليات الإنسانية في وسط وشرق أفريقيا.

وقد أنشأ مديرو الدعم اللوجستي الإقليميون من منظمة ورلدفيجن انترناشيونال والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المجموعة الأساسية ويشاركون في رئاسة اجتماعاتها مرة كل شهرين. وتم إقامة أربع مجموعات فرعية فنية لمناقشة المبادرات الخاصة بلوجستيات الاستعداد للطوارئ، وتنمية الموارد البشرية، وقدرة الاستجابة المشتركة، وتكنولوجيات الاتصال. وتهدف الجماعة إلى وضع حلول مشتركة لبعض الصعوبات العملية الكثيرة التي يواجهها كافة الأعضاء عند تقديم المساعدة الإنسانية، بصفة أساسية لأناس داخل منطقتي شرق أفريقيا والبحيرات العظمي.

وعلى سبيل المثال، تعكف الجماعة حالياً على:

- تطوير مبادرات إبتكارية وموفرة للمال مثل تقاسم خدمات تدبير الاحتياجات (إمداد مشترك/اتفاقيات أطر) وتقاسم الموارد اللوجستية مثل طائرات الشارتر، والأفراد، ومخزون الطوارئ. وعرض الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كينيا مؤخراً إعادة بعض مخزونه للطوارئ من مواد الإيواء لوكالات عضوة حتى تتمكن من الاستجابة سريعا لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- إقامة دورات حول الاستعداد للحدث الطارئ والتدريب على الاستجابة. وفي شهر يوليو، حضر عاملون من العديد من المنظمات الأعضاء سلسلة من دورات الإدارة الأمنية في نيروبي. وهناك خطة لعقد المزيد من الدورات المشتركة الأخرى تغطي موضوعات مثل الاستعداد للكارثة وإدارة الدعم اللوجستي.
- تحسين استخدام وانسجام نظم الدعم اللوجستي الرئيسية التي تم اختبارها. وعلى سبيل المثال، فإنه ثبت أن بعض النظم التي تستخدمها شركات النقل التجارية غير مناسبة لإدارة عمليات إنسانية.
- الإسهام في تطوير معايير مشتركة، (مثل مشروع سفير[٣]) ومواصفات معدات الطوارئ. هل يمكن للوكالات أن تتفق على القيام بشراء جماعي لمواد إيواء عليها شعارات متعددة وبيانات مطبوعة تتماشى مع معايير إغاثة معينة؟

وجدت مجموعة العمل الأساسية أن القيمة الأكبر تأتي من اتصالات شخصية ومهنية مع عدد كبير من الزملاء، على الرغم من أنهم يلتقون أساساً لمناقشة وتقاسم معلومات فنية. ويجلب هذا معرفة أكبر بالمنظمات الشريكة، ويحقق فهما أفضل للوسائل التي تستطيع من خلالها المنظمات، وكذلك الجهات المانحة، إقامة تعاون وتنسيق أفضل خلال أزمة من الأزمات. ويتمثل أكبر أمل للمجموعة في أن تكمل جهودها الهياكل القائمة وتفادي الحاجة «لابتكار العجلة من جديد» بصفة مستمرة حتى يتسنى تنفيذ عمليات لوجستية أفضل، وأرخص، وأكثر كفاءة.

جورج فنتون
مدير الدعم اللوجستي بفريق الاستجابة السريعة العالمي بمنظمة ورلدفيجن إنترناشيونال
البريد الإلكتروني:
george_fenton@wvi.org

١ طبقاً لتقرير أخير من لجنة الإنقاذ الدولية بعنوان «الوفيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية – نتائج مسح أجرى في جميع أنحاء البلاد»، أبريل ٢٠٠٢. http://intranet.theirc.org/docs/drc-nortality-iii-exec-pdf

٢ مرجع منظمة اللاجئين الدولية: www.refint.org/egibin/ri/country?cc =00003

٣ مشروع سفير: www.sphereproject.org



نازحون داخليون من بونيا يبنون ملاجئ جديدة بالقرب من قرية انجيتي، بإقليم ايتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دعم لوجستي هزيل: توصيل الغذاء إلى النازحين الداخليين في شمال أوغندا

بقلم: مارجريت فيكي وايرلنج براتيم

دخل النزاع الأهلي الدائر في أوغندا منذ ١٧ عاماً مرحلة جديدة في منتصف عام ٢٠٠٢ عندما شن الجيش الأوغندي عملية القبضة الحديدية ودخل جنوبي السودان بهدف القضاء نهائياً على جيش الرب للمقاومة.

حققت العملية نجاحاً محدوداً فقط. وتسلل المتمردون الذين كانوا ينوون الانتقام عائدين إلى شمالي أوغندا، وارتكبت بعد ذلك فظائع، واعتداءات على مدنيين وعسكريين، وأعمال خطف وحرق للمنازل. وكنتيجة لذلك، بات معظم سكان شمالي أوغندا نازحين داخليين الآن، متجمعين في «قرى محمية» مع توافر ضئيل جدا للغذاء والماء ومعتمدين بالكامل على أغذية يقوم برنامج الغذاء العالمي بتوزيعها. وفي الريف الذي نزح منه سكانه، توقف الإنتاج الزراعي وأغلقت الأسواق وتم تقييد حركة الأشخاص والبضائع بصورة كبيرة. وأصبح الأشخاص الذين قاموا أصلا بزراعة بعض الأغذية لتكملة الحصص المقدمة من برنامج الغذاء العالمي غير قادرين الآن على الإبقاء على حياتهم بدون مساعدة من المجتمع الدولي.

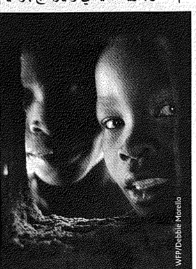
وبغض النظر عن كيفية تطور المأساة، فإنه يحتمل أن يظل النازحين الداخليين قابلين للتأثر بصورة بالغة وأن يعتمدوا بشدة على توزيع الأغذية في المستقبل المنظور. وإذا استمر التمرد حتى عام ٢٠٠٤ فإن النازحين الداخليين سيضطرون للبقاء في مخيمات، وستظل الحاجة لتوزيع الأغذية قائمة. وإذا ما تحسن الوضع الأمني إلى النقطة التي يستطيع النازحون عندها البدء في العودة إلى ديارهم السابقة أو إعادة التوطن في أماكن أخرى، فإنه ستظل هناك حاجة ضخمة للمساعدة بسبب الضرر الشديد الذي لحق بالزراعة. ومن المحتمل، أثناء مرحلة العودة الأولى، أن تظل غالبية السكان راغبة في النوم في مخيمات لأسباب أمنية. وسيظل النازحون الداخليين يعتمدون على الأغذية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي/المجلس النرويجي للاجئين.

ترتيبات التوزيع

يتم توزيع الغذاء حاليا على ما بين ٧٠٠-٨٠٠ ألف شخص موجودين في حوالي ستين من مخيمات النازحين في مناطق جولو، كيتجوم، وبادر. ويقوم برنامج الغذاء العالمي ووزارة الشئون الخارجية النرويجية بتقديم الأموال. ويقوم المجلس النرويجي للاجئين بعملية التوزيع العامة للأغذية كشريك منفذ لبرنامج الغذاء العالمي. ويعد برنامج الغذاء العالمي مسئولا عن تدبير المواد الغذائية ونقلها إلى نقطة التوصيل الممتدة، بينما يشرف المجلس النرويجي للاجئين على النقل إلى نقطة التوصيل النهائية وكذلك التوزيع على المستفيدين. ويعد المجلس مسئولا عن استقبال، وتخزين، ومعالجة، وتوزيع سلع المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي.

يلتقي ممثلو برنامج الغذاء العالمي، والمجلس النرويجي للاجئين، وشركة نقل متعاقد معها على أساس شهري لوضع خطة عملية توزيع الأغذية. ويقوم البرنامج بتوفير الأغذية وتقدير الحصص استنادا إلى تقييمات تحليلية للأمن الغذائي المنزلي. ويشتمل دور المجلس في الشراكة الثلاثية على:

- توفير أفراد مؤهلين لتنفيذ عملية التوزيع العامة للأغذية.
- جمع البيانات والتقييمات (مقسمة على أساس النوع) في مخيمات النازحين للمساعدة في عمل تحليل مشترك وتدخل مناسب مع برنامج الغذاء العالمي.
- كتابة تقارير شهرية لمقر المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.
- تنفيذ تعبئة للمستفيدين والمجتمعات المحلية – عادة قبل التوزيع ولكن عندما يكون الأمن سيئاً باستخدام مكبر للصوت في يوم التوزيع.
- استئجار وتدريب متطوعين يساعدون في السيطرة على الجماهير والإشراف على عملية التوزيع العامة للأغذية.
- الاتصال بالإدارة المحلية وإدارة المخيمات لتقرير المسئول عن تحديد المستفيدين الشرعيين.



مخيم للنازحين الداخليين في شمالي أوغندا

وبالنسبة لعملية تقدم هذا الحجم الكبير من المساعدة لعدد كبير كهذا من الناس، فإن الهياكل اللوجستية الموجودة تعد بسيطة بشكل لافت للنظر. وهي تتكون من إجراءات مخزنية قياسية، وتفريغ للمركبات يستخدم عمالة محلية مكثفة ووسائل نقل مؤجرة محليا لتحقيق أقصى استفادة من العدد المحدود لمركبات الشحن المتاحة محليا.

ولدي منشآت التخزين قدرة على التعامل مع أعلى إجمالي للإمدادات الغذائية يمكن التنبؤ به في سيناريو أسوأ الحالات. كما أنها تلبي المعايير الأساسية فيما يتعلق بالهيكل/البنية الأساسية، والتحكم في الرطوبة أثناء موسم المطر، والأمن، والقدرة على التفريغ. وفي المخازن الموجودة في مدينتي جولو وكيتجوم، فإنه يمكن رص الأجولة حتى ارتفاع أربعة أمتار. ويتم رص الأغذية حسب النوع وبشكل مؤرخ لضمان أن يكون أول مخزون من الأغذية تم تلقيه من أي نوع هو أول ما يصل إلى المستفيدين. ويحول هذا دون إهدار المواد المخزنة التي وصلت إلى تواريخ انتهاء صلاحيتها. وكل رصة تكون من حجم قاعدة قياسي من أجل تبسيط عملية العد. ويتم العمل بنظام بسيط لبطاقات الجرد يدار يدويا ثم تحول فيما بعد إلى قاعدة بيانات تستخدم لأغراض المتابعة والأرشفة. ويتم عمل بطاقة جرد لكل رصة مختلفة من الأغذية، مع تحديث سجل مركزي لإعطاء صورة شاملة عن المواد الموجودة في المخازن، وتاريخ وصولها، ومكانها

الدقيق داخل المنشأة. وبسبب ضعف تسهيلات الحاسب الآلي واحتمالات حدوث إخفاق في برامجه ومعداته، فإن جوانب النظام التي تعمل بالحاسب الآلي (السجل المركزي لكافة البنود) يساندها الاحتفاظ بسجلات ورقية.

ومن أجل التأمين ضد السرقة، يتم تطويق مجموعات مباني كلا من منشأتي التخزين بالكامل بسياج به نقطة دخول واحدة عليها حراسة مستديمة. وفي داخل كل مجموعة مباني يتم إغلاق كل مبني من أبنية التخزين بقفل فيما عدا في حالات الشحن، والتفريغ، ومراجعة المخزون. وتتم إجراء مراجعة يومية لجميع البنود المخزنة لتحديد أي حالات تداخل أو سرقة للمواد المخزنة. كما يتم إعطاء اهتمام مستمر لحماية المواد الغذائية من التلوث. ويتم الحفاظ على المخازن نظيفة تماماً ويتم تبخيرها بصفة دورية. هذا وتجرى تفتيشات منتظمة للتأكد من أن نقاط الدخول مغلقة أمام الحشرات والحيوانات الصغيرة حيثما كان ذلك ممكنا.

تقوم شركة شحن محلية بتوفير المركبات وتكون مسئولة عن تعبئة وإدارة السائقين. ويتم تحميل المركبات بأقل من سعتها بقليل من أجل السماح بتصنيف وإعادة توزيع المواد المخزنة وهي في طريقها إلى نقطة التوزيع النهائية. وعلى الرغم من أن ذلك يتسبب في زيادة إضافية طفيفة في تكلفة كل عملية توصيل، فقد كانت هناك مكاسب هائلة في فعالية التشغيل. فالطرق في حالة هزيلة جدا، وإذا ما تعطلت المركبات فإن مخاطر تعرضها للنهب ستكون مرتفعة جدا. ومن الضروري الحفاظ على السعة لإعادة توزيع الأحمال عندما تتقطع السبل بالمركبات في الريف.

معوقات أمنية

تعد البيئة الأمنية في شمالي أوغندا قاسية بوجه خاص، حيث يقوم مقاتلو جيش الرب للمقاومة بنصب كمائن للمركبات مستخدمين أقصى درجات الوحشية. ويقدم المقاتلون على قتل السائقين الذين يقعون في الأسر، وبمجرد نهب المركبات يتم إحراقها. ويتم استهداف مخيمات اللاجئين والنازحين الداخليين بغرض سرقة الأغذية والممتلكات الشخصية وخطف الأطفال وتجنيدهم بالقوة. وقام كل من جيش الرب والجيش الحكومي بزرع الألغام، وتواجه مكاتب ومقار إقامة العاملين خطر السرقة.

وفي ضوء مخاطر أي رحلة سفر، يطلب برنامج الغذاء العالمي حراسة عسكرية لجميع عمليات توصيل الأغذية. وترافق كل قافلة من الشاحنات مركبتان تابعتان للجيش وحوالي سبعين جنديا مسلحا. ويتم تدريس مهارات قيادة القوافل للسائقين لملاحظة وجود مركبات في المقدمة والمؤخرة، ويطلب منهم البقاء على بعد مالا يقل عن مائة مترا من أقرب مركبة للجيش في حالة اصطدامها بلغم أو وقوعها في كمين. وفي حالة حدوث عطل ميكانيكي يطلب من سائقي المركبة الموجودة في الأمام التوقف. وفي حالة وجود كمين، سوف تستمر المركبة الموجودة أمام الحادث في السير بينما سيتعين على بقية المركبات أما الدوران للخلف أو التحرك باتجاه العكس للخروج من المأزق حسبما يتطلب الموقف. وفي المواقف اليائسة تتحرك المركبات باتجاه الأدغال قبل أن ينزل ركابها منها.

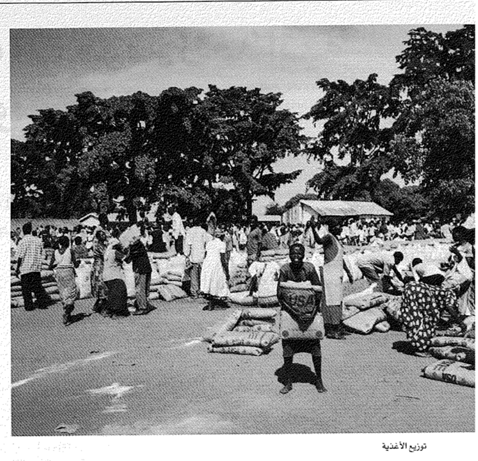
ويشارك المجلس النرويجي للاجئين في النظام الأمني للأمم المتحدة الذي يطبق نظاماً من خمسة مستويات أحدها يعتبر أدنى مستوى ملحوظ للتهديد. وتصنف منطقة شمالي أوغندا حاليا في المستوى الأمني الرابع، مما يعني وجوب نشر العاملين الأساسيين فقط وإجراء العمليات ذات الطبيعة العاجلة فحسب. أما المستوى الخامس فيحتاج إلى الإجلاء.

توصيل الأغذية

يتم توزيع الأغذية على حوالي ٢٠ ألف مستفيد يومياً في المتوسط. وعندما يسمح الوضع الأمني تتم زيارة كل مخيم مرة في الشهر. ومن المبادئ الهامة التي يتبناها المجلس النرويجي للاجئين أنه بمجرد وصول الغذاء إلى مناطق التوزيع في المخيمات، فإن المستفيدين يجب أن يضطلعوا بأكبر قدر ممكن من المسئولية عن التوزيع الفعلي. ومن ثم فإنهم يشاركون في تفريغ الأجولة من الشاحنات، ويقومون بإفراغ الأغذية بالمغارف، ويضمنون التوزيع المنظم

...نامج الغذاء العالمي ...تاج إلى حراسة ...سكرية مكثفة لقوافل ...ن المساعدات ...ذائية في شمالي ...غندا





توزيع الأغذية

والمسيطر عليه. وإذا ما بقي الهيكل الاجتماعي القروي سليما كما هو داخل المخيمات، فإنه يتم توزيع الغذاء على زعيم القرية التقليدي الذي يقوم بدوره بتوزيعه على كل أسرة من الأسر، وبخلاف ذلك فإن رئيس الأسرة، وكثيرا ما يكون سيدة، هو الذي يتلقى الحصة الغذائية.

وفي مناسبات عديدة تعين وقف التوزيع لأسابيع متصلة، مما ترك النازحين الداخليين دون مساعدة. ويشارك برنامج الغذاء العالمي/ المجلس النرويجي للاجئين في حوار منتظم مع السلطات لتوفير قوة حراسة كافية للقوافل، والأكثر أهمية بعد توزيع الغذاء توفير وجود عسكري في المخيمات لردع المتمردين عن سرقته.

ويتم حساب كمية الأغذية التي توزع على كل أسرة طبقا لعدد الأفراد المسجلين في بطاقات كل رئيس أسرة، ومع تذبذب أعداد السكان، سواء بسبب التنقل بين المخيمات أو وصول نازحين جدد إليها فإن العاملين يواجهون تحديا مستمرا للتأكد من وصول الأغذية إلى مستحقيها فعليا. ويجب عليهم أن يحاولوا دائما أن يسبقوا المستفيدين بخطوة عندما يتعلق الأمر بالتعرف على حيل بارعة للحصول على حصص إضافية بتقديم أوراق هوية مزورة، وأفراد أسر جدد زائفين، وعدم تسجيل الوفيات.

ويعتبر تدريب العاملين مسألة ضرورية لمواجهة هذه التحديات. ويحتاج العاملون إلى أن يكونوا على وعي بكل من أهمية توصيل الحصص الملائمة للأشخاص المستحقين وكيفية مواجهة الضغوط والتلاعبات من الجماعات والأفراد، وكثير منهم أشخاص على صلات جيدة بالسلطة.

كذلك يخضع أعضاء فرق العاملين لضغط مكثف للسفر ضمن قوافل في ظروف بالغة الصعوبة. كما أن الوضع الأمني يعد رهيبا لدرجة أنه لا يمكن الاستغناء عن الحراسات العسكرية. وفي نفس الوقت، فإن وجود حراسة من الجنود يزيد من خطر التعرض لاعتداء من المتمردين، مما يعرض موظفي المجلس النرويجي للاجئين لخطر أكبر. إن توفير عاملين وطنيين مؤهلين على مستوى عال من شأنه فقط أن يتيح تنفيذ العمل في ظل هذه الظروف القاسية. ويتعين على الإدارة أن تدرس بشكل مستمر متى يتسنى الدفاع عن عاملين يتعرضون للخطر ويتوجهون للمخيمات ومتى يلزم البقاء بعيدا.

وفي ظل الظروف الحالية في شمالي أوغندا، فإن عدد النازحين الداخليين آخذ في التزايد، ويعتمد أكثر من نصف السكان على مساعدات غذائية يقدمها المجلس النرويجي للاجئين بصفة أساسية. ويضع هذا ضغطا مستمرا على قدرة وإدارة الدعم اللوجستي اللازم لمساعدة السكان بأهم الحاجات الأساسية.

وعلى الرغم من أن الأحوال الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في شمالي أوغندا تمثل تحديا كبيرا للمشروع، فقد نجح المجلس النرويجي للاجئين في توصيل الغذاء للسكان المحتاجين معظم الوقت. وعلى الرغم من ذلك، فإن تدهور الوضع الأمني على مدار العام الماضي أجبر المجلس على تعليق عمليات التوزيع على بعض المستفيدين لفترات طويلة في وقت من الأوقات. وعلاوة على هذا، فإن تنقل الأشخاص هنا وهناك بين المخيمات وقراهم، وكذلك بين المخيمات، كلما سمح الوضع الأمني بذلك، جعل تسجيل المستفيدين وتحديد هوياتهم أكثر صعوبة.

وفي هذا النوع من النزاع طويل الأمد، فإن أكبر تحد يكمن في محاولة التصدي لاعتماد السكان على المساعدات الغذائية. ولدى المجلس النرويجي للاجئين وأطراف أخرى معنية إمكانيات محدودة جدا لمعالجة قضايا مثل نقص المهارات وقدرة الناس على تأمين حياتهم وأن يصبحوا أكثر اعتمادا على النفس. ومهما كانت سلاسة وظيفة الدعم اللوجستي، ومهما كان رضاؤنا عن تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن هناك أسئلة يجب أن تربكنا وتعترضنا في دورنا كجهات إنسانية:

- ما هو تأثير التوزيع طويل الأجل على النزاع الدائر؟
- هل هناك مجال أمام المجلس النرويجي للاجئين للجمع بين توزيع الغذاء ومبادرات السلام والمصالحة لحث الأطراف المتعادية على السير في اتجاه إيجابي؟
- هل ينبغي علينا وضع حد زمني للمدة التي يجب السماح حتى لعملية ناجحة أن تستمر بطولها إذا ظل الموقف السياسي دون تغيير وظلت فرص السلام في غير المتناول؟

مارجريت فيكي
مستشارة التوزيع في إدارة الاستراتيجية والتنمية بالمجلس النرويجي للاجئين.
البريد الإلكتروني:
margaret.vikki@nrc.no

ايرلنج براثيم
مدير مشروع توزيع الأغذية بأوغندا، المجلس النرويجي للاجئين.
البريد الإلكتروني:
nrcpro@africaonline.co.ug

لمزيد من المعلومات حول النزوح في أوغندا انظر اللمحة المختصرة عن البلد والتي تم تحديثها مؤخراً من المشروع العالمي للنازحين الداخليين على:
www.db.idpproject.org/sites/idpprojectDb/idpsurvey.nsf/wCountries/Uganda

لوجستيات المعونة الغذائية وطارئ جنوبي أفريقيا

بقلم: جون بينيت

لقد ضاعفت الأزمة المطولة الأخيرة في جنوبي أفريقيا من براعة وقدرة المجتمع الدولي.

في الدول الست الأعضاء باتحاد التنمية لجنوبي أفريقيا – موزمبيق، ملاوي، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، وسوازيلاند – كانت مجموعة من العوامل المتراكمة على وشك التسبب في وقوع أزمة ساخنة: الخليط الملتهب للقحط، والفيضانات، وتعطل الزراعة التجارية، وعدم وجود سياسات فعالة للحكم والأمن الغذائي، واستنفاد الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، وضعف الأداء الاقتصادي، ونقص العملة الصعبة، والتأخيرات في استيراد الذرة في موعده المناسب. كما تواجه المنطقة الجنوبية أسوأ معدلات لانتشار فيروس الإيدز في العالم – وهو عامل رئيسي أسهم في انعدام الأمن الغذائي المنزلي الذي ستكون له انعكاسات بعيدة المدى على التنمية.

وربما توقع المرء استجابة مباشرة معقولة للأزمة إذا ما عرفنا أن:

(أ) أعطت الأزمة الغذائية التي شهدناها عام ١٩٩٢ دروسا مفيدة وساعدت في بناء قدرات للإنذار المبكر في المنطقة؛

(ب) كانت البنية الأساسية في المنطقة قوية – طرق معبدة، وتسهيلات في السكك الحديدية والموانئ؛

(ج) على الرغم من العقبات السياسية، كان لا يزال يتم زراعة كميات معقولة من الذرة الزائدة عن الحاجة وأعطت الحكومات مؤشرات على أنها ستواجه النقص المحلي من خلال الواردات التجارية والدعم. وقد تمت الاستفادة الكاملة من قوة القطاع التجاري في جنوبي أفريقيا. فقد تمكن برنامج الغذاء العالمي، أكبر وكيل لإرسال المساعدات الغذائية حتى الآن، من الاستعانة بجهات خارجية في عملية المناولة في الموانئ، وإدارة نقل السكك الحديدية في جنوب أفريقيا، ونقاط الشحن من سفينة لأخرى، والمخازن.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الشيء الذي لم يكن متوقعا حدوثه هو سلسلة الأحداث غير العادية المحيطة بقضية الأغذية المعدلة وراثيا. إن هذه المسألة بالذات هي التي يجرى بحثها هنا على وجه الخصوص لأنها ستأتي بانعكاسات إيجابية وسلبية على حد سواء على عملية الإغاثة، مع منحني تعليمي حاد لتلك الوكالات التي تقوم بتكييف أساليبها وفق الأحداث الناشئة.

مواقف تجاه الأغذية المعدلة وراثياً

في منتصف شهر يوليو من عام ٢٠٠٢، وجهت وكالات الأمم المتحدة نداء خاصا من أجل جنوبي أفريقيا – «استراتيجية المساعدة الإنسانية الإقليمية» لمكتب تنسيق الشئون الإنسانية – طلبت فيه نحو ٦١١ مليون دولار أمريكي يتألف ٩٠٪ منها من مساعدات غذائية. وقام برنامج الغذاء العالمي بقيادة التنسيق، وتبادل المعلومات، والدفاع عن الحقوق فيما بين الوكالات حيث كان يعمل المدير التنفيذي للبرنامج مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في جنوبي أفريقيا. وشمل النداء الذي أطلقه البرنامج في البداية توفير ٩٩٢,٤٥٩ طناً من المواد الغذائية على مدار تسعة أشهر، على أن تأتي عشرات الآلاف من الأطنان الإضافية من منظمات غير حكومية.

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم التدخلات الغذائية واسعة النطاق، فإن وزارة الزراعة الأمريكية كانت ستقدم أغلبية الإسهامات العينية في شكل ذرة. والشيء الذي لم يتوقعوه هو رفض بعض الحكومات لهذه المساعدة الغذائية لأنها كانت معدلة وراثيا. وكان من الصعب تمييز المناورة والتعتيم السياسي عن دواعي القلق البيئية والصحية والاقتصادية الحقيقية. كانت هناك مصلحة سياسية على كلا الجانبين من وراء النقاش. ولم ترغب وزارة الزراعة الأمريكية بوضوح في أن تخلق سابقة لقيام حكومات برفض الفائض من صادراتها الغذائية



مخزن بولاوايو، زمبابوي

كمساعدة. وتعد السياسة الرسمية لبرنامج الغذاء العالمي محايدة بشكل جوهري، حيث تنص على أن قبول أو رفض أي من مثل هذه التبرعات الغذائية هو من اختصاص الحكومة المتلقية. وذهب بيان مشترك أصدرته الأمم المتحدة في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢ حول استخدام الأغذية المعدلة وراثيا في جنوبي أفريقيا إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى أنه لا يتوافر أي دليل علمي حتى الآن يوحي بان هناك خطراً على صحة الإنسان من الأغذية المعدلة وراثيا. وحول مسألة الفاقد المهدر والإخصاب الهجيني، فإن البيان يترك هذا لحكم الدول المتلقية.

وعلى الرغم من تأييد زامبيا لقبول الأغذية المعدلة وراثيا في بداية الأمر، إلا أنها بدأت في اتخاذ موقف أكثر تشددا في عام ٢٠٠٢ في ذات الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يستعد لتدخل كبير بالمساعدات الغذائية. وبحلول منتصف شهر أغسطس حظرت كافة الواردات من المنتجات المعدلة وراثيا، بما في ذلك تلك الموجودة في عرض البحر التي تم الإسهام بها فعليا في عملية المساعدة. وقد طلب من برنامج الغذاء العالمي والجهات المانحة الرئيسية الأخرى سحب كافة مخزونها الموجود في البلاد بتكلفة مرتفعة. وشمل هذا الأغذية التي كانت موجهة إلى ١٣٠ ألف لاجئ أنجولي موجودين في مخيمات (مع أن الحكومة ستقبل الذرة المطحونة لهؤلاء الأشخاص). في نفس الوقت، عرضت كينيا وتنزانيا ذرة «طبيعية» لتعويض أي نقص آخر بمجرد شراء زامبيا ٣٠٠ ألف طن من جنوب أفريقيا.

وكان للقرار الزامبي شيء أشبه بالتأثير المتداعي، فقد عنيت التأخيرات والمماطلة البيروقراطية أن كميات لا بأس بها من الذرة المعدلة وراثيا تم توزيعها في كافة الدول، ولكن بحلول ديسمبر ٢٠٠٢ تأكدت المواقف الآتية:

- حظرت زمبابوي كل حبوب الذرة المعدلة وراثيا (غير المطحونة) غير أنها كانت مستعدة لقبول بعض الكميات لطحنها في بولاوايو قبل التوزيع (تجدر الإشارة إلى أن الذرة المطحونة ليس لها أخطار تتعلق بإعادة الزراعة/الإخصاب الهجيني، ولا خطر الاستهلاك من قبل الماشية[1]، بيد أنها لم تتعامل بوضوح بعد مع الإخطار المحتملة على صحة الإنسان).
- حظرت موزمبيق الحبوب لكنها قبلت الطحن في داخل البلاد، وتم توفير أموال إضافية لتغطية هذه التكلفة.
- لم تقبل ليسوتو وملاوي الحبوب نظريا غير أنه تم قبول الإمدادات الموجودة وتلك التي تم شحنها بالفعل.
- كانت سوازيلاند هي البلد الوحيد من بين أعضاء اتحاد التنمية بجنوبي أفريقيا الذي قبل الذرة المعدلة وراثيا.

مضامين بالنسبة لعمليات الدعم اللوجستي

١) الشحنات ومتطلبات الطحن

تمثل التأثير الفوري للأزمة في تعطل إمدادات المساعدات للسكان المتضررين لفترة لا تقل عن شهر. وقد انتظرت شحنات كبيرة من الذرة المعدلة وراثيا في موانئ الدخول؛ وواجهت الشحنات التي كانت موجودة في مناطق ذات رطوبة مرتفعة مشكلات تتعلق بالطحن والفاقد فيما بعد. وتعين على برنامج الغذاء العالمي اتخاذ ترتيبات فورية لطحن كميات كبيرة من الذرة المعدلة وراثيا في جنوب أفريقيا. وأعيد فتح المطاحن التي سبق حفظها بكرات العثة غير أن أصحابها أصروا على الحصول على نوع ما من الضمان للكميات القادمة، وهو ما كان أمرا صعبا على الدوام في مناشدة دولية ذات استجابة مترددة. وتشمل خلاصة الطحن في جنوب أفريقيا (حيث تتم أغلبية العمليات) خفضا نسبته ٢٥٪ في إجمالي الغلال المتاح للتوزيع من هذا المصدر، حيث أنه يتم أخذ مقدار الخصم وجزء من دقيق الذرة كدفعة. وأخيراً، فإن تكاليف المناولة، والإشراف، وتسجيل البضائع المفرغة والنقل المطلوبة لنقل الذرة المعدلة وراثيا ودقيق الذرة الناتج إلى داخل وخارج المطاحن زادت أكثر من تكاليف النقل البري المرتفعة بالفعل التي تحملتها المنظمات المانحة.

٢) المشتروات المحلية

ظهرت نتيجتان إيجابيتان من الحاجة لطحن الذرة المعدلة وراثياً، فقد أعطت برنامج الغذاء العالمي فرصة غير متوقعة لحماية دقيق الذرة في المطاحن، ليلبي بذلك احتياجات العناصر المغذية لكثير من المستفيدين في المنطقة. وربما الشيء الأكثر أهمية أنها تسببت في تنظيم أكبر عملية تدبير احتياجات محلية وإقليمية من الغذاء في تاريخ برنامج الغذاء العالمي، مستخدما أموالا نقدية لم يكن ليتم الحصول عليها في المعتاد لعملية بهذا الحجم. وقد كان للمشتروات المحلية ميزة مباشرة في توفير الاحتياجات في حينها وإنعاش الأسواق المحلية – لم يكن هناك انتظار طويل لشحنات الموانئ، واستخدام متزايد للموردين وشركات النقل المحليين.

تم شراء جزء كبير من الأغذية من جنوب أفريقيا. ومقارنة بفترة الـ ١٢-١٨ شهراً السابقة، تضاعفت أسعار الذرة تقريبا في جنوب أفريقيا في شهري نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٢، متأثرة على وجه الاعتقاد بتوقعات ارتفاع معدلات الطلب في الدول المجاورة بسبب نقص المحاصيل كما أصبح انخفاض قيمة الراند أمام الدولار عاملا أساسيا وراء ارتفاع الأسعار حيث أنه يتم شراء الذرة بالدولارات. وعلى الرغم من أن برنامج الغذاء العالمي قام من جانبه في المعتاد بشراء كميات صغيرة كسياسة متعمدة لتفادي التأثير سلبا على السوق، فإن أسعار الذرة ارتفعت مع ذلك إلى ١٩٥ دولارا للطن. وكان معنى هذا، إضافة إلى تأخير عمليات إرسال الشحنات الدولية، أن عمليات التوزيع التي كان مخططا لها لم تتحقق دائماً. وبصورة مثالية، يريد البرنامج شراء ذرة أقل تكلفة من دول مثل الصين بدلا من الذرة البيضاء المنتجة محلياً التي يتم بيعها بأسعار تشجيعية غير أن محدودية وتأخر توافر الأموال كان معناه أن هذا ليس ممكنا في الإطار الزمني المحدد.

أنها تسببت في تنظيم أكبر عملية تدبير احتياجات محلية وإقليمية من الغذاء في

٣) توسيع قاعدة المانحين

دفع برنامج الغذاء العالمي ثمن ٤٥٪ (٣٣٢ ألف طن) من سلعه الغذائية في منطقة جنوبي أفريقيا (مقارنة بإسهامات عينية، من الولايات المتحدة بصفة أساسية، كانت في حالات طوارئ كثيرة في أماكن أخرى من العالم ستمثل نحو ٧٥٪ من السلع). وتم العثور على مجموعة غير عادية من المانحين غير التقليديين – أكثر من أربعين، من بينهم مانحون من دول نامية.

وفي كتاب أخير أشار أدوارد كلاي إلى التآكل التدريجي للطابع المتعدد الجنسيات لبرنامج الغذاء العالمي[2] حيث تسيطر جهة مانحة واحدة على وجه الخصوص (الولايات المتحدة) على الساحة العالمية للمساعدات الغذائية. هل كان يمكن لطارئ جنوبي أفريقيا أن يكون نقطة تحول؟ ربما، وإن كان بتكلفة: مع وجود تبرعات نقدية، لا يقوم كثير من المانحين الجدد بتقديم نفس النفقات الإضافية السخية لكل طن يتم شراؤه من الأغذية مثلما تتيح المساعدات الغذائية العينية الأمريكية. كما أن وفورات الحجم – التي هي بالتحديد نقطة قوة برنامج الغذاء العالمي – ربما تعرضت للخطر بسبب التعامل مع عدد كبير من الأسواق الصغيرة والمتفرقة. يمكن أن تكون هناك أشهر عديدة بين تأكيد تعهد، والإفراج عن الأموال، وشراء وإرسال الأغذية. وفي هذه العملية، كانت

أهداف التوزيع أقل من ٥٠٪ في معظم البلدان خلال الأشهر الخمسة الأولى.

دروس وأسئلة

ساهم الإنشاء المبكر لمركز إقليمي مؤثر للإدارة والدعم اللوجستي في المكتب الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي في جوهانسبرج في تسهيل الاستجابة لأزمة الأغذية المعدلة وراثياً. واشتمل ذلك على نظام معلومات على شبكة الإنترنت تم تحديثه يوميا بمعلومات من مصادر مباشرة، وتقارير مواقف عن بلدان محددة، وعمليات الموانئ، ومعلومات أخرى ذات صلة بالدعم اللوجستي والبرامج. وحظي ذلك بتقدير كافة الأطراف كما حقق درجة من الترابط كانت موضع ترحيب في عملية معقدة.

وكانت الحاجة إلى تطوير طريقة أكثر شمولا وموثوقية لتقييم «الفجوة الغذائية» واحداً من الدروس الواضحة. وفي الوقت الحالي تقوم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بتنفيذ مهام مشتركة لتقييم إمدادات المحاصيل والغذاء. وكان قد تم تنفيذ مهام من هذا النوع في جميع الدول في مايو/يونيو ٢٠٠٢. وتستند هذه المهام إلى أربع مجموعات من البيانات: (أ) الإنتاج القومي المتوقع للمحاصيل الرئيسية: (ب) أي نسبة من هذه المحاصيل سيتم استهلاكها أو تصديرها: (ج) الواردات التجارية؛ (د) مستويات المساعدات الغذائية من المخزون الحالي (على سبيل المثال، احتياطي الحبوب الذي تحتفظ به هيئات تسويق الحبوب).

ويصبح العجز الناتج مرشدا لكميات المساعدة الغذائية المطلوبة من مصادر خارجية أو يتم شراؤها في المنطقة. وتعتمد كافة الإحصائيات القومية عن الإنتاج، والاستهلاك، والاستيراد، والمساعدة الحكومية على تنبؤات دقيقة للوزارات الحكومية. وهناك نقطتا ضعف في هذا هما أولا أن قدرة بعض وزارات الزراعة قد تراجعت في الأعوام الأخيرة، وثانيا أنه يمكن أن تكون هناك اختلافات هامة بين الأرقام الكلية القومية والأرقام الإقليمية/المحلية التي كثيرا ما تنعكس في ميزانيات مهام التقييم.

وبمعزل عن النقائص في البيانات الحكومية، فقد كانت هناك أيضاً عيوب في الطريقة التي قدمت بها نظم الإنذار المبكر التي تحظى بدعم دولي التنبؤات في عام ٢٠٠٢. وفي ملاوي، على سبيل المثال، كان هناك افتراض خاطئ بأن الاستهلاك المنزلي للجذور والدرنات المنتجة محليا ستعوض نقص الغلال. لم يحدث هذا على النطاق المتوقع، ولذا فقد أساءت التنبؤات العامة للميزانية التقدير. ومن المثير للاهتمام أن ذلك يمكن أيضاً أن يفيد في الاتجاه الآخر:

في ليسوتو في يوليو ٢٠٠٢ كانت هناك تقارير عن أن مستفيدين لم يأتوا للحصول على المساعدات الغذائية، حيث أن حصادهم في بعض المناطق كان أفضل من التنبؤات. وربما غطت سيطرة عملية المساعدة الغذائية والاحتياجات المتوقعة التي تنبأت لها لجان تقييم قابلية التأثر[3] التي أنشئت في كل بلد على تساؤلات أكثر أهمية. وفي زمبابوي، واجه القائمون على توفير الدعم اللوجستي مشكلات تتعلق بالتضخم، ونقص الوقود، والقيود على العملة الصعبة التي كانت تعترض طريق الإدارة السلسة لعملية على هذا النطاق. وقد كانت بعض الحكومات، وأهمها زمبابوي، سعيدة للغاية بقبول عبارة «طارئ القحط» لصرف الانتباه عن إخفاقات خطيرة في الحكم، والاقتصاد، والسياسة. وفي ملاوي تم إخضاع المانحين بالبيع غير العادي لمعظم الاحتياطي الاستراتيجي للحبوب في أواخر عام ٢٠٠١ – ائتلاف من مشورة لصندوق النقد الدولي أسئ فهمها وفساد داخلي.[4] وإلى يومنا هذا لا تزال معرفتنا محدودة عن نطاق التجارة غير الرسمية عبر الحدود التي كانت ستلقي ضوءاً مختلفاً على ميزانيات واردات صادرات الحبوب التي حددت بالضبط حجم «الفجوة الغذائية».

ختام

تواجه منطقة جنوبي أفريقيا تحدياً مزمناً وهيكلياً مطولاً. ويعني انخفاض مؤشرات التنمية بالإضافة إلى «الطارئ الدائم» للإيدز أن مساعدة غذائية قصيرة الأجل سيكون لها تأثير محدود. وقد أظهرت أزمة الأغذية المعدلة وراثياً والمشتروات الإقليمية الكبيرة غير المألوفة التي شجعتها الحاجة إلى:

- قيام الوكالات الدولية الأكبر بتطوير مجموعة جديدة من المهارات التحليلية لتحقيق فهم أفضل لكل من المتغيرات الاقتصادية التي تحدد العرض والطلب على الحبوب، خاصة في السوق غير الرسمي، والقرارات التي يتخذها المزارعون بشأن بيع منتجهم أو

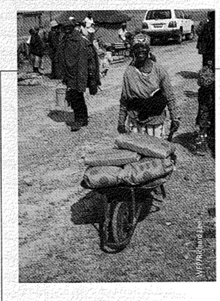
أطفال في زمبابوي

الإبقاء عليه.

- فهم تأثيرات التجارة غير القانونية عبر الحدود في أسواق تسيطر عليها الدولة كما في زمبابوي.
- تقاسم معرفة أكبر بين الوكالات حول التأثير السلبي المحتمل لطلبات المساعدة على أسعار الحبوب وقطاع النقل التجاري.
- الاتصال الوثيق بين المؤيدين أصحاب المستوى الرفيع مثل المبعوث الخاص، الذي يتمثل دوره في التفاوض بشأن تنازلات حكومية فيما يتعلق بأمور مثل رسوم الواردات والقيود على الحدود، وبين القائمين على توفير الدعم اللوجستي الذين يواجهون صعوبات يومية في ترجمة هذه السياسات إلى ممارسة أحياناً مع سلطات محلية غير مساعدة.

إن الدروس المستفادة من الحدث الطارئ، والتركيز الأكبر على سبل العيش، وما صاحبه من تكييف للبرنامج يجرى حالياً يجب أن يضمن اهتماما أكثر استدامة في المستقبل بالمشكلات التي تواجه المنطقة.

جون بينيت
مدير مستشاري أوكسفورد للتنمية وقاد مؤخرا عملية تقييم «في الوقت الحقيقي» للاستجابة للطارئ في جنوبي أفريقيا.
البريد الإلكتروني:
jon.bennett@dsl.pipex.com


WFP/Richard Lee

تقييم لقابلية التأثر

أنشأت الدول الأعضاء في اتحاد التنمية لجنوبي أفريقيا لجنة تقييم لقابلية التأثر في عام ١٩٩٩ لها مكتب إقليمي في هرارى. وخلال الطارئ الذي شهدته المنطقة عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تلقت مواردها وعاملوها دعما من إعارة موظفين من الأمم المتحدة، ومشاركة شركاء من منظمات غير حكومية، والحصول على دعم مالي إضافي من وكالة التنمية الأمريكية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، وعملية الطارئ الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي.

وتتماشى اللجنة مع التنمية المنسقة وتشجعها في مجال تقييم القابلية للتأثر ووسائل كسب الرزق في منطقة اتحاد التنمية لجنوبي أفريقيا. وهي تقوم بمقارنة وتنسيق معلومات من المصادر القائمة وتكملها بمعلومات إضافية مستمدة من أعمال مسح دورية في المواقع. وفي كل بلد تضم لجنة تقييم قومية وكالات حكومية وشريكة إضافة إلى وجود فرق ميدانية يتم توفير أعضائها من مصالح حكومية ذات صلة، ومنظمات غير حكومية، وبعض موظفي الأمم المتحدة. ويقوم فريق اللجنة الإقليمي المتمركز في هرارى بتقديم المشورة حول أسلوب العمل والتدريب وهو المسئول أيضا عن مقارنة وتحليل ونشر البيانات.

وخلال فترات الحدث الطارئ تم إجراء «تقييمات متجددة» لقياس الاحتياجات على الطبيعة بصفة دورية من أجل ترتيب المناطق طبقا لاحتياجات المساعدة الغذائية (والحصص) وللخروج بإجمالي مساعدة غذائية على المستوى القومي (يوضح الفترة التي سيظل فيها الاحتياج قائما قبل احتمال تغير الموقف مرة أخرى). وتقوم لجان التقييم بدور مكمل لمهام تقييم المحاصيل والغذاء لمنظمة الفاو/برنامج الغذاء العالمي من حيث أنها توفر مساعدة غذائية على مستوي أقل من المستوى القومي لسد الاحتياجات، بما في ذلك تصنيف للجماعات الاجتماعية - الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الخاصة (مثل الأطفال المصابين بالإيدز واليتامى).

إن ترجمة تحديثات لجان التقييم حول الأولويات المستهدفة والاحتياجات الشاملة للمساعدة الغذائية إلى عمل برامجي فرضت تحديا. كما أن القيود التي تحد من قدرات المنظمات غير الحكومية وكذلك الأولويات المختلفة للجان القرى/الأحياء وعمليات إعادة التوزيع على مستوى القرية جعل من إدخال تعديلات سريعة على تحليل احتياجات منقح أمرا صعبا.

كان هناك أمل في البداية في أنه ربما يتم تكييف أسلوب عمل اللجنة حتى تنتقل من «تقييم الاحتياجات» إلى تحليل مباشر للاستجابة للطارئ. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من أنه كان من الممكن في عام ٢٠٠٣ إدراج أسئلة قليلة من شأنها المساعدة في فهم تأثيرات الاستجابة للطارئ، فإن لجنة التقييم لم تكن في حقيقة الأمر أداة مناسبة لإجراء تقييم التأثيرات. وبحلول شهر أبريل، كان هناك بالفعل توسيع للتقييمات لتشمل الصلة بين مرض الإيدز والأمن الغذائي، غير أن مزيد ا من التوسيع ربما كان سيقلل من جودة البيانات وسيجهد طاقة لجان التقييم.

إن الحفاظ على المستوى العالي لتوافق الأداء فيما بين الوكالات حول نتائج لجان التقييم سيعتمد على استمرار الاستثمار والالتزام الحكومي. وهناك خطر أن ينتظر المرء الكثير جدا من التوقعات من لجنة التقييم.

لمزيد من المعلومات، انظر: www.sadc.fanr.org.zw/vAc/vachome.htm

١ كانت هذه مخاطرة متخيلة فقط، حيث أن الاتحاد الأوربي - وهو مستورد رئيسي لمنتجات اللحوم والألبان من جنوبي أفريقيا - أعلن أن الماشية التي استهلكت ذرة أمريكية سيظل بالإمكان قبولها.

٢ أدوار كلاي، «الاستجابة للتغيير: برنامج الغذاء العالمي ونظام المساعدة الغذائية العالمي» في فود بوليسي أولد آند نيو، تحرير سيمون ماكسويل وراشيل سلاتر، ديفيلوبمنت بوليسي ريفيو ٢١ (٥): معهد التنمية الخارجية، لندن (قريبا).

٣ انظر صندوق النص التالي.

٤ انظر «الضرر الهيكلي: أسباب ونتائج أزمة الغذاء في ملاوي»، حركة التنمية العالمية، أكتوبر ٢٠٠٢، www.wdm.org.uk/cambriefs/debt/Malawi%20Final.pdf

الاستخدام الإنساني للقوات المسلحة

بقلم: روبيرت ويلوك

مع تطور الدور الإنساني للقوات المسلحة، تركز النقاش حول ثلاثة أنواع منفصلة: الدعم العسكري لجهود الإغاثة من الطوارئ أو الكوارث، فكرة التدخل الإنساني المثيرة للجدل، وتقديم المساعدة الإنسانية أثناء العمليات القتالية. ويعد النوع الأول هو أقل الأنواع إثارة للخلاف وهو يصف تجارب بريطانية أخيرة في أماكن مثل موزمبيق ومونتسيرات. وفي هذه الأنواع من عمليات الإغاثة الإنسانية من الكوارث، تقوم القوات المسلحة البريطانية بدور مقاول الباطن لجهود الإغاثة الخارجية الأوسع من خلال وزارة التنمية الدولية. ويتم نشر القوات المسلحة لتنفيذ مهمة محددة في بيئة اختيارية تتيح لنا تبني وضع قوة حسن.

وخلال العامين الماضيين، عملنا مع وزارة التنمية الدولية لتطوير عملية تخطيط يمكن تكييفها وفق الظروف الخاصة لكوارث طبيعية أو صناعية. وتشمل هذه العملية إقامة حوار بين الدولة المتضررة وأفراد السفارة أو المفوضية العليا البريطانية (الذين يجرون تقييماً للكارثة)، وإدارة النزاعات والشئون الإنسانية بوزارة التنمية الدولية، ووزارة الدفاع، والعاملين بمقر قيادة القوات البريطانية المسئولين عن نشر القوات المطلوبة لإدارة العملية. وتشتمل اعتبارات التخطيط الرئيسية على:

- القدرة على الانتشار سريعاً بمجرد اتخاذ القرار لدعم جهد الإغاثة الإنساني.
- تنسيق متعدد الوظائف مع جهات أخرى مثل الأمم المتحدة، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات غير حكومية أخرى.
- الحساسية في نقل المعلومات عن الخسائر البشرية وبث رسائل منطقية لوسائل الإعلام.
- استراتيجية خروج منطقية لتفادي انسحاب قبل الأوان، أو مثلما هو غير مستحب، زيادة في الاعتماد على القوات المسلحة.
- حجم وموفورية الدعم المقدم من الدول المضيفة الذي سيؤثر على حجم وتشكيل القوة المنتشرة.

وقد تم دمج اعتبارات وخصائص التخطيط هذه في كتيب يمكن الإطلاع عليه قام بنشره مركز المذاهب والمفاهيم المشتركة.[١] وعلى الرغم من أن الكتيب يستهدف أساسا قاعدة قراء من العسكريين، فإنه ربما يكون مفيدا للمدنيين المشاركين في عمليات إنسانية وهو متوافر بالمجان.[٢]

التدخلات الإنسانية

يعد استخدام القوة من أجل التدخل الإنساني، بالنسبة لكثير من الناس، مثيراً للجدل سواء من منظور قانوني أو أخلاقي.[٣] وقد ظهرت كتابات كثيرة حول هذا الموضوع وعقدت ندوات لا حصر لها منذ اخفاقات المجتمع الدولي الحادة في منع الإبادة البشرية في رواندا وسريرنتشا في منتصف التسعينات. ومن المنظور العسكري، فإننا نعي تماما الحاجة لسيطرة المدنيين على القوات المسلحة وأهمية دور الأمم المتحدة في توفير الشرعية لأفعالنا، ولكننا على الرغم من ذلك ندرك أيضا أننا نعمل وفق مبدأ أخلاقي مختلف عن المجتمع الإنساني. وباستخدام المصطلحات الطبية، فإن موقفنا الأساسي يقوم على أساس الإحسان مغلفاً بعبارة «القوة من أجل الخير». وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك يمكن أن يتسبب في توترات عندما تعمل مع بعض المنظمات غير الحكومية، خاصة تلك التي قامت على أساس «لا ضرر». وبالنسبة للأفراد العسكريين، فإن الاقتناع بأن هدفنا صائب معنوياً وأخلاقياً له تأثير مباشر على الروح المعنوية المرتفعة وهو متضمن في أبرز مطبوعاتنا العسكرية.

ومهما كانت الخلافات الفلسفية، فإننا نتفق على أنه يتعين على القوات المسلحة الالتزام بسيادة القانون. وفي عام ٢٠٠٢ وصف القائد العام للقوات في أيرلندا الشمالية الأسباب التي تكمن وراء أهمية ذلك بالنسبة لنا، بما في ذلك «الإنسانية المشتركة»؟ «الناحية العملية» أو ما أسماه «قانون العواقب بعيدة المدى غير المقصودة»؟ المعايير المطبقة في البنية المعاصرة للعمليات من قبل «منظمات وأجهزة تنتظر عند خط النهاية تراقب كل مخالفة للقواعد». وبالنسبة للنقطة الأخيرة، فإن تأثير الطريقة التي نعمل بها على الأجيال القادمة من الأفراد العسكريين يعد أمرا بالغ الأهمية. ولا يوجد بيننا من يرغب في أن يكون منبوذا من جانب الصحفيين أو جماعات حقوق الإنسان. كما أننا لا نرغب في أن نقف في المحكمة أمام محامين يطلبون تعويضا لموكليهم أو أن يتم تحميلنا مسئولية موت أبرياء بلا داع. وعلى الرغم من ذلك، ومن منظور فردي فإن أهم سبب هو الأول لأن الندم، مثلما قال القائد العام للقوات، «بلا شك رفيق غير مريح مع مرور الحياة».[٤]

المساعدة الإنسانية

فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية في بيئة أقل خطورة، فإن القوات المسلحة تدرك أن توفير الإغاثة هو بصفة أساسية وظيفة وكالات إنسانية وإنمائية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه قد تكون هناك ظروف، خاصة أثناء القتال، تعجز فيها هذه الوكالات عن تقديم المساعدة أو قد يكون هناك نقص. كان هذا هو الحال أثناء الجولة الأولى في البوسنة عندما انسحبت جميع الوكالات فيما عدا واحدة من منطقتي التكتيكية للعمليات بسبب الوضع الأمني المتدهور. ونتيجة لذلك، كانت ثمة حاجة لسد الفجوة لنحو ستة أسابيع، وتم إسناد مهام مساعدة إنسانية لوحدتي لإنقاذ الأرواح. وتشتمل الأمثلة الأخرى الأكثر حداثة على: التنظيم العسكري لمخيمات اللاجئين أثناء أزمة كوسوفو، الاستجابة لزلزال أفغانستان في عام ٢٠٠٢، وعمل الجيش البريطاني لتدمير ألغام مضادة للأفراد في سيراليون وأماكن أخرى.

وبينما لا يوجد هناك ما يمكن أن نطلق عليه عملية نموذجية، فإن المعتقدات الأساسية التي يشملها كتيب العمليات الإنسانية والإغاثة من الكوارث الذي أصدرناه يحتمل أن تكون قابلة للتطبيق. إننا نقترح وجوب أن تأخذ القوات العسكرية المشاركة في مثل هذه الأنشطة، كلما كان ذلك ممكناً، المشورة والتوجيه العام من سلطة تنسيق مدنية أو وكالة إنسانية ويجب أن تسلم المسئولية عن المهمة الإنسانية في أقرب فرصة ممكنة. وعندما يقرر المجتمع الدولي اتخاذ عمل، فإن هناك حاجة لتنفيذ عمليات مشتركة متكاملة توفر آليات لكافة الأطراف المدنية والعسكرية في بيئات معقدة جغرافيا للتعامل مع الأسباب الرئيسية للنزاع.

ولدى القوات البريطانية قدر كبير من الخبرة في عمليات دعم السلام. لقد علمنا بمشاركة عدد كبير من الأطراف وأننا كعسكريين لا يمكننا أن نتصرف بمعزل عنهم. أن منهج القوات المسلحة البريطانية يؤكد على الحاجة لخطة حملة شاملة تحدد وسائل تحقيق التأثير المرغوب فيه أو الحالة المنتظمة المقبولة التي يوافق عليها المجتمع الدولي. وتتطلب مثل هذه الخطة إجراء لتطبيق سيادة القانون (عن طريق هيئة قضائية وشرطة مدنية)، والنهوض بالتعليم، وتشجيع إحياء التجارة وإعادة البناء، ونشر المعلومات، وتشجيع حسن إدارة الحكم. ويجب تحريك حقول النشاط هذه للأمام سويا، لأنه إذا تم الإسراع بمجال على حساب المجالات الأخرى فإن هذا يمكن أن يأتي بنتائج عكسية، حيث أن هذا يمكن أن يستغله أولئك الذين يلجأون للعنف، والانتهازيون الذي يستفيدون من انعدام الأمن.

التعاون المدني العسكري

إن التعاون المدني العسكري الذي نعتبره عملية أكثر منه نشاطا يعد من العوامل الأساسية لتسهيل نجاح المهمة. ومن خلال آليات رسمية وغير رسمية، يوفر هذا التعاون فرصة للمنظمات المدنية لرفع درجة الوعي لدى الأفراد العسكريين المسئولين عن توفير الظروف الآمنة المطلوبة للأفراد لتحقيق أهدافهم، ولإدارة الشئون اليومية العادية بصورة آمنة. لقد تحقق قدر كبير من التقدم في الأعوام الأخيرة. وبالاشتراك مع وزارة التنمية الدولية قمنا بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ومكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية على تطوير المبادئ التوجيهية التي نشرت مؤخرا بخصوص استخدام موارد القوات المسلحة والدفاع المدني لدعم الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات طوارئ معقدة.[٥] وقامت وزارة الدفاع البريطانية بنشر أول سياسة لها حول التعاون المدني العسكري، ونحن بصدد تطوير قدرة جديدة سيطلق عليها اسم مجموعة التعاون المدني العسكري المشترك ستأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من أفغانستان ومسارح حروب أخرى. وستعطي هذه الخطوة نقلة للأمام لمهمة توفير سطح بيني للحوار حول العمليات لمن نسميهم «أشخاص الحواجز الدنيا»، وهم الأشخاص رفيعو المستوى الذين يمكنهم العمل في بيئة معقدة صارمة، لجعل الأمور تحدث في غياب توجيه استراتيجي.

وختاماً، فإن المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تنكر أن القوات بمقدورها القيام بأي شيء إنساني على الإطلاق تواجه خطر مواصلة الآراء سيئة الإطلاع والقديمة. لقد طرأت تطورات هامة على الأسلوب الذي تتبناه القوات المسلحة البريطانية إزاء عمليات انتشارها منذ المراجعة الدفاعية الاستراتيجية عام ١٩٩٨. وفي ضوء عملياتنا الأخيرة، وبمساعدة عدد كبير من المساهمين، أعدنا تنقيح فكرنا حول الاستخدام الإنساني للقوات المسلحة. ونحن نعمل الآن باتجاه فهم أوسع للقضايا ودواعي القلق التي تحيط بهذا الدور حتى نكون مستعدين بشكل أفضل للمرة القادمة التي يطلب منا فيها تنفيذ هذا النوع من المهمة، حيثما قد يكون ذلك.

امضى روبيرت ويلوك ٢٥ عاماً في الجيش البريطاني. وقد كان متحدثا باسم هيئة الجيش في المملكة المتحدة خلال عمليات التدخل في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون. وترك الليفتنانت كولونيل ويلوك مؤخرا مركز المذاهب والمفاهيم المشتركة حيث كان مستشارا استراتيجيا، وهو الآن كبير مسئولي الإعلام الصحفي بقوة دعم الاستقرار التي يقودها الناتو في البوسنة والهرسك.

البريد الإلكتروني:
Rupert_wieloch@sfor.nato.int

تم استخراج هذا المقال من حديث أدلي به لجمعية وندهام بليس تشارلمان، وهي جمعية مقرها المملكة المتحدة تضم أشخاصاً ذوي خلفيات ثقافية، وسياسية، ودينية مختلفة لبحث القضايا الأوروبية والعالمية.

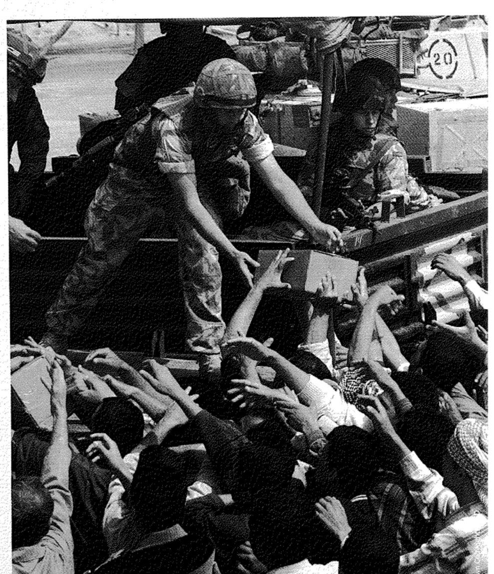
١ منتدى فكري بوزارة الدفاع البريطانية تم إنشاؤه في إطار المراجعة الدفاعية الاستراتيجية البريطانية.

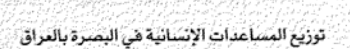
٢ «العمليات الإنسانية/الإغاثة من الكوارث» متاح بالمجان من مركز التخزين والتوزيع الدفاعي، شارع موروج، لانجنتش، كارمز، جنوب ويلز. ت: ٨٢٢٣٤٧ ١٥٤٤ (٠) ٤٤+، فاكس: ٨٢٢٥١٥ ١٥٤٤ (٠) ٤٤+

٣ يجب ملاحظة أن تعبير «التدخل الإنساني» غير مستخدم في مذهب القوات المسلحة البريطانية، ولم تتبع الفكرة مطلقاً من المؤسسة العسكرية ولكن من مطبوعات مثل «الخيارات الصعبة: مآزق أخلاقية في التدخل الإنساني»، الذي نشر تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ١٩٩٨.

٤ كلمة للقائد العام للقوات بأيرلندا الشمالية أمام مؤتمر المعهد الملكي للخدمات المتحدة حول «المبادئ الأخلاقية في حرب متباينة وعمليات التدخل» في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢.

٥ انظر
www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/UNID/6005B9C845DDBD0DC1256D520029ED39




توزيع المساعدات الإنسانية في البصرة بالعراق

امتزاج الدعم اللوجستي والتكنولوجيا من أجل إغاثة فعالة

بقلم: هـ. والي لي ومارك زبندين

تربط وظيفة الدعم اللوجستي كافة الأطراف في عملية توصيل الإغاثة.

خلال طارئ من الطوارئ، تتمثل المهمة الرئيسية لإدارات الدعم اللوجستي في تدبير المشتروات من المواد الغذائية وغير الغذائية والهبات العينية (المطلوبة وغير المطلوبة) ومتابعتها من وقت توجيه النداء وحتى التوصيل مع القيام في نفس الوقت بمراقبة السلع والمعلومات المالية بطول خط إمداد الإغاثة. ويعد توافر المعلومات حسنة التوقيت والدقيقة عنصرا أساسيا. وتعتمد عملية كفؤة على وعي مدير الحدث الطارئ بالاحتياجات المتغيرة للموقع ونقلها إلى المانحين. وعلى الرغم من كون مسئولي الدعم اللوجستي همزة الوصل التي تربط المانحين بالمستفيدين، فإنهم نادرا ما يكونون مشاركين نشطين في توفير وتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعمليات الإغاثة.

وضع تكنولوجيا الإغاثة

تتنوع الطريقة التي يتم بها استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع بين منظمات الإغاثة الإنسانية، وكثيرا ما يكون منظر التكنولوجيا في القطاع الإنساني مجزأ إلى أقصى حد مما يحد من توافر معلومات دقيقة وحسنة التوقيت. وتقوم المنظمات إما بشراء كميات تجارية كبيرة جاهزة تحتاج إلى تعديلات كثيرة لتوافق احتياجات المستفيدين وإما تجد حلولا بسيطة من داخلها لكل موقع ميداني. وفي الحالة الأولى، لا يتم الالتفات إلى المتغيرات النشطة وبيئة الإغاثة. فالتعديل حسب احتياج المستفيدين لعلاج هذه المشكلة يعد مسألة باهظة التكاليف، كما أنه يعوق استيعاب التحديثات الروتينية. ونادرا ما تتسم محاولات إيجاد حلول سريعة من الداخل بالفعالية، وكثيرا ما تعتمد على الخبرة العابرة لمسئولي تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة.

وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة للمنظمات، فإن المعلومات من الأصل حتى التوزيع بخصوص الأموال، والإمدادات الغذائية وغير الغذائية والهبات العينية تعد غير متاحة لصانعي القرار في الوقت الحقيقي. بالإضافة لذلك، فإن العمليات غير القياسية والعرضة للوقوع في الخطأ لا تزال هي المهيمنة. وفي أحوال كثيرة لا يتم استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات التي يمكنها تحسين موفورية المعلومات، وإعداد التقارير، والتعلم على الوجه الأكمل. وفيما يلي بعض عيوب نظم معلومات الإغاثة الحالية:

- يتعين كتابة البيانات في أشكال متعددة ونقلها إلى صفحات متعددة تضم كل واحدة منها عدة أعمدة.
- السيطرة على الميزانية غير كافية، ونتيجة لذلك قد يساء إنفاق الأموال.
- لا تتم متابعة الأموال بالدرجة التي يطلبها المانحون.
- يصعب تطبيق إجراءات تدبير الاحتياجات، وهناك افتقار للنزاهة.
- تعقب ومتابعة الشحنات تتم يدويا باستخدام أوراق عريضة ممتدة.
- لا توجد أي قاعدة بيانات مركزية حول تاريخ الأثمان المدفوعة، مرات الترانزيت أو الكميات المتلقاة/المشتراة.
- يتم إعداد التقارير يدويا. ومن ثم، يتم تجهيز عدد محدود من التقارير وتحليلات الأداء، خلاف التقارير المقدمة للمانحين حول كميات مواد الإغاثة المرسلة لعملية معينة.

حشد التكنولوجيا

تحتاج منظمات الإغاثة الإنسانية بصفة مشتركة إلى نظم معلومات متكاملة كاملة وتتسم بالشفافية ودقة التوقيت. ويجب أن تكون هذه النظم بمثابة مستودع للمعلومات الواردة من العمليات وأن يتم دمجها مع نظم أخرى مثل الموارد المالية والبشرية. وفي سيناريو كهذا، سيتمكن صانعو القرارات من استخدام معلومات ذات قيمة قبل وأثناء وبعد عملية إغاثة. وسنقدم لاحقا نبذة سريعة عن الاحتمالات.

إن تكنولوجيات المعلومات الجديدة تمكن من وضع تصميم قياسي للربط بين النظم القائمة واستحداث نظم جديدة لتوفير الوضوح والمعلومات عن سلسلة إمدادات الإغاثة بأكملها.

برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني

استخدم معهد فريتز أحدث التكنولوجيات وشارك مع جهات مسئولة عن تقديم الدعم اللوجستي في إقامة نظام تعقب من الأصل إلى التوزيع، مصمم خصيصا لبيئة الإغاثة النشطة. ويستند النظام إلى أفضل الممارسات وتم توفيقه مع الاحتياجات الإنسانية من خلال بحث مكثف مع منظمات إغاثة رائدة كثيرة. والنظام الذي يتم تنفيذه حاليا – برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني – في مقر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر متاح بالمجان أمام منظمات الإغاثة الإنسانية الأخرى. ويتيح الطابع المعياري للنظام أن يستخدم كأداة إطار يمكن أن تضم نظما حالية تشكل أساس سلسلة إمدادات الإغاثة وتسد الفجوات الوظيفية التي قد تنشأ.

ويتكون نظام برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني من أربع وحدات رئيسية هي: التعبئة، تدبير الاحتياجات، النقل والمتابعة، وإعداد التقارير. ويرتبط النظام بالنظم المالية لتوفير رؤية واضحة في الوقت الحقيقي عن التكاليف والمشتروات والتبرعات العينية في خط أنابيب الإغاثة.

وبمجرد إدخال المعلومات فإنها تسكن جميع الوحدات ذات الصلة. وتقوم وحدة التعبئة في وقت متزامن بمتابعة احتياجات المستفيدين ونداءات الوكالات من أجل تقديم الأموال وتوفيقها مع التبرعات. وتتحكم وحدة تدبير الاحتياجات في طلبات الشراء، وتقوم بتحليل لعروض المناقصات التنافسية، وتضاهي السلع والبضائع المتلقاة بالفواتير التي تنتظر السداد. أما وحدة النقل والمتابعة فتتيح المتابعة الآلية للعلامات الهامة في هذه العملية. وبمرور الوقت، تصبح وحدتا تدبير الاحتياجات والنقل مستودعا للمعلومات عن أداء الموردين ووسائل النقل. وأخيرا تقوم وحدة إعداد التقارير بتقديم تقارير قياسية مفصلة حسب الطلب للمانحين وكذلك لصانعي القرار المحليين.

ختام

ويمكن لتقديم معلومات أكثر شمولية وفي توقيت أكثر دقة أن يعزز من فعالية القرارات التي يتم اتخاذها قبل أو أثناء، وبعد عملية إغاثة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لتحقيق هذه الإمكانية يجب أن تقوم المنظمات الإنسانية بتطوير استراتيجيات تكنولوجيا معلومات متكاملة تتطلع للمستقبل تحتوى المنظور القيم لوظيفة الدعم اللوجستي. قد يكون نظام برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني خطوة أولى. ومن خلال التعاون بين الوظائف والمنظمات يمكن فقط حشد الإمكانيات الحقيقية للمعلومات من أجل إغاثة إنسانية.

هـ. والى لي
كبير مسئولي التكنولوجيا بمعهد فريتز
البريد الإلكتروني:
wally.lee@fritzinstitute.org

مارك زبندين
مدير برامج الدعم اللوجستي بمعهد فريتز.
البريد الإلكتروني:
marc.zbinden@fritzinstitute.org

الاستعداد	أثناء العمليات	بعد العمليات
■ لمحة تاريخية عن أنواع الكوارث مع معلومات جغرافية للتنبؤ بشكل أدق باحتياجات المستفيدين. ■ الأداء السابق للموردين ومقدمي الدعم اللوجستي والمانحين لوضع خطة إغاثة فعالة ويمكن الوثوق بها. ■ سعر السوق والسعر التاريخي حسب كل منطقة لإعداد مخزون طوارئ.	■ المواءمة بين الكميات المقدمة للتكيف بدقة مع وضع الإغاثة. ■ متابعة تكاليف كل عملية لمعايرتها بالتبرعات القادمة ■ متابعة المخزون القادم في الطريق والمخزون الموجود في المخازن لتحديد حاجات الشراء.	■ المساءلة عن التبرعات (الاستخدام والتكاليف الإدارية) للحفاظ على نزاهة العلاقة مع المانحين. ■ أداء عمليات الإغاثة (منذ توجيه النداء وتحت توصيل الإمدادات) ■ الخسائر والأضرار الناجمة عن المساءلة والمطالبات.

لمزيد من المعلومات حول برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني، انظر www.fritzinstitute.org

١ تستند استنتاجات هذا المقال إلى بحث حول التكنولوجيا التي تقف وراء سلاسل إمدادات الإغاثة لعشر وكالات إنسانية رئيسية هي: الصليب الأحمر الأمريكي، وكير - الولايات المتحدة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الإنقاذ الدولية، وأطباء بلا حدود - بلجيكا، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة اليونيسيف، وورلد فيجن انترناشيونال.



UNIVA/Jesuit Refugee Service

احتياجات حماية اللاجئين الفلسطينيين تمر دون تلبية

التقى مشاركون من لبنان، وسوريا، وفلسطين في بيروت في أوائل شهر يونيو لمناقشة حقوق، واحتياجات، واستراتيجيات الحماية للاجئين الفلسطينيين. واستضاف معهد دراسات فلسطين (بيروت) ورشة العمل التي نظمتها جماعة العائدون (لبنان وسوريا) ومركز موارد البديل (مقره بيت لحم) لإقامة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وتركز النقاش على توضيح مفهوم حماية اللاجئ إذ أنه ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين، وأوجه الشبه والخلاف في ثغرات الحماية في دول مضيفة مختلفة ومسألة أي منظمة أو منظمات دولية - لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين و/أو المفوضية العليا للاجئين - يجب أن تكون مسئولة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين والبحث عن حلول دائمة.

وتم إعطاء اهتمام محدد للجهات المهمشة المختلفة من اللاجئين الفلسطينيين مثل السكان السابقين لغزة الذين يعيشون الآن في الأردن، والفلسطينيون في العراق الذي تحتله الولايات المتحدة/المملكة المتحدة، والفلسطينيين المقيمين في مصر الذين يعانون من ثغرة حماية لا تقل خطورة عن حالة الفلسطينيين في لبنان والتي حظيت بعرض إعلامي أفضل.

وطالب المشاركون بـ:

- بذل جهود لتحديد والعثور على أكثر علاج مناسب لحماية الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في حلول دائمة (حق العودة، رد الأملاك، والتعويض) كما أكده القرار 194 والقانون الدولي.
- مشاركة طيف أوسع من مجتمع اللاجئين في التثقيف، وزيادة التوعية، وحشد الجماهير فيما يتعلق باحتياجات واستراتيجيات الحماية الدولية.
- تناول المناهج في المدارس التي تديرها الأونروا مفاهيم ومبادئ حقوق وحماية اللاجئ.
- التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الدول المضيفة لتحديد أكثر انتظاما للمشكلات المرتبطة بحرية العمل والتعليم والتنقل، والحق في التوثيق والإعلان عنها، والضغط على الحكومات والأحزاب السياسية لاستحداث طرق علاج فعالة.
- العمل على التأكد من التزام الدول العربية المضيفة بالمواثيق الدولية التي وقعت عليها.
- بذل جهود أكثر انتظاما لرفع درجة الوعي في المجتمع الدولي حول ثغرات الحماية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين والحاجة لتقديم أموال لتمكين أونروا من الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، مع إعطاء اهتمام خاص للمشكلات في لبنان.
- القيام بجهود عاجلة لحل مسألة أي آليات دولية هي المسئولة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين وقيادة البحث عن حلول دائمة.
- توسيع تفويض لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، وأونروا، والمفوضية العليا للاجئين لضمان استرشاد حماية اللاجئين وتعريف الحلول الدائمة بمعايير القانون الدولي - وألا يكون ذلك عرضة لتدخل سياسي.

للحصول على معلومات إضافية، انظر www.badil.org أو اتصل بجابر سليمان، عائدون، في jslieman@inco.com.lb

طارئ معقد – ماليات معقدة؟

بقلم: جاي هوفي وديانا لاندزمان

تنطوي الحوادث الطارئة المعقدة وآليات المنظمات غير الحكومية للاستجابة على نشر سريع للعاملين والموارد، والتعبئة الفورية والتوزيع المتسارع لإمدادات الإغاثة.

تحتاج التدخلات إلى سرعة ومرونة. وفي هذا السياق كثيرا ما تصبح الإجراءات المالية والمساءلة من أوائل الضحايا.

يتم التركيز بشكل صائب تماما على تقديم المساعدة الفورية للأشخاص النازحين والأشخاص المحرومين الآخرين. وعلى الرغم من هذا، فإنه كثيرا ما يتم غض الطرف عن الإجراءات المالية والمساءلة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى فقدان أموال ومساعدات يصاحبه فقدان في الثقة في المنظمات غير الحكومية من جانب مجتمع المانحين. وفي المدى البعيد، يمكن أن يدفع ذلك المانحين والحكومات إلى إعادة تقييم استراتيجيتها التمويلية إزاء المنظمات غير الحكومية. وسيكون فقدان ملايين الدولارات الأمريكية في البوسنة/ الهرسك منذ عام ١٩٩٣ مثالا جيدا على ذلك.[١] وعلى الرغم من هذا، فإنه من الممكن ومن العملي على حد سواء وضع إجراءات مساءلة مالية بسيطة ولكنها فعالة في ذات الوقت. إن طارئا معقدا ليس بحاجة لأن ينطوي على إجراء مالي معقد.

ونحن نوصي بوضع استراتيجية قيد مالي ثلاثية المراحل في حالات الطوارئ المعقدة، والمراحل التي تلي بداية الأزمة. ويتم تصميم كل مرحلة بحيث توفر الحد الأدنى من شروط المساءلة والشفافية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة الأساسية لتقديم مساعدة فورية لأولئك الذين يحتاجونها.

١. مرحلة الحدث الطارئ

أ. تداول وإنفاق الأموال النقدية

سيتعين بشكل حتمي تدبير كميات كبيرة من الاحتياجات. وبينما سيجرى إتمام البعض في بلد مجاور حيث قد تعمل النظم المصرفية بشكل موثوق به، فإنه يجب توفير أموال لتدبير احتياجات في بلد عبر معاملات نقدية. وسنجد النقل الآمن للنقد في أي كتيب أمني للمنظمات غير الحكومية ولذا فإننا لن نتناوله هنا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه كثيرا ما تواجه هذه المنظمات صعوبات في سداد النقد، خاصة إثبات ما تم شراؤه، الكيفية، والموعد، والمكان، والثمن. إن دفع أموال نقدية مقابل السلع والبضائع يحتاج إلى إيصالات، ويجب تزويد كل عضو بالفريق بدفتر إيصالات. ويجب أن تحمل كافة الإيصالات توقيع قائد الفريق أو شاهد عيان من الفريق.

ب. دفتر محاسبة أساسي

أن دفتر أستاذ أساسي يظهر النقد المتوافر، والنقد الداخل والخارج، مع تفاصيل عن البائعين سيوفر، إذا صاحبته الإيصالات، معلومات كافية للمسئولين الماليين، بالمقر حتى يتسنى معالجتها. وسيوفر هذا دليلا للمساءلة والمراجعة خلال الأشهر التالية بعد رحيل فريق الإعداد وقد يكون من الصعب شرح الحاجة لعمل مشتروات طوارئ لمراجع غير مطلع على تقلبات الطوارئ الإنسانية.

ج. إدخال فريق مالي لمنطقة الحدث الطارئ

كثيراً ما يكون من غير الممكن إرسال شخص مالي متمرس إلى بيئة طوارئ. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب أن يتوافر لفرد على الأقل من أفراد فريق الطوارئ التدريب الأساسي الكافي على المحاسبة كي يكون نقطة الاتصال المالي. ويجب أن يكونوا أيضا قادرين على إجراء تقييم مالي للنظم المالية والمصرفية للبلد الذي تعمل فيه المنظمة غير الحكومية وكذلك تشغيل نظام دفتري بسيط.

د. دعم من مقر المنظمة غير الحكومية

من المهم بالنسبة لأفراد المقر أن يفهموا أن فريق الطوارئ الذي يعمل في طارئ معقد لن يتمكن، في كافة الاحتمالات، من إعداد التقارير المالية المعقدة التي يطلبها المانحون. ولذا، يجب أن يكون المقر مستعدا وقادرا على إعداد هذه التقارير للميدان خلال الحدث الطارئ وجزء من المرحلة الانتقالية. وعند هذه المرحلة يكتسب كثير من المنظمات غير الحكومية سمعة رديئة لدى المانحين حيث تتصادم حاجات الطارئ، والمقدرة المالية للعاملين الذين يتعاملون معها وحاجات المانحين.

٢. المرحلة الانتقالية

مع إفساح مرحلة الحدث الطارئ الطريق أمام بيئة أكثر أمنا وتنفيذ منتظم للبرامج، فإننا نوصي بوصول رئيس مالي متمرس وفريق مناسب في أقرب فرصة ممكنة لتوفير المساندة الإدارية والمالية. وبوصول هؤلاء العاملين، سيتمكن فريق الطارئ من تسليم دفتر الأستاذ البسيط ويمكن تحديثه ليصبح نظاما ملائما للمحاسبة كبرنامج محاسبة ودعم مبيعات يديره أفراد مدربون ومؤهلون.

٣. مرحلة التشغيل

مع ترسيخ العملية أقدامها، يمكن نقل كل المسئولية المالية على المستوى الميداني التي يتولاها حاليا فريق المقر إلى الإدارة المالية الميدانية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المهم أن نحاول الحفاظ على درجة من الاستمرارية للفريق من مرحلة الحدث الطارئ حيث ستثار أسئلة عن أعداد التقارير المالية، وقد أدى نقص المعرفة بالنظم في الماضي إلى ارتباك في إعداد التقارير المالية.

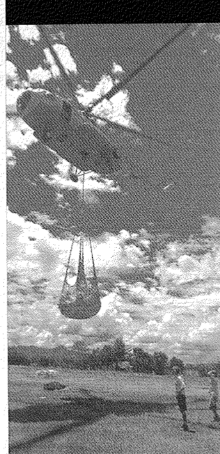
هذا عرض عام مختصر جدا لتوصياتنا من خبرتنا مع الحوادث الطارئة المعقدة. وسيكون لكل منظمة أفكارها الخاصة بها عن أفضل وسائل للتعامل مع المشكلات التي تصاحب تدخلاً في حدث طارئ، وكيفية إحداث توازن بين احتياجات البرامج واحتياجات المساءلة المالية. وبدون الالتزام ببعض المبادئ الأساسية، على الرغم من ذلك، فإن المشكلات سوف تستمر في الحدوث وسينتج عنها انخفاض في الثقة بين المانح والعميل وهو ما أصبح في بعض الأوقات واحداً من المشكلات المألوفة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

جاي هوفي هو رئيسي المهمة، وديانا لاندزمان هي المدير المالي باللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة في البوسنة والهرسك. http://gbgm-umc.org/umcor
البريد الإلكتروني:
guy@umcor-bosnia.org

١ هناك رقم يرد ذكره كثيراً عن إنفاق ٦ بليون دولار أمريكي تقريباً على المساعدات في البوسنة، فقد منها مليون دولار.

Fritz Institute

شريك في تقوية الدعم اللوجستي الإنساني



بيان مهام

يعمل معهد فريتز على تقوية البنية التحتية لمنظمات الإغاثة الإنسانية من خلال حشد خبرات وموارد الدعم اللوجستي والتكنولوجيا من قطاع الشركات والمجتمع الإكاديمي. ويحقق معهد فريتز مهمته بتطوير حلول وتوجيه الدعوة لالتقاء الجهات المعنية.

حلول للدعم اللوجستي

يقوم معهد فريتز بإقامة شراكات عامة/خاصة للاستفادة من موارد وأفضل ممارسات القطاع الخاص في الجهود التي تبذلها منظمات الإغاثة الإنسانية. وعلى سبيل المثال، أنشأ معهد فريتز أحدث برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي على شبكة الإنترنت باستخدام أفضل الممارسات من القطاع التجاري وتكييفه ليناسب سلسلة توصيل الإغاثة الإنسانية. ويجعل برنامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني، الذي تبرع به معهد فريتز لمنظمات الإغاثة المؤهلة، من عملية التعبئة عملية أوتومائية ويتعقب الإمدادات من التبرع وحتى التوصيل في الميدان. ويقوم البرنامج، الذي يسهل استخدامه، بربط عمليات الطوارئ بالدعم اللوجستي والماليات لتقديم صورة شاملة وحسنة التوقيت لخط أنابيب الإغاثة. وهو عندما يقوم بذلك، فإنه يساعد في زيادة سرعة سلسلة الإمدادات، وتمكين صانعي القرارات، وتحسين العائد من التبرع، وتقوية ذاكرة المؤسسات بطول سلسلة الإغاثة مع تقليل الاعتماد على الورق.

مؤتمرات الدعم اللوجستي

يوجه معهد فريتز الدعوة لخبراء الدعم اللوجستي من عوالم الإغاثة الإنسانية، والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي لتقاسم المعرفة فيما بينهم، وبناء شراكات، وتطوير حلول لمشكلات التشغيل في توفير الإغاثة.

- يوجه **مؤتمر الدعم اللوجستي الإنساني** الذي يعقد في جينيف سنويا الدعوة لكبار خبراء الدعم اللوجستي من أكبر منظمات الإغاثة في العالم وكبار أساتذة الدعم اللوجستي لتقاسم الخبرات ومناقشة سبل تحسين ممارسة الدعم اللوجستي الإنساني.

- يجمع مؤتمر **كروس رودز**«مفترق الطرق» مسئولين كبار عن الدعم اللوجستي، وأساتذة جامعات، وممثلين عن المنظمات الإنسانية لمناقشة سبل تطوير أدوات وأساليب عملية لدعم القائمين على الدعم اللوجستي في مجال الإغاثة الإنسانية.



تقاسم المعرفة

يقوم معهد فريتز بتسهيل أعمال البحث لجذب الاهتمام إلى الجوانب الفريدة للدعم اللوجستي الإنساني وتحديد التحديات المشتركة التي تواجه الإغاثة الإنسانية. وعلى سبيل المثال، يرعى معهد فريتز دراسات حالة من خلال جامعات مثل انسيد للتوعية بالعمليات المستخدمة خلال عمليات الإغاثة، مثل النزاع في أفغانستان وفيضانات موزمبيق عام ٢٠٠١. كما يفخر معهد فريتز برعاية إصدار هذا العدد من النشرة الذي يركز على دور الدعم اللوجستي في الإغاثة الإنسانية. وللحصول على مزيد من المعلومات عن برنامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي أو أي أنشطة لوجستية أخرى يقوم بها معهد فريتز يرجي زيارة موقع:
www.fritzinstitute.org

فرق إعادة إعمار الأقاليم – ضمان أم تفويض مستقبل آمن في أفغانستان؟

بقلم: بول أوبرين

قد تكون أفغانستان «الحرب التي انتهت» لكنها تظل حالة اختبارية هامة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر.

على الرغم من (أو ربما بسبب) الاهتمام العالمي المنصب على العراق، فإن إدارة بوش لا تزال بحاجة إلى قصة نجاح للحرب على الإرهاب. وتظل أفغانستان أفضل آمالها. وفي البحث عن دولة قابلة للنمو تحمي نفسها واستراتيجية خروج معقولة، فإنهم ينظرون بكل أمل نحو يونيو ٢٠٠٤. نهاية عملية بون والموعد المقترح لإجراء انتخابات عامة. كلحظة محتملة لإعلان «النجاح» في أفغانستان.

وفي أبريل ٢٠٠٣، أعلن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أن فرقا لإعادة إعمار الأقاليم يقودها العسكريون هي «أفضل شيء يمكن القيام به لتوفير الأمن في أفغانستان في نهاية المطاف». ويدفع هذا المقال بأن صانعي السياسة الأمريكيين مفرطون في التفاؤل إذا اعتقدوا أنهم يستطيعون استخدام نموذج فرق إعادة إعمار الأقاليم لتحقيق نجاح سريع ورخيص في أفغانستان.

هل يمكن توفير الأمن بأقل التكاليف؟

في فبراير ٢٠٠٢، قام الجيش الأمريكي بتدشين أول فرقة إعادة إعمار في جارديز، وتلا ذلك بوقت قصير تكوين فرق إعادة إعمار يقودها أمريكيون في قندوز وباميان، وفرقة إعادة إعمار بريطانية في مزار شريف. وتدرس ألمانيا ونيوزيلندا حاليا إدارة فرق مماثلة في حيرات وغازني. ويتألف قوام كل فرقة من ٦٠ – ١٠٠ من الجنود ومسئولي الشئون المدنية وموظفي المساعدات. وهم يواجهون احتياجات مختلفة لإعادة الإعمار وتهديدات أمنية. وبينما يسود إقليم باميان الهدوء النسبي وتقدم له المنظمات غير الحكومية خدمات جيدة، فإن منطقة جارديز شهدت اعتداءات عسكرية متكررة من جانب لوردات الحرب وطالبان الجديدة، ولا يتوافر سوى تواجد محدود فقط لمنظمات المساعدة. وفي مزار شريف تعوق النزاعات بين زعماء الميليشيات إعادة الإعمار بينما تسمح القبضة الحديدية لإسماعيل خان على حيرات بإعادة الإعمار لكنها تتعدى في نفس الوقت على الحريات السياسية.

ومن النظرة الأولى، تبدو فرق إعادة إعمار الأقاليم استجابة معقولة للتحديات الأمنية التي لا حصر لها التي تواجهها أفغانستان. ويعطيها حجمها الصغير مرونة للاستجابة بشكل مفصل. ويفترض أن تتفاوض هذه الفرق، التي تضم مسئولين عن الشئون المدنية وخبراء في العمليات النفسية، مع محكمي القوة المحليين لتوسيع النطاق الذي يمكن أن يزدهر فيه الأمن وإعادة الإعمار وتتدعم فيه سلطة الحكومة المركزية. كما ينتظر منها الإسهام في الحرب الدولية على الإرهاب عن طريق جمع معلومات استخبارية عن طالبان والقاعدة. وفي بعض الأحيان تشارك في إعادة الإعمار بشكل مباشر. وكثيرا ما تتعاقد مع رجال أعمال محليين أو منظمات غير حكومية لتنفيذ مشروعات إعادة الإعمار. وتعد ميزانية هذه الفرق لإعادة الإعمار صغيرة بيد أنها تتمدد حيث أن تكاليف مواردها البشرية تندرج في إطار ميزانيات الدفاع العسكري.

وقد أعربت منظمات المساعدة المدنية في أفغانستان عن تشككها بعد وقت قصير من إعلان وزارة الدفاع الأمريكية فكرة فرق إعادة إعمار الأقاليم في نوفمبر ٢٠٠٢. وفي يونيو ٢٠٠٣ ذكرت أكثر من سبعين منظمة إغاثة دولية عاملة في أفغانستان علانية أن أفغانستان تواجه أزمة أمنية وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام الدولي. وتقول الجهات المحبة للخير أنه:

- يجب أن يقصر العسكريون مشاركتهم في المساعدة على المواقف التي تعطيهم فيها القدرة اللوجستية أو انعدام الأمن قدرة فريدة على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.
- عدم توضيح الخطوط الفاصلة بين العسكريين والجهات الإنسانية يعرض موظفي المساعدة المدنيين للخطر، ويضفي الطابع السياسي بل والعسكري على عمل المساعدة.
- ليس لدي فريق إعادة إعمار الأقاليم الخبرة أو التفويض لتسهيل عملية إعادة إعمار يقودها المجتمع المحلي.
- فرق إعادة الإعمار هي إضاعة لموارد نفيسة: إن إبقاء جندي أمريكي واحد على الأرض أغلى ٥٠ مرة من دفع راتب موظف مساعدة أفغاني كبير يعمل لحساب منظمة



وصول مسئولي الناتو والأمم المتحدة لتسليم قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية، كابول، ١١ أغسطس ٢٠٠٣

غير حكومية أو الحكومة الأفغانية.

اعتقد البعض أن المنظمات غير الحكومية ساذجة بل وإقليمية وأن للحكومات المانحة في أوضاع ما بعد النزاع مصلحة مشروعة في تشجيع أهداف سياسية وأمنية بشكل علني. وقد سعت بعض المنظمات غير الحكومية في أفغانستان جاهدة لتنفيذ الانتقال من أيام الأزمة الإنسانية عندما رفعت بوضوح راية الحياد السياسي بمنأى عن المانحين وطالبان. واليوم توجد حكومة شبه شرعية تؤدي وظيفتها يريد المجتمع الدولي تقويتها. وتريد جهات مانحة مثل وكالة التنمية الأمريكية أن تعمل المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الحكومة الأفغانية والقوات الأمريكية، وأن تكسب الدعم السياسي للمانحين، وأن تعلق أي مستوى من عدم التصديق بأن حكومة قرضاي لن تعمر طويلا. ويُطلب من هذه المنظمات ألا تقبل فحسب الأبعاد السياسية لعملها (الذي هو عدل) ولكن إخضاع مهامها لمكافحة الفقر لأهداف سياسية وأحياناً عسكرية أكثر اتساعاً وشمولاً (وهو ما قد لا يكون دائماً عادلاً أو ذكياً).

مشكلات تتعلق بفرق إعادة إعمار الأقاليم

بعد ستة أشهر من تدشينها، فإن فرق إعادة إعمار الأقاليم لا تزال تؤدي عملها وتأخذ في التوسع في نفس الوقت. وعلى الرغم من حقيقة أنه لم يكن هناك تحليل جاد للتأثيرات، فإن المانحين الدوليين أعلنوا أنها نموذج ناجح في واقع الأمر. وبشكل متزايد، فإن انتقاد فرق إعادة الإعمار لا يتعلق بماهيتها – أيا كانت عيوبها، فإنها تظل جزءا صغيرا من كلتا معادلتي إعادة الإعمار والأمن – ولكن بما ليست عليه.

ومن سبيل المفارقة، فإنه يبدو أن العسكريين يتفقون مع المنظمات غير الحكومية على ما يجب وما لا يجب أن تكون عليه. وتنتظر المنظمات غير الحكومية في أفغانستان حتى الآن أن تستمع إلى ضابط عسكري وهو يصف فرق إعادة الإعمار بأنها استجابة دولية كافية للاحتياجات الأمنية الحالية لأفغانستان. وحتى فرق الإعمار ذاتها تقر بأن دورها ليس هو حفظ السلام، أو حماية المدنيين، أو نزع أسلحة الميليشيات، أو التدخل عسكريا بين فصائل متحاربة. أنها لا تملك الموارد ولا التفويض للقيام بذلك.

إن فرق إعادة الإعمار لا تملك قوة التدخل مباشرة

وبينما تزداد الميليشيات قوة بفرض ضرائب وجمارك غير قانونية، فإن فرق إعادة الإعمار لا تملك قوة التدخل مباشرة. كما أنها لا تستطيع منع الزيادة الكبيرة في أعقاب سقوط نظام طالبان في زراعة الأفيون وإنتاج الهيروين. وهي عاجزة عن استدعاء قوات الائتلاف لتوفير المساندة العسكرية والعمل في ظل سلاسل قيادة مختلفة تلتقي فقط على أعلى المستويات. وفي وجود أقل من فرد واحد من أفراد فرق إعادة الإعمار لكل ٥٠ ألف أفغاني، فإن تفويضها يقتصر على التفاوض، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومشروعات إعادة الإعمار الصغيرة، وأشكال أخرى من الأعمال التي تكسب العقول والقلوب.

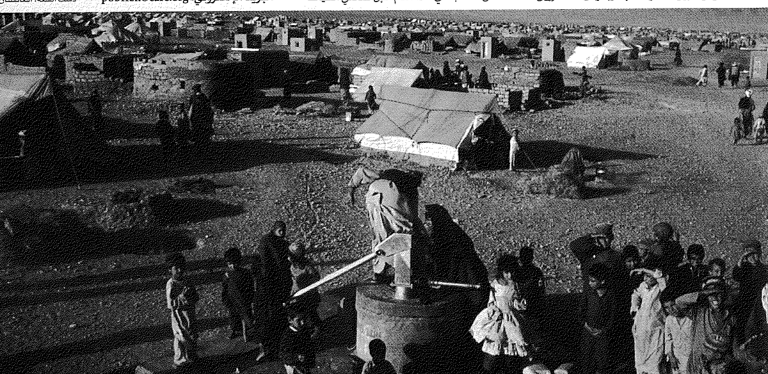
وبقبولها الظاهري لحقيقة أن فرق إعادة الإعمار وجدت لتبقى، فإن منظمات غير حكومية كثيرة تدفع الآن بأنه يجب إعطاؤها فرصة للنجاح والتركيز على الأمن، وأن يعاد تسميتها فرق أمن/استقرار الأقاليم.

وفي ضوء الضغوط الهائلة لتحقيق نجاح «ذو فعالية في التكاليف» في أفغانستان، فإن فرق إعادة الإعمار تقدم تعويضة مفيدة لصانعي السياسة الدولية. وعلى الرغم من أن أقل من ٤٠٠ جندي بفرق إعادة الإعمار يعملون في الوقت الحالي، ولا يحتمل أن تضيف الفرق أكثر من ٣٠٠ جندي هذا العام، فإن صانعي السياسة يمكنهم، على الرغم من ذلك، الحديث عن «تواجد جنود على الأرض في كل أنحاء أفغانستان» مع استرضاء أفراد الشعب في نفس الوقت بإعلان أنهم لا ينفقون أموال الضرائب التي يدفعونها ولا يخاطرون بأرواح قوات كثيرة جدا مثلما سيكون الحال في وجود قوة حفظ سلام تقليدية كبيرة النطاق. وبإمكان هؤلاء الإشارة إلى الكيفية التي تساعد بها فرق إعادة الإعمار ليس فقط في تحقيق الأمن ولكن أيضا في إعادة بناء أفغانستان (حتى على الرغم من أن الميزانية الحالية لفرق إعادة الإعمار أقل من واحد على ألف من احتياجات إعادة إعمار أفغانستان).

كل هذه الدعاية لن تكون بدون تكلفة. في ١١ أغسطس تولى حلف الناتو قيادة المساعدة الأمنية الدولية في كابول. وإذا لم تكن فرق إعادة الإعمار قائمة فإن الناتو ربما كان سيفكر بجدية في مد تفويض القوة إلى ما وراء كابول؛ والمنظمات غير الحكومية التي طالما طالبت بتوسيع قوة المساعدة لا تزال تأمل في أن يحدث ذلك. ولكن بإعلان قصة نجاح فرق إعادة الإعمار فإن الأفغان قد ينتهي بهم المطاف بفقدان هذه الفرصة الحاسمة من أجل قيام جهد دولي يستخدم موارد بصورة أكثر ملاءمة لتوفير أمن حقيقي للناس العاديين.

إن خروج أفغانستان من العنف بنجاح يتعرض لتهديد، والسلام يعتمد على التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في ملء الفراغ الأمني. وسوف تساعد استجابتنا في تحديد بنود العلاقات الدولية، ليس للأفغان فحسب وإنما أيضا لكل من يعيشون في خوف من العنف. وهؤلاء سيكونون في نهاية الأمر الحكام الحقيقيين على قصة «نجاح» أفغانستان.

بول اوبرين
منسق التأييد لمنظمة كير انترناشيونال في أفغانستان.
البريد الإلكتروني: pobrien@care.org


نازحون داخليون في دشت القلعة، أفغانستان

ما بعد محو أمية اللاجئين والنازحين الداخليين في السودان

بقلم: هاشم أبو زيد، وناعومي لوكوود، ورشيدة عبد المطلب، وتوني رايتسون

يعيش آلاف الاريتريين، كثير منهم من مبعدي الجيل الثاني أو الثالث، في مخيمات للاجئين في شمال شرق السودان. وقد فر ملايين السودانيين الجنوبيين إلى الشمال حيث تتناثر مستوطنات النازحين داخلياً حول أطراف المراكز الحضرية.

تفتقر كلتا الجماعتين من الأشخاص النازحين إلى الحصول على القسط الكافي من التعليم. فاللاجئون والنازحون داخلياً على حد سواء مستبعدون من التعليم الرسمي وفرص العمل بسبب حواجز اللغة، والتحامل بسبب النوع/العرق، والافتقار للمهارات الأساسية.

وفي العالم العربي، ركزت برامج محو الأمية بشكل تقليدي على المدارس. وتم إعطاء البالغين الذين لم يدخلوا المدارس فرصة ثانية وواجهوا غرف دراسة، وصفوفاً من الأدراج، ومدرسين، وكتباً مقررة، ووسائل تدريس مستمدة من علم أصول التدريس للأطفال. واتسمت حملات التعبئة واسعة النطاق – التي سجلت أسماء الأميين في فصول محو الأمية لفترة قصيرة – بارتفاع معدل العودة للأمية مرة أخرى وذلك بسبب فقر الأنشطة في فترة ما بعد محو الأمية.

وقد تأثرت البرامج الأحدث بنظرية تعليم الكبار التي تعتبر البالغين موجهين ذاتياً وقادرين على اتخاذ قرارات. وتركز أساليب هذه النظرية – التي تنتقل من حجرة الدراسة والأساليب التي تناسب الجميع إلى تعليم الكبار، بصورة أكبر على العملية وبدرجة أقل على المحتوى.[1]

ومع تزايد إدراك المنظمات غير الحكومية والحكومة السودانية للمشكلات التي تواجه برامج محو الأمية والحاجة إلى تطوير استراتيجيات ملائمة لفترة ما بعد محو الأمية، بدأت منظمة التعليم المفتوح بالسودان تلعب دوراً محورياً. وتعمل هذه المنظمة التي أنشأتها كلية التوعية الدولية (مقرها المملكة المتحدة) في عام ١٩٨٤ مع المنظمات غير الحكومية وجماعات النازحين لتشجيع وتقديم عدد من برامج التعليم المفتوح وغير الرسمي. ومن خلال فصول التعليم المباشر للكبار، وصلت المنظمة إلى أكثر من ستة آلاف متعلم.

وعلى الرغم من النجاحات الأولى، ظلت هناك حواجز أمام التعلم. لم تكن هناك متابعة لفصول محو الأمية ولم تكن هناك «خطوة تالية». وبمجرد انتهاء دورات التعلم تم اعتبار الأشخاص «ملمين بالقراءة والكتابة» وتوقف تقديم التعليم. لقد جعل النقص الشديد في مواد القراءة والكتابة للمتعلمين الجدد واستبعادهم الاجتماعي من المستحيل في واقع الأمر تطبيق مهاراتهم الجديدة.

التعلم من أجل بناء الثقة

رداً على ذلك، قادت كلية التوعية الدولية ومنظمة التعليم المفتوح بالسودان مشروع «بناء التعلم في السودان مع مطبعة المنظمة». ويمكن المشروع المرتبط بفترة ما بعد محو الأمية اللاجئين والنازحين المتعلمين حديثا من كتابة ونشر رواياتهم الخاصة في شكل كتب، ومجلات، ونشرات. ويسعى المشروع لتشجيع القراء النازحين على القراءة بشكل يومي. ومن بدايات متواضعة أصبحت مطبعة المنظمة ناشرا تعليميا تجاريا متكاملا يحقق دخلا لتزويد المنظمة بقاعدة اكثر أمانا للإبقاء على أنشطتها التعليمية.

أنشأ المشروع ٢٨ «حلقة» بين اللاجئين والنازحين داخليا ينتمي لعضويتها نحو ١٨٠٠ شخص تجمع الغالبية العظمى منهم بين عضوية الحلقات والقيام بنشاط محلي إضافي – بناء نظم للصرف الصحي، تنفيذ أنشطة تدر دخلاً، وزيادة التوعية. وعلى أساس فردي يكتب الناس الآن رسائل لأفراد أسرهم، ويقرأون لأطفالهم، ويقرأون الصحف ويعلمون بقية أفراد الأسرة القراءة والكتابة.

وقامت المنظمة بتجنيد موظفي اتصال محليين من المخيمات والمستوطنات، ودربتهم على اختيار المشاركين وتسهيل تطوير الحلقة، وتشجيع المشاركين على الكتابة والقراءة وتحرير رواياتهم. وتم تشجيع موظفي الاتصال في البداية على جمع المشاركين في حلقات تركز على أنشطة القراءة والكتابة في أوقات وأماكن محددة. وقد أعطاه ذلك شكلا غير مقصود بدا متمشيا مع المطالب الأولى لبعض المشاركين (خاصة الموجودين في مناطق حضرية) من أجل اتباع أسلوب تعلم أكثر رسمية

سميرة،
مخيم كركورا للاجئين

لقد ساعدتها الحلقة في الشعور بالثقة وهي تتبادل الأفكار مع صديقاتها. وهي تقول أيضاً إن الصديقات توضحن لبعضهن البعض كيفية تحسين الكتابة بخط اليد والمهارات الأخرى. وهي تعرض على صديقاتها ما تعلمته في الحلقة وتساعدهن على التعلم.



مشاركات في دورة لتعليم الكتابة نظمتها كلية التوعية الدولية

من نوع تعليم حجرات الدراسة يمنح شهادات كفاءة لدى استكمال الدورة.

اتسمت بالبطء عملية زيادة أعداد الحلقات، والتوسع في أنواع أنشطة القراءة والكتابة وتلك التي تقوم على المناقشة، وإنتاج مخرجات من شانها تشجيع بذل طاقة تحركها دوافع داخلية ومن ثم القضاء على المطالبة بشيء أكثر «رسمية». وعلى الرغم من ذلك، فبمجرد أن أدت الأفكار التي أنتجتها الحلقات إلى نشر روايات وتنظيم حملات تحفيز داخل المجتمعات المحلية، زاد اهتمام ودافع المشاركين والمشاركين المحتملين بشكل مؤثر. وقد ماتت الرغبة من أجل توافر شكل رسمي ومنح شهادات موتة طبيعية بعد أن تجاوزتها الفوائد الواضحة للأنشطة التي أدت إلى تعزيز الاعتداد بالنفس لدي الفرد والمجتمع.

وقد كان حجم ونطاق الكتابات التي تم إنتاجها في المجموعات قيد مثيرين، حيث باتت مئات الروايات الشخصية تكتب بلغات عديدة. إن عملية تفويض شاملة تمكن أفراد المشروع والمستفيدين منه من اختيار أي الروايات التي سيتم نشرها. وأصبح بالإمكان ملاحظة روح جديدة من الثقة بالنفس والدافع الذاتي والتنسيق. ويعد هذا الشكل من التعليم التطبيقي لبناء الثقة تمكينا وليس مجرد عملية مساعدة.

وفي الأعوام الأخيرة قاد مشاركون من حلقات الجيل الأول من المتحمسين وأصحاب الرؤى (المعروفون باسم قادة المجموعات) مجموعات توسع مع الاحتفاظ بعضويتهم في حلقاتهم الأصلية. وقد زاد نطاق الأنشطة داخل مثل هذه المجموعات ليشمل: تحديد وتصميم مواد القراءة، تقييم ريفي بمشاركة الأفراد، عمل المجتمعات المحلية، توليد الدخل، تنظيم المحاضرات، جمع معلومات تتعلق بـ PRA، وتوزيع مطبوعات التعلم. ولا تزال بنود قائمة الأنشطة آخذة في الزيادة.

وقد أصبحت مجموعات المشاركين، على الرغم من أنها لا تزال نشطة بوضوح في الكتابة والقراءة، أكثر قدرة على الاتصال والتنمية بشكل جماعي. ويتحدث زعماء المجتمعات المحلية والمشاركون أنفسهم عن «المنزلة» التي أعطتها أنشطة المجموعات إياهم. أصبح الأفراد يتعلمون، أحيانا للمرة الأولى، مهارات التعاون والتنظيم، وتحديد المشكلات، والتخطيط.

التحديات والاكتشافات

يتمثل أحد الاخطار التي تواجه كافة مشروعات ما بعد محو الأمية في أن توقعات المشاركين تتجاوز قدرة المشروع على الوفاء بها. أما التحدي الذي يواجه المشاركين أنفسهم فهو تلبية هذه التوقعات بشكل خلاق. لقد نمت المجموعات وتطورت من طاقاتها الذاتية التي دعمتها الأسس المهارية لديهم ورؤيتهم. وأصبحت هذه بدورها أساسا مناسبا لنبني عليه مبادرات تنمية متكاملة أخرى، بما في ذلك مشروعات لتوليد الدخل تتوافر لها احتمالات نجاح كبيرة. ويتناقض هذا مع السيناريو الأكثر شيوعا لقيام وكالة تنمية «بابتكار» مبادرة تنمية (مثل مشروع لتوليد الدخل أو للتغذية) وفرضها على مجموعة «تشكلت لهذا الغرض».

لقد شهد المنهج الذي استخدمه هذا المشروع ظهور مجموعات غاية في التنظيم والتركيز والتأهيل قامت بتحديد احتياجاتها ووضعت هياكل الإدارة الخاصة بها لتناسب احتياجاتها. وقد بدأت المجموعات والمجتمعات المحلية في الحصول على رأسمال اجتماعي ومالي. ويتركز التحدي الذي يواجه المشروع الآن على كيفية العمل مع المشاركين المحتملين الذي قد يوفرون رأسمال مالي.

ويواجه المشروع مجموعة من المأزق والتساؤلات:

- هل ستتمكن الحلقات من الاستمرار في شكلها الحالي؟ كيف ستتطور؟
- هل لنا أن نقلق بشأن طلب استقرار عضوية المشاركين، أم نقبل بنوع أكثر ميوعة بكثير من العضوية أو الانتساب من قبل الفئات المختلفة للمشاركين؟
- كيف يتطور عمل مسئولي الاتصال بالمجتمعات المحلية؟
- كيف يمكن توسيع نطاق المزيد من أنشطة «التنمية المتكاملة» مع الاستمرار في السماح بالتركيز على خبرات المشاركين في القراءة والكتابة؟
- هل نحن نحقق تمكينا تطبيقيا – عمل تحريري مع إدراك ووعي اجتماعيين؟
- هل السياقات المختلفة تري بقاء وتطور مجموعات مختلفة من المشاركين بأساليبها الخاصة والفريدة؟
- كيف يجب أن نشعر إذا تحركت المجموعات في اتجاهات مختلفة تماما باستخدام تعلمها التطبيقي؟
- هل يظل هدف تحرك المجتمع المحلي هو نفس هدف المشروع؟
- إذا كنا مشروعاً، وإذا كانت هناك عملية أو نظام لفترة ما بعد محو الأمية، متي سيأتي «الانتهاء»؟

أشيريم، مستوطنة دار السلام للنازحين داخلياً

«لقد حسنت منظمة التعليم المفتوح حياتي وبالتالي حياة آخرين».

منذ أن أصبح اشيريم مسئول اتصال بمجتمعه المحلي أصبح واثقا من نفسه. وهو يقوم بتسهيل عمل الحلقات في فترة ما بعد محو الأمية، كما أنه يحشد الطاقات لتغيير المجتمع، من صرف المياه والنظافة ومرورا بالصحة وانتهاء بأنشطة التعليم الأكثر اتساعا. انه ملتزم بتغيير حياة الناس، وهو يشرح أن زوجته كانت أمية، لكنها تشارك الآن في الحلقة. وقد أحضر خبراء ليتحدثوا إلى أفراد الحلقة عن مسائل صحية وتعليمية، وبات يقيم علاقات مع منظمات أخرى.

إن مشروع «بناء التعلم في السودان مع مطبعة المنظمة» يعد نموذجا له قوة الدفع الخاصة به، وهي قوة دفع أوجدتها وتمتلكها المجتمعات المحلية ذاتها. وترجع ملكية المشاركين للعملية إلى حقيقة أن كلماتهم تحولت إلى نصوص مادية، ومنشورة وموزعة على نطاق واسع. إن أصواتهم وكلماتهم موجودة في هذه النصوص لأشخاص أمثالهم حرموا في السابق من حرية الدخول إلى عالم القراءة.

هاشم أبو زيد
معلم كبار سوداني محنك البريد الإلكتروني: hashimasafi@hotmail.com

رشيدة عبد المطلب
مديرة منظمة التعليم المفتوح بالسودان، الخرطوم البريد الإلكتروني: solo123s@hotmail.com

ناعومي لوكوود
منسقة المشروعات بكلية التوعية الدولية، كامبريدج، المملكة المتحدة (www.iec.ac.uk)
البريد الإلكتروني: naomi@iec.ac.uk

توني رايتسون
مستشار تعليمي (يعمل لدي كلية التوعية الدولية) البريد الإلكتروني: tony.richard@xtra.co.nz

١ لمزيد من المعلومات عن نظرية تعليم الكبار، انظر: www.andragogy.net

وعود بلا حلول: ترك اللاجئين العراقيين في وضع حرج في لبنان

بقلم: بشير عصمت، مايكل كاجان، سميرة طراد

أدى القرار الأمريكي بوقف إعادة توطين اللاجئين في أعقاب اعتداءات ١١ سبتمبر[١] إلى ترك اللاجئين العراقيين في لبنان في حالة يائسة.

لم يوقع لبنان على معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، ويعيش اللاجئون في حالة خوف من الاعتقال والاحتجاز. وليس للاجئين المقيمين في لبنان الحق في الحصول على تصاريح إقامة أو عمل، وتقدم المفوضية العليا للاجئين لهم الحد الأدنى من المساعدة المالية. ويعيش معظم هؤلاء على الاقتصاد غير الرسمي. ومنذ أغسطس ٢٠٠٠ تم ترحيل مئات العراقيين من لبنان إلى العراق، من بينهم عشرات من اللاجئين وطالبي اللجوء المعترف بهم.

وعلى الورق، يبدو اللاجئون العراقيون في لبنان مرشحين أساسيين لإعادة التوطين في بلد ثالث، وهو أحد ثلاثة حلول دائمة للاجئين تشجعها المفوضية العليا للاجئين. وتعطي سياسة المفوضية أولوية كبرى لإعادة التوطين من دول تهدد اللاجئين بالترحيل. ومع ذلك، فإن التزام المفوضية بالسعي لإيجاد حلول دائمة لا يوازيه حق فعلي في التمتع بواحد من هذه الحلول. وغير مطلوب من أي بلد قبول إعادة توطين لاجئين طلبوا الحماية أولا في بلد آخر.

وتعد برامج إعادة التوطين للاجئين الذين لا يستطيعون إيجاد حماية في البلد الأول الذي يصلون إليه منفصلة عن نظم اللجوء العادية التي تطبقها حكومات كثيرة في حالات الأشخاص الذين يصلون إلى شواطئها مباشرة. ومن ثم فإن اللاجئين الذين يصلون إلى لبنان يواجهون نوعا من نظام حماية مواز به حواجز إضافية يتعين اجتيازها.

وبالنسبة لطالبي اللجوء في لبنان، فإن الخطوة الأولى على الطريق الطويل والمنحني إلى إعادة التوطين هي تحديد وضع اللاجئ. وفي عام ٢٠٠١، قبل مكتب المفوضية العليا في بيروت ٢٤٪ من طالبي اللجوء العراقيين. وبعد ذلك تدرس المفوضية ما إذا كانت ستحيل اللاجئين إلى دول ثالثة لإعادة توطينهم. ومن بين ٦٥٣ عراقياً أعادت المفوضية توطينهم في عام ٢٠٠١، ذهبت الأغلبية إلى الولايات المتحدة.

وبالنسبة للاجئين الآخرين الذين أحالتهم المفوضية في الشرق الأوسط، فإن اللاجئين في لبنان انتظروا زيارات دورية من مسئولي اللجوء الأمريكيين. وتلقي اللاجئون الذين وافق عليهم مسئولو اللجوء الأمريكيون في عام ٢٠٠١ خطابا قال فقط إن «ضابط الهجرة قرر قبول الحالة بشكل غير نهائي لحين إتمام إجراءات ما بعد المقابلات». وعادة ما شملت هذه الإجراءات فرزاً صحياً وأمنياً. وتعتبر إعادة توطين اللاجئين أمرا اختياريا في القانون الدولي، وتحتفظ الحكومات بسلطة وقف العملية في أي وقت. وبعد الحادي عشر من سبتمبر، توقفت عملية إعادة التوطين الأمريكية في لبنان تقريبا. وعلى الرغم من استئناف عمليات المعالجة من دول أخرى في الشرق الأوسط في ربيع ٢٠٠٢، فإنه بحلول ربيع ٢٠٠٣ لم يعد أي مسئول لجوء أمريكي إلى لبنان.

وعود منكوث بها؟

في مايو ٢٠٠٣، أجرى مركز الحدود في بيروت مقابلات مع عشرين لاجئا عراقيا أحيلوا إلى الولايات المتحدة، تلقى ١٦ منهم خطابات موافقة غير نهائية. وادعى جميعهم تقريبا أن السفر وشيك في عام ٢٠٠١، واتخذوا قرارات بناء على ذلك. وقد كلفهم هذا غاليا. فقد استقالوا من وظائفهم، وباعوا أو تخلوا عن ممتلكاتهم، واشتروا حوائج للسفر، وأخذوا قروضاً. وكان أكثر التعليقات شيوعا بينهم هو أن أمريكا قدمت لهم «وعداً» ويجب أن تفي به.

ويذكر هؤلاء العراقيون، عندما زاروا مكتب المفوضية العليا في بيروت للحصول على معلومات، أن المفوضية أعادتهم بمعلومات غامضة، أو ناقصة، أو غير دقيقة. وقال معظمهم أنهم تمكنوا فقط من التحدث مع موظف استقبال، أو حارس، أو شرطي عند بوابة المكتب. وقد اشتكوا من أن المفوضية ونظام الأمم المتحدة بشكل عام لم يمثلا مصالحهم بالدرجة الكافية. وقد أدركوا أن الولايات المتحدة أخفقت في الوفاء بالتزاماتها بتوفير المساعدة أو منح تعويضات عن التأخير غير المتوقع في إعادة التوطين. وقال أحد العراقيين «إن الولايات المتحدة تعرف معاناتنا جيدا». ولم ترسل الولايات المتحدة أي خطابات للعراقيين تخطرهم فيها بالعدول عن موافقتها. وقال عراقي آخر «بسبب وعدهم تركوني أغرق في الآمال».

ومع ازدياد فرصة نشوب حرب في العراق في مطلع عام ٢٠٠٣، تساءل اللاجئون العراقيون في لبنان عما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبلهم بعد ذلك على الإطلاق. وبعد الحرب، أعلنت المفوضية العليا للاجئين عن خطط أولية لإعادة العراقيين إلى وطنهم، ونظمت الحكومة اللبنانية عملية إعادة أكثر من ألف عراقي إلى وطنهم.

وفي نهاية الأمر، بدأت الولايات المتحدة في السماح للعراقيين الذين سبقت الموافقة عليهم بالسفر من لبنان ولكن بخطى بطيئة للغاية. وفي عام ٢٠٠٢، توجه ٢٧ لاجئاً عراقياً إلى الولايات المتحدة، تلاهم ٥٩ في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإنه في يوليو ٢٠٠٣ كان ١٩١ عراقياً في لبنان وافقت الولايات المتحدة عليهم بشكل غير نهائي لا يزالون في انتظار رد رسمي حول موعد السفر أو ما إذا كانوا يستطيعون ذلك.

وتبرز دواعي القلق التي أثارها اللاجئون العراقيون في لبنان الحاجة لإصلاح نظام الحلول الدائمة:

- يجب أن تقوم المفوضية العليا للاجئين والحكومات بتغيير الأسلوب الذي يعاملون به اللاجئين وان يسمحوا لهم بأن يكونوا صانعي قرارات مطلعين في عملية إعادة التوطين.
- يجب أن تقوم المفوضية العليا والدول المشاركة في إعادة توطين اللاجئين بصياغة ميثاق للعلاقات مع اللاجئين يحكم الاتصال معهم أثناء عملية إعادة التوطين، والموافقة عليه.
- يجب أن يضمن مثل هذا الميثاق تزويد اللاجئين بمعلومات كاملة عن الإجراءات والجداول الزمنية المتعلقة بإعادة توطينهم

وإخطارهم بأي تغييرات.

- يجب أن تقدم المفوضية العليا المشورة الدورية للاجئين، وتسمح لهم بمقابلة مسئولين مطلعين، والحصول على معلومات عن الخطوات التي تتخذها الوكالة لإيجاد حل.
- يجب أن يفعل المجتمع الدولي المزيد لملء الفجوة بين وعد الأمم المتحدة بالسعي لإيجاد حلول للاجئين واستعداد الحكومات لتقديم حلول بصورة فعلية.

بشير عصمت: أستاذ علم الاجتماع بالجامعة اللبنانية. البريد الإلكتروني: bashiros@hotmail.com

سميرة طراد: مديرة مركز الحدود في بيروت. البريد الإلكتروني: frontierscenter@fastmail.fm

مايكل كاجان: محامي ومستشار لدى مركز الحدود. البريد الإلكتروني: mikekagan@fastmail.fm

مركز الحدود: هو هيئة استشارية وبحثية مستقلة تقدم خدمات مهنية للأشخاص المهمشين.

١ انظر العدد ١٥ من النشرة، ص ٤٨-٤٩.

تسوية النزاعات المتعلقة باللاجئين في إيران

بقلم: فاطمة كايهانلو، هاني منصوريان، نجار عظيمي

تشتهر النظم القانونية بأنها لا تميل إلى مساعدة اللاجئين. هل توجد وسائل بديلة للحكم في النزاعات القانونية المرتبطة باللاجئين؟

هل يمكن تطوير نظم وساطة ذات حساسية لقيم الثقافات التي تقوم على أساس قبلي ولكنها تتمشى مع ذلك مع الأعراف القضائية للبلد المضيف؟ لقد ابتكرت إيران، التي استضافت طيلة عقدين واحداً من أكبر السكان اللاجئين في العالم، أسلوباً يمكن أن تقلده الدول المضيفة الأخرى.

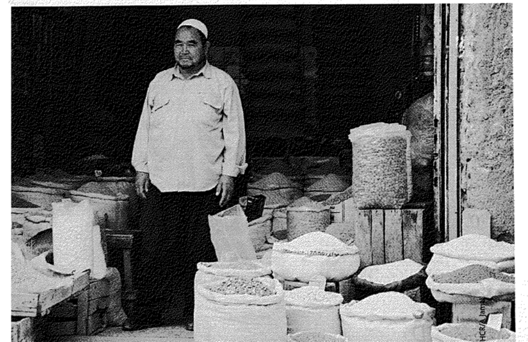
ويعد عدم التيقن والمخاوف التي تحيط بالعمليات القضائية هو العرف السائد بين أعضاء الجماعات الاجتماعية التي تفتقد وضعا قانونيا رسميا. وهي كثيرا ما تعاني من نسب مرتفعة من الأمية، والاستفادة الهزيلة من الخدمات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي الذي تولد نتيجة الاكتئاب، والقلق، واضطراب الشد العصبي بعد الإصابة بالجروح، وجنون العظمة و/أو الشعور بذنب البقاء.

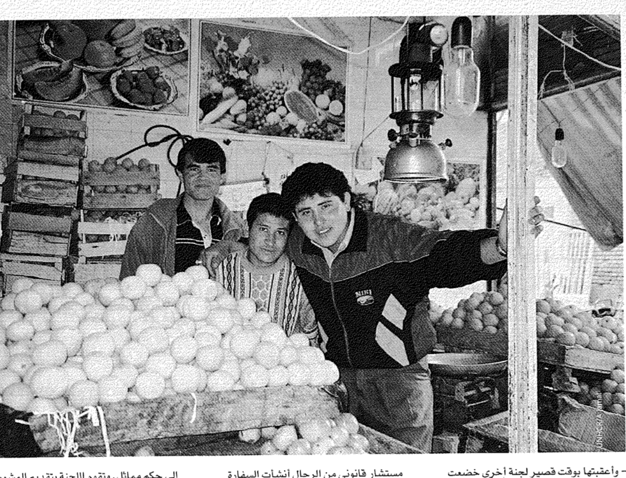
هذا ولا يعد اللاجئون الأفغان في إيران استثناء. ولأن حجم شكوكهم وعدم تقينهم كبير («هل لي الحق في المطالبة؟»، «هل يبدو طلبي معقولا؟»، «إذا لم أكسب، ماذا سيفعلون بي - يحتجزونني - يجلدونني، يعيدون توطيني؟») فإن معظمهم يرتدع عن المخاطرة بالدخول في أي ساحة قضاء رسمية. ولأنهم جاءوا من مجتمع يتم فيه حل معظم الخلافات عن طريق وساطة الأكبر سنا، فإنهم غير معتادين على مفهوم الإجراء القضائي.

وفي إيران، الدولة التي تكتنف نظمها السياسية والقضائية جوانب غموض لا حصر لها، لا تستطيع إلا قلة أن تدفع أتعاب محام. وهم يخشون أن يعاملوا بشكل غير عادل في المحكمة بسبب وضع الهجرة المثير للريبة الخاص بهم وبسبب فروق الاختلاف الأخرى. وفي غياب بديل لإجراء قضائي، يهيئ الأفغان أنفسهم لاستقبال مصيرهم أو قد يشرعون في اتخاذ أفعال تؤدي إلى السجن أو إعادة التوطين بالقوة.

وتعد اللجان القانونية الخاصة لتسوية النزاعات الخاصة باللاجئين الأفغان (والتي ستسمى فيما بعد باللجان) وسيلة لتقديم استشارة قانونية مجانية للاجئين الأفغان الذين لن يتمكنوا بغير ذلك من إثبات حقوقهم. ونشأت هذه اللجان من اعتراف في مطلع التسعينات بأن تقديم المساعدة القانونية التقليدي للاجئين الأفغان يعد أمراً مستحيلا بسبب تكاليف التعامل مع عدد هائل من القضايا. وكبديل متاح، تم تطوير فكرة استخدام لاجئين أفغان لديهم مهارات قانونية أو مهارات في تقديم المشورة لتقديم مساعدة لأقرانهم. وطبقا لاتفاق ثلاثي حول إجراءات إعادة التوطين وقعته المفوضية العليا للاجئين، وحكومتا إيران وأفغانستان تم إنشاء أول لجان في مشهد في عام ١٩٩٣. وسرعان ما امتدت الفكرة التي أيدها حزب الوحدة (ائتلاف أحزاب سياسية شيعية أفغانية شكلته الحكومة الإيرانية) إلى مناطق أخرى من إيران يقيم فيها لاجئون أفغان. وفي عام ١٩٩٤، تم إنشاء لجنة ثانية - مقرها في السفارة الأفغانية في طهران

تاجر من اللاجئين الأفغان، سوق جولشهر، مشهد، إيران





- وأعقبتها بوقت قصير لجنة أخرى خضعت لإدارة حزب الوحدة في العاصمة الإيرانية.

وتعلقت غالبية القضايا التي عرضت على اللجان بنزاعات مالية وأسرية، كما أن اللجان نظرت في القضايا الجزائية وتلك التي كانت تدور حول نزاعات بين اللاجئين الأفغان والسلطات الإيرانية.

وتتمثل أهداف اللجان في:

- تزويد اللاجئين بالمعلومات والمشورة دون عائق لاستكمال تلك التي تقدمها المفوضية العليا للاجئين.
- رصد المشكلات القانونية وتحديد أصولها واستكشاف إمكانية الوساطة.
- ترتيب جلسات تفاوض بين الأطراف المعنية، وكتابة رسائل، وتقديم المشورة بهدف الوصول إلى حل ودي.
- تقديم المشورة للاجئين حول الأمن الشخصي ومساعدة الرفاهية الاجتماعية.
- إحالة القضايا التي تحتاج إلى مشورة قانونية متخصصة.

وجميع أعضاء اللجان حاصلون على شهادات جامعية، كما أن اللجان تضم العديد من المحامين. وكان جميع أعضاء اللجان في البداية من الرجال، ولكن مع ازدياد عدد القضايا الأسرية وأحجام السيدات الأفغانية عن إثارة قضايا شخصية أو قانونية في وجود مستشار قانوني من الرجال أنشأت السفارة الأفغانية لجنة نسائية.

وتقدم المفوضية العليا للاجئين بعض الدعم الإداري والتنسيقي. وبعض أعضاء اللجان يعملون لديها. وفي مشهد، يحضر مستشار قانوني دائم من المفوضية كافة الاجتماعات. وإذا لم يتمكن أعضاء لجنتي طهران من إيجاد حل مناسب، أو إذا ما رأوا ضرورة اتباع الإجراءات الرسمية، يتم استدعاء مستشار قانوني تابع للمفوضية للاتصال بالسلطات ذات الصلة. ويعتزم المستشار القانوني للمفوضية دمج أنشطة لجنتي طهران في منظمة غير حكومية مسجلة لإعطائهما وضعا قانونيا ورسميا.

يوجد مقر لجنة مشهد في مكتب شئون المغتربين والمهاجرين الأجانب. ويرأس قاضي إيراني اللجنة ويعمل مع إداري أفغاني ومستشار قانوني من المفوضية وأحد العاملين بالمكتب. وتلتقي اللجنة مرة واحدة أسبوعيا لمدة أربع ساعات حيث يعرض المدعون قضاياهم والأدلة الوثائقية كتابة. ولدى تلقي الشكاوى يدعو الرئيس الأطراف رسميا للتوسط فيما بينهم. ويحضر ٩٠٪ ممن تم استدعاؤهم في الموعد المحدد. وفي حالة تسوية نزاع يتم التوقيع على ورقة تراضي. وإذا لم يكن المدعون راضين عن النتيجة يجوز لهم أن يطلبوا نظر دعواهم أمام المحاكم الإيرانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن حقيقة وجود قاض إيراني كعضو باللجنة يردع الكثير إذ يتوقعون احتمال أن تخلص المحكمة إلى حكم مماثل. وتقوم اللجنة بتقديم المشورة حول الأمور الإجرائية وتوضح مخاطر التقاضي. ويرجع للأطراف حرية تقرير ما إذا كانوا يرغبون في الذهاب للمحكمة.

ختام

تمثل هذه اللجان وسيلة مثالية ذات فعالية في التكاليف لحل النزاعات لأولئك الذين يعد وضعهم غير مستقر في بلد مضيف. وتبقي اللجان على المرونة المحلية فيما يتعلق بهياكل عضويتها، وعلاقتها بالحكومة، وكيفية الشروع في حل النزاعات. وهي تسد ثغرة مفيدة للمجتمعات المحلية التي لا يكون الأشخاص فيها على علم بحقوق المواطنة ويخشون كلا من نتائج العقاب من أقاربهم والمعاناة من التمييز في النظام القانوني الإيراني الرسمي.

فاطمة كايهانلو
طالبة تحضر للدكتوراه في القانون الدولي بجامعة طهران. البريد الإلكتروني:
noushinke@hotmail.com

هاني منصوريان
ناشط وباحث بمنظمة غير حكومية.
البريد الإلكتروني: ehya@parsonline.net

نجار عظيمي
صحفي. البريد الإلكتروني:
neg@stanfordalunni.org



www.rsc.ox.ac.uk

Refugee Studies Centre,
Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
Tel: +44 (0)1865 270722.
Fax: +44 (0)1865 270721.
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

«عملية حرية العراق» والمليون لاجئ عراقي الوهميون

بقلم: نور الضحى شطي

في نوفمبر ٢٠٠٢، صوت مجلس الأمن بالإجماع لمساندة قرار أنجلو أمريكي (رقم ١٤٤١) يطلب من العراق إعادة مفتشي الأسلحة الذين سحبتهم الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨. وفي الشهر التالي، حسبما طلبت الأمم المتحدة، زود المسئولون العراقيون المنظمة الدولية بوثيقة تقع في ١٢ ألف صفحة تكشف النقاب عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وفي ٥ مارس ٢٠٠٣، وبعد أشهر من الجهود الدبلوماسية المكثفة أصدر وزراء خارجية فرنسا، وروسيا، وألمانيا إعلانا مشتركا ذكروا فيه أنهم لن يسمحوا باستصدار قرار ثان من مجلس الأمن يفوض استخدام العمل العسكري ضد العراق. تخلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن الأمل في الحصول على تأييد مجلس الأمن لشن حرب على العراق. وفي ٢٠ مارس، شنت الولايات المتحدة أول مجموعة من الضربات الجوية على بغداد لتبدأ «عملية تحرير العراق» رسميا.

وخلال الفترة ما بين نوفمبر ٢٠٠٢، ومارس ٢٠٠٣ كانت هناك تقديرات بأن مثل هذا العمل العسكري سيؤدي إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخل العراق وعبر حدودها. وكانت المفوضية العليا للاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية قد قاموا باستعدادات لاستقبال هذه الموجة من البشر في الأردن، وسوريا، وإيران. وفي سوريا، تفاوضت المفوضية العليا بشأن تحديث موقع الحول للمخيمات في شرقي سوريا وتم الاتفاق على موقعين آخرين مع الحكومة السورية في الياروبية ومعبر الطنف الحدودي. وجهزت المفوضية مواد غير غذائية تكفي خمسة آلاف شخص في البلد إلى جانب مواد إضافية جاهزة للنقل من ميناء الإسكندرونة التركي أو ميناء العقبة الأردني في ظرف ساعات. وفي الأردن، عملت المفوضية بشكل وثيق مع الجمعية الخيرية الهاشمية لإقامة موقع لاستقبال اللاجئين قرب الرويشد في شرقي الأردن. وبالإضافة لذلك، قامت المفوضية بتخزين مواد إغاثة في ميناء العقبة الجنوبي جاهزة للإرسال الفوري إلى الرويشد إذا ما ثبت أن ذلك ضروري. وفي إيران، أعد المكتب الحكومي للمغتربين والمهاجرين الأجانب عشرة مواقع للمخيمات بمساعدة المفوضية العليا. وتم تزويد أربعة من هذه المواقع بمرافق أساسية مثل الصرف الصحي، وخدمات المياه، وكان بوسعها استضافة ٦٠ ألف لاجئ في البداية.

وعلى الرغم من التنبؤات الكئيبة، لم يعبر أي لاجئين عراقيين الحدود إلى داخل إيران. وعلى الرغم من ذلك، تجمع قرابة ثلاثين ألف عراقي بالقرب من الحدود عند بدرة في شرقي العراق وطلبوا المساعدة من إيران. وردت السلطات الإيرانية بإرسال أغذية ومياه وأدوية إلى الحدود حيث طلبت أن يتولى العراقيون الأكبر سنا مسئولية توزيع إمدادات الإغاثة. وفي سوريا، عبر أكثر من مائتي عراقي الحدود ولجأوا إلى مخيم الحول. وربما كاستجابة لتحذيرات أمريكية بعدم وجوب توفير مأوى لأي عناصر موالية للحكومة العراقية، تم إبعاد ٤٤ لاجئاً عراقياً، من بينهم ٢٣ طفلاً، بعد ذلك من مخيم الحول وأعيدوا إلى العراق. وكان جميع أفراد مجموعة اللاجئين هذه من سكان تكريت مسقط رأس صدام حسين.

وفي الأردن، وصل أكثر من ١٢٠٠ لاجئ إلى معبر الكرمة الحدودي الواقع بين العراق والأردن، ووجدوا أنفسهم محاصرين، غير قادرين على العبور إلى داخل الأردن، وغير مستعدين للعودة إلى داخل العراق. كان هؤلاء بصفة أساسية رعايا دول ثالثة حوصروا في «أرض مشاع»! أكراد إيرانيون، فرس إيرانيون، عرب، وفلسطينيون. وبعد شهرين من بدء «عملية تحرير العراق»، سمح لنحو ٥٥٠ فلسطينياً ومئات قليلة من لاجئين عرب آخرين بالدخول إلى مخيم اللاجئين الأردني في الرويشد. كيف توصلت منظمات المساعدة الإنسانية الدولية إلى هذه التنبؤات الخاطئة؟ كيف تم حساب تقديرات المليون لاجئ، ولماذا تم قبول الأرقام بهذه السرعة؟

فضل معظم العراقيين البقاء في أماكنهم

نحن نعرف الآن أن الحرب أدت إلى نزوح نحو ٣٠٠ ألف شخص داخل العراق، أساساً من العرب الذين أجبرهم نظام صدام حسين مؤخرا على الاستيطان في قرى كردية تحيط بمدينة كركوك في شمال العراق. وطلب عدد قليل نسبيا من الأشخاص اللجوء عبر الحدود الدولية، ومن فعلوا ذلك كانوا أساسا رعايا دول أخرى كانوا يقيمون في العراق.

ربما تمثل الخطأ الجوهري في افتراض أن مواطنين عراقيين سيتركون ديارهم بمجرد بدء الهجمات العسكرية الانجلو أمريكية. وبالنسبة لمعظم العراقيين، لم تكن «عملية حرية العراق» حملة تحرير ولكنها هجوم استعماري جديد على وطنهم. وفضل معظم العراقيين البقاء في أماكنهم، بالاحتماء بين جيرانهم الحميمين وأقاربهم، تأمين ممتلكاتهم وتأكيد عراقيتهم. إن افتراض الغرب بأن العراقيين ربما يفرون عبر الحدود الدولية بحثا عن سلامتهم الشخصية ثم يعودون بعد ذلك لاسترداد ممتلكاتهم لم يكن افتراضا يحسب له عراقيون كثيرون أو عرب من أجل ذلك الأمر. إن دروس فلسطين كانت ولا تزال محفورة في النفس العربية. إذا هربت من حرب في وطنك فإنه قد لا يسمح لك بالعودة عندما ينتهي القتال.

نور الضحى شطي
نائب مدير مركز دراسات اللاجئين. البريد الإلكتروني: dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk

Global IDP PROJECT

يسعد المشروع العالمي للنازحين داخلياً أن يقدم مشروع إدارة المخيمات فيما بين الوكالات:

في أكتوبر ٢٠٠٢ أنشأت مجموعة عمل (تضم مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، والمفوضية العليا للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، واللجنة القومية الحكومية للعمل الاجتماعي في سيراليون) مشروع إدارة المخيمات. ونشأت المبادرة من الحاجة الملحة للتركيز على إدارة مخيمات الأشخاص النازحين داخليا في أعقاب فضيحة الاستغلال الجنسي التي تورطت فيها وكالات إنسانية في غرب أفريقيا.[١]

وبينما توجد بالفعل مبادئ سياسة شاملة والحد الأدنى من معايير تصميم وبناء المخيمات وتوصيل الخدمات إليها، فإنه لم يكن هناك أسلوب منظم لإدارة المخيمات من التفاوض بشأن مواقع المخيمات وحتى إغلاق المخيمات. كما أنه لا يوجد أي توثيق شامل لرؤية إدارة المخيمات يمكن أن تكون أداة عملية لاستكمال المبادئ التي تحكم سياسة القطاعات القائمة.

وتلعب وكالات إدارة المخيمات دورا هاما في توصيل المساعدة وتوفير الحماية للأشخاص النازحين في أماكن كل من النازحين داخليا واللاجئين. وعلى الرغم من ذلك فإن قدرات وكالات الإدارة تتفاوت بصورة كبيرة اعتمادا على خبرتها وقدرتها على الحصول على دعم المانحين. وتعد هذه الاختلافات في الإدارة والأسلوب واضحة بوجه خاص بين بيئات النازحين داخليا واللاجئين. وقد ركزت مجموعة العمل فيما بين الوكالات في سيراليون على تحديد المجالات الرئيسية لمسئوليات إدارة المخيمات، واستعراض الدروس المستفادة، وتحديد الممارسات المناسبة من أوضاع مخيمات اللاجئين التي يمكن نقلها إلى إدارة مخيمات النازحين داخليا. وبجمع كل هذا، استهدفت مجموعة العمل وضع رؤية عامة شاملة من منظور إدارة المخيمات. وأصبح الناتج الذي تم تطويره هو «عدة آلات إدارة المخيمات».

أهداف «**عدة آلات إدارة المخيمات**» هي:

- تحديد وجمع المعلومات حول كافة جوانب عمليات المخيمات التي يحتاجها مدير مخيم (هناك ١٩ فصلا).[٢]
- تحديد أدوار ومسئوليات مديري المخيمات بالنسبة لكل مشروع.
- توفير قائمة بالقراءات الضرورية لكل مشروع.
- توفير كل من الأدوات العملية والمرجعية لدعم مديري المخيمات في عملهم اليومي، بما في ذلك قوائم المراجعة، وأشكال المراقبة، ومبادئ السياسة العملية.

وتتناول عدة الآلات كلا من الجوانب الفنية والاجتماعية لإدارة المخيمات ويقصد منها أن تكون وثيقة تكرار، يمكن الإضافة إليها وإدخال تغييرات عليها. وتركز هذه المبادرة بشكل محدد على المديرين الأفراد للمخيمات ووكالات إدارة المخيمات. وهي لا تهدف لأن تكون شاملة كما أنه ليست هناك نية لمضاهاة أو تنقيح مبادئ أو معايير قائمة. وتهدف عدة الآلات في النهاية إلى تقديم نظرة عامة شاملة وعملية لطيف كامل من مسئوليات إدارة المخيمات.

وينتقل مشروع إدارة المخيمات الآن إلى مستوى عالمي. ومن أكتوبر وحتى منتصف ديسمبر ٢٠٠٣، سيتم اختبار عدة الآلات ميدانيا في بلدان مختارة في أفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية من أجل التعرف على الثغرات في المعلومات والآلات، وتقييم فعالية الآلات، واستعراض وتقييم التصميم الحالي، وتطوير عدة الآلات المنقحة بممارسات مناسبة تم تحديدها حديثا، وتحديد أي مجالات تشغيل عدة الآلات يتم الرجوع إليها بشكل أكثر تكرارية.

وكي يكون الاختبار الميداني موثوق به بقدر الإمكان، فإنه سيجرى في مقطع من البلدان المعرضة لنشوب نزاع بها أو في فترة ما بعد انتهاء نزاعات. وستكون المعايير الأساسية لاختيار دول الاختبار الميداني هي:

- وضع غير طارئ للاجئين/النازحين داخليا.
- وجود ثابت للصليب الأحمر الدولي و/أو المجلس النرويجي للاجئين إلى جانب المفوضية العليا للاجئين وأفرع مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالدول أو شركاء آخرين مستعدين لتنسيق الاختبار الميداني داخل البلد في تعاون وثيق مع منسق مشروع إدارة المخيمات بالمجلس النرويجي للاجئين-اوسلو.
- تواجد إنساني راسخ بشكل جيد.

من أجل المزيد من المعلومات اتصل بنينا م. بركلاند. بريد إلكتروني:
nina-birkeland@nrc.no

١ انظر العدد ١٥ من النشرة، ص ١٦-١٩، والعدد ١٦، ص ٤٥-٤٦.

٢ الفصول التسعة عشر هي: التفاوض: تصميم ورعاية وصيانة المخيمات: فريق إدارة المخيم: لجان المخيم: توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية: المياه والصرف الصحي: التسجيل وجمع البيانات: الأمن: الحماية: حماية الأطفال: مشاركة المجتمع المحلي: التعليم الرسمي: تقوية استراتيجيات سبل العيش: العنف المستند إلى النوع والجنس: الترفية والشباب: الرعاية والتوعية الصحية: الرعاية النفسية: صنع السلام والمصالحة: وإغلاق المخيم.

المشروع العالمي للنازحين داخلياً هو منظمة دولية لا تستهدف الربح تراقب النزوح الداخلي الذي تسببه النزاعات.

وتقدم قاعدة بيانات المشروع (www.idpproject.org) معلومات علنية عن النزوح الداخلي في خمسين دولة.

ويعد المشروع جزءا من **المجلس النرويجي للاجئين**، وهو منظمة تعمل لتقديم المساعدة والحماية للاجئين والنازحين في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والأمريكيتين. وقد تأسس المجلس في عام ١٩٤٦ في أوسلو.

المشروع العالمي للنازحين داخليا
Chemin-moise-Duboule 59
CH 1209 Geneva, Switzerland
هاتف: ٠٧٠٠ ٧٩٩ ٢٢ ٤١ +
فاكس: ٠٧٠١ ٧٩٩ ٢٢ ٤١ +
بريد إلكتروني: idpproject@nrc.ch

آي دي بي نيوز

آي دي بي نيوز هي ملخص أسبوعي للأنباء حول النازحين داخلياً في نزاعات. ويقوم المشروع العالمي للنازحين داخلياً بجمع هذه الأنباء استناداً إلى معلومات علنية.
اشترك عبر البريد الإلكتروني الآتي:
idpproject@nrc.ch أو قم بزيارة موقعنا على شبكة الإنترنت:
www.idpproject.org





لماذا لا نعرف سوى الشيء القليل عن اللاجئين؟ كيف يمكننا معرفة المزيد؟

بقلم: جيف كريسب

يوصي عدد من التقييمات الأخيرة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين بأن المنظمة تعرف القليل والقليل عن اللاجئين التي تحمل تفويضا بحمايتهم. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في غرب أفريقيا، حيث تورط عدد من موظفي المساعدة الإنسانية في استغلال جنسي لفتيات لاجئات[1]، الانطباع بأن المفوضية ومنظمات مساعدات أخرى لديها فهم محدود جداً للديناميات الاجتماعية لأوضاع اللاجئين.

وسعياً لفهم أصول هذه المشكلة، سألت وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية عدداً من الأفراد العاملين بها عن سبب فقد الاتصال بين الوكالة والمستفيدين من عملها. وتقدم الردود التي تم تلقيها رؤية ثاقبة ذات قيمة للظروف المتغيرة التي يضطر أفراد المساعدة الإنسانية للعمل فيها.

وأشار كثير من المجيبين إلى حقيقة أن الأمن في المناطق الآهلة باللاجئين أضعف بكثير مما كان عليه منذ عقد مضى – وهو تطور تدلل عليه عملية خطف وقتل عاملين بالمفوضية في عدد من الأماكن. وبينما كان موظفو المفوضية قادرين في يوم من الأيام على العيش والعمل بين اللاجئين، فإنهم يتمركزون الآن بصورة أكثر شيوعا في مراكز إقليمية، وهي طريق طويل وكثيرا ما يكون صعبا عن أقرب مخيم للاجئين.

كما أشار كثير من العاملين إلى الطريقة التي اخترق بها البريد الإلكتروني والإنترنت حتى أكثر مكاتب المفوضية بعداً، مما يجعل من الممكن للعاملين تمضية فترات أطول من الوقت في مكتبهم – ووقتا أقل بكثير في التفاعل مع اللاجئين. وقد زادت احتياجات المنظمة لإعداد التقارير بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما يلزم العاملين الميدانيين بالجلوس إلى حواسبهم الآلية لساعات ممتدة. ومن سبيل المفارقة أن التركيز الجديد على المساءلة في القطاع الإنساني نأي بالمفوضية هكذا عن الأشخاص الذين يفترض أنها توفر لهم الحماية!

كما أبلغنا عاملونا بدواعي قلقهم إزاء العدد المحدود من أفراد المفوضية المنتشر في أماكن لاجئين أمامية. وأدت صعوبة شغل المناصب في مواقع خدمة صعبة، بالاقتران مع تطبيق قواعد جديدة تسمح للعاملين الذين يلحقون بمثل هذه الأماكن بأخذ استراحات دورية «للراحة واسترداد النشاط»، إلى انخفاض تواجد المفوضية في الميدان. وقد ساهم نقل كثير من مسئوليات التشغيل إلى المنظمات غير الحكومية وشركاء تنفيذ آخرين في تقوية هذا الاتجاه.

كذلك أوضح المستخدمون أن الدافع للخروج من المكتب والاختلاط باللاجئين قد قل بدرجة لا بأس بها نتيجة عجز المفوضية عن تزويدهم بالحماية، والمساعدة، والحلول التي يحتاجونها. وأوعز أحد المجيبين على الأسئلة إلى أنه «من الصعب جداً التحدث مع أشخاص عندما تعرف أنك لا تستطيع تلبية طلباتهم من أجل الإغاثة أو فرص إعادة التوطين، والذين قد يغضبون جداً نتيجة لذلك».

وأبلغنا آخرون أن تفاعل المفوضية مع مجتمعات اللاجئين، خاصة أولئك الذين عاشوا في المنفى لفترات طويلة، تعوقه الطبيعة اللاتمثيلية للجان التي تم إنشاؤها لتزويد اللاجئين بشكل من أشكال القيادة المنظمة. ومثلما خلصت تانيا فيصر عندما زارت غينيا لإجراء تقييم لحساب المفوضية، فإن «لجان اللاجئين متقلبة بشكل حاد، وبعض اللاجئين العاديين لا علاقة لهم بها. وكثيرا ما يتم اعتبار أعضاء اللجان «أشخاصا كبار»، في بعض الحالات «فاسدين ولا يخدمون سوى أنفسهم». وتزداد هذه المشكلة تعقيداً بوضوح عندما تتعامل المفوضية ومسئولون آخرون عن المساعدة الإنسانية فقط مع أعضاء اللجان ولا يجرون اتصالاً مع اللاجئين الآخرين.

وفي مواجهة تحدي معرفة المزيد عن اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين يدخلون في دائرة اهتمام المفوضية، فإن وحدة التقييم وتحليل السياسات:

- تقوم بإجراء «تقييمات على أساس المستفيدين» تستهدف طلب آراء ومفاهيم النساء والأطفال والأشخاص الآخرين الذين لا حول لهم ولا قوة الذين يتم تجاهلهم في تقييمات أكثر تقليدية.
- تنتظر نتائج مراجعة هامة لنظم وإجراءات المراقبة بالمفوضية: تشير النتائج الأولى إلى أن المفوضية وشركاءها، على الرغم من كل العقبات التي سلف ذكرها، مستمرون في جمع كميات كبيرة من المعلومات عن اللاجئين ومستفيدين آخرين غير أن تحليل البيانات كثيراً ما يكون ضعيفا، ولا تستخدم المعلومات التي تم جمعها في إطلاع القائمين على صنع السياسات وتصميم البرامج.
- بحث الطريقة التي يمكن بها استخدام استطلاعات العينة كوسيلة لمعرفة المزيد عن اللاجئين وتطلعاتهم: كثيراً ما كان المنهج المستخدم في إجراء الاستطلاعات التي تم إجراؤها متفاوتاً في الجودة وتتوافر حالياً مواد إرشادية محدودة أمام المنظمات الإنسانية الراغبة في إجراء أو تنفيذ استطلاعات عينة.

قراء النشرة الذين لهم خبرة في استخدام استطلاعات العينة في مواضع اللاجئين مدعوون للاتصال بالوحدة في hqep00@unhcr.ch

تم أيضاً بحث بعض القضايا التي أثيرت في هذا المقال في «إجراء بحوث على اللاجئين: بعض الاعتبارات المنهجية والأخلاقية في العلوم الاجتماعية والهجرة القسرية» بقلم كارين جاكوبسون ولورين لانداو، «قضايا جديدة في بحوث اللاجئين، رقم ٩٠، متاح تحت عنوان «مطبوعات» على موقع المفوضية على شبكة الإنترنت: www.unhcr.ch

١ انظر العدد ١٥ من النشرة، ص١٦-١٩، والعدد ١٦، ص ٤٦-٤٧.

هذه صفحة منتظمة للأخبار والمناقشة من وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية. ولمزيد من المعلومات أو مقترحات بخصوص هذا التحقيق، اتصل بجيف كريسب، رئيس الوحدة. بريد إلكتروني: CRISP@unhcr.ch



تشجيع الاكتفاء الذاتي للسكان النازحين

تعتبر الشبكة الإذاعية الزراعية للدول النامية (www.farmradio.org) منظمة لا تستهدف الربح مقرها كندا تعمل في شراكة مع محطات إذاعية في أكثر من سبعين دول لمحاربة الفقر واللاأمن الغذائي. وتقوم الشبكة بجمع معلومات عن ممارسات ناجحة منخفضة التكاليف في الزراعة المستدامة، والتغذية، والصحة، وتنمية المجتمع. ويتم تحويل هذه إلى نصوص إذاعية يتم توزيعها على المحطات الشريكة وغيرها من الهيئات المعنية بالتنمية الريفية لنشرها بالمجان.

وقد أنتجت الشبكة مجموعة من النصوص – مع أدلة للمزيد من مصادر المعلومات – تهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

- إعادة بناء الإمدادات المحلية من البذور بعد نزاع مسلح أو مواقف طوارئ.
- محاصيل «البقاء» توفر الغذاء أوقات الحاجة.
- مزارع مبتكر يزرع الغذاء من أجل اللاجئين.
- تقاسم العبء بعد النزاع: القرويون يبدأون صندوق قروض دوار.
- زراعة الخضروات في مخيم للاجئين.
- نزاع حول جدول مقدس: قرويون يصفون النزاع.
- نزاع حول الموارد الطبيعية: قصة قصيرة.
- النساء يواجهن تحديات كثيرة بعد النزاع.
- اعتبارات صحية للاجئين.
- إعادة بناء الإمدادات المحلية من البذور بعد نزاع مسلح، أو مواقف طوارئ أخرى.
- الأم تايجر وأطفالها الرضع: كيف يواجه الأطفال تجربة نزاع.

UNHCR/L Taylor

يمكن تحميل هذه النصوص من على موقع
www.farmradio.org/en/publicationd/scripts-en-php

لمزيد من المعلومات والتسجيل لتلقي النصوص، اتصل بناعومي فريزر، الشبكة الإذاعية الزراعية للدول النامية 416 Moore Avenue, Suite 101, Toronto, Ontario,Canada M4G IC9
البريد الإلكتروني: nfraser@farmodio.org